

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد كلي نقدي ومالي  
الموضوع:

محاولة استهداف معدل التضخم الأمثل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية  
دراسة حالة الجزائر 1990-2019

إعداد الطالب:	إشراف الدكتور:		
مطهري بهاء الدين	أ.د. رمضان محمد مشرفا		
	أ.د. بن زيدان الحاج مشرف مساعد		
أعضاء لجنة المناقشة:			
أ.د. بابا عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
أ.د. رمضان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرفا
أ.د. بن زيدان الحاج	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرف مساعد
د. بن حمو محمد عصمت	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مستغانم	ممتحنا
د. آيت مختار عمر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة شلف	ممتحنا
د. بوبكر محمد	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي البيض	ممتحنا

السنة الجامعية 2021-2022

إهداء

إلى جدتي

## شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على التوفيق في إتمام هذا العمل.  
أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى الأستاذين الكريمين الأستاذ الدكتور  
المشرف رمضاني محمد والمشرف المساعد الأستاذ الدكتور بن زيدان الحاج على  
كل المجهودات المبذولة، والنصائح القيمة.

كما أتقدم بخالص الشكر للأستاذ الدكتور أحمد مطهري، والأستاذة الدكتورة  
صفية مطهري.

كما أتقدم بالشكر مسبقا لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا  
العمل.

# الفهرس

الفهرس

الشكر

الإهداء

الفهرس

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

01.....	المقدمة العامة.....
07.....	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتضخم واستهداف التضخم.....
09.....	المبحث الأول: قراءة عامة حول التضخم.....
09.....	I- ماهية التضخم.....
09.....	I-1- تعريف التضخم:.....
10.....	I-2- التعاريف المبينة على الأسباب المنشئة للتضخم :.....
13.....	I-3- التعريف المبني على خصائص التضخم :.....
14.....	II- أنواع التضخم.....
14.....	II-1- معايير درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان.....
16.....	II-2- مدى حدة الضغط التضخمي.....
18.....	II-3- معيار مصدر التضخم.....
22.....	المبحث الثاني: التضخم، التنظير والقياس.....
22.....	I- النظريات المفسرة للتضخم.....
22.....	I-1- النظرية الكلاسيكية.....
28.....	I-2- النظرية الكينيزية في تفسير التضخم.....
31.....	I-3- النظريات النقدية الحديثة في تفسير التضخم.....
34.....	II- قياس التضخم.....
35.....	II-1- الأرقام القياسية للأسعار.....
36.....	II-2- الفجوة التضخمية.....
39.....	III- آثار التضخم.....

39.....	III-1- الأثار الاقتصادية للتضخم.....
41.....	III-2- الأثار الاجتماعية للتضخم.....
41.....	IV- أسباب التضخم.....
41.....	IV-1- التضخم الناشئ عن ارتفاع الطلب.....
43.....	IV-2- التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف.....
46.....	المبحث الثالث: استهداف التضخم.....
46.....	I- مفهوم سياسة استهداف التضخم.....
46.....	I-1- تعريف سياسة استهداف التضخم.....
48.....	II- نشأة وتطور سياسة استهداف التضخم.....
48.....	II-1- ظروف نشأة سياسة استهداف التضخم.....
48.....	II-2- تطور سياسة استهداف التضخم.....
50.....	III- شروط استهداف التضخم.....
50.....	III-1- الشروط العامة لاستهداف التضخم.....
51.....	III-2- الشروط الأولية للاستهداف التضخم.....
54.....	IV- سلبيات ومزايا وأنواع استهداف التضخم.....
54.....	IV-1- سلبيات سياسة استهداف التضخم.....
54.....	IV-2- مزايا سياسة استهداف التضخم.....
56.....	IV-3- أنواع استراتيجيات استهداف التضخم.....
58.....	الفصل الثاني الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية والسياسة المالية.....
60.....	المبحث الأول: السياسة النقدية.....
60.....	I- تعريف السياسة النقدية.....
61.....	II- أهداف السياسة النقدية.....
61.....	II-1- الأهداف الأولية.....
62.....	II-2- الأهداف الوسيطة:.....
65.....	II-3- الأهداف النهائية للسياسة النقدية.....
69.....	III- أدوات السياسة النقدية.....

69	1-III- الأدوات الكمية .....
73	2-III- الأدوات النوعية .....
74	IV- السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي .....
74	1-IV- السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي .....
76	2-IV- السياسة النقدية في الفكر الكينزي .....
77	3-IV- السياسة النقدية في الفكر النقدي المعاصر .....
78	المبحث الثاني: السياسة المالية .....
78	I- ماهية السياسة المالية .....
79	II- أهداف السياسة المالية .....
79	1-II- تحقيق الاستقرار الاقتصادي .....
80	2-II- علاج معدلات التضخم .....
80	3-II- التقليل من معدلات البطالة .....
81	4-II- تحقيق التنمية الاقتصادية .....
81	5-II- إعادة توزيع الدخل .....
82	III- أدوات السياسة المالية .....
83	1-III- النفقات العامة، أنواعها و آثارها الاقتصادية .....
84	2-III- أنواع النفقات العامة .....
85	3-III- آثارها الاقتصادية .....
88	4-III- سياسة الإيرادات العامة .....
95	5-III- الإيرادات العامة غير العادية (القروض العامة) .....
97	IV- سياسة عجز الموازنة .....
97	1-IV- تعريف عجز الموازنة .....
99	2-IV- أسباب عجز الموازنة .....
99	3-IV- أنواع عجز الموازنة .....
100	4-IV- طرق تمويل عجز الموازنة .....
101	المبحث الثالث: أساس التنسيق بين السياستين النقدية والمالية .....

101.....	I- تحديد فاعلية السياستين النقدية والمالية من المنظور النقدي:
101.....	I-1- السياسة المالية:
103.....	I-2- السياسة النقدية:
104.....	II- شروط التنسيق بين السياسة النقدية والمالية
105.....	III- أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية:
108.....	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع السياستين المالية والنقدية في الجزائر
110.....	المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 1990-2019
110.....	I- الإطار التنظيمي والقانوني لتطور أهداف السياسة النقدية
110.....	I-1- قانون النقد والقرض (90-10)
111.....	I-2- الأمر ( 03-11 ) الخاص بالنقد والقرض:
112.....	I-3- الأمر ( 04-10 ) الخاص بالنقد والقرض
113.....	II- تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):
113.....	II-1- الأدوات الكمية المباشرة للسياسة النقدية في الجزائر:
121.....	II-2- تطور الأدوات الكيفية للسياسة النقدية في الجزائر:
126.....	المبحث الثاني: تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):
126.....	I- تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999):
126.....	I-1- الإنفاق العام
128.....	I-2- الإيرادات العامة:
132.....	I-3- رصيد الموازنة العامة:
133.....	II- تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)
134.....	II-1- الإنفاق العام
136.....	II-2- الإيرادات العامة
140.....	II-3- الموازنة العامة
142.....	III- تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)
142.....	III-1- الإنفاق العام
144.....	III-2- الإيرادات العامة

147.....	III-3- الموازنة العامة
149.....	المبحث الثالث: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر
149.....	I- التضخم في الجزائر:
154.....	II- تطور الكتلة النقدية في الجزائر
155.....	III- سعر الصرف في الجزائر
158	الفصل الرابع: قياس أثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019
160.....	المبحث الأول: المتطلبات الفعلية لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر
161.....	I- إمكانية تبني سياسة استهداف التضخم
164.....	II- صعوبات التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم في المستقبل
	المبحث الثاني: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين السياسة المالية والنقدية، والتضخم في الجزائر
167.....	خلال الفترة 1990-2019 بواسطة نموذج ARDL
167.....	I- تحديد النموذج ومنهجية الدراسة
170.....	II- قياس أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على التضخم في الجزائر
170.....	II-1- الاختبارات القبلية
172.....	II-2- اختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج)
177.....	II-3- اختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل
182.....	الخاتمة العامة
187.....	قائمة المصادر والمراجع
200.....	الملاحق
213.....	الملخص

# قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	الاختلاف بين معادلتَي فيشر وكمبريدج	01
49	استهداف التضخم في بعض الدول الصناعية والنامية	02
53	الشروط العامة لسياسة استهداف التضخم	03
72	ملخص لأدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية	04
114	تطور سعر إعادة الخصم ومعدلات الفائدة في الفترة 1990-2000	05
118	تطور سعر إعادة الخصم ومعدلات الفائدة في الفترة 2001-2019	06
120	تطور معدل الاحتياط الإلزامي في الفترة 1990-2000	07
120	تطور معدل الاحتياط الإلزامي في الفترة 2001-2016	08
123	تطورات أسعار الفائدة للمزادات على القروض	09
123	تطورات أسعار الفائدة لمزادات أذونات الخزنة	10
125	تطور آلية استرجاع السيولة بالمناقصة في الجزائر من 2002 إلى غاية 2017	11
126	تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990-1999)	12
129	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-1999)	13
132	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1990-1999)	14
134	تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2009)	15
137	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2009)	16
140	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2009)	17
142	تطور النفقات العامة خلال الفترة (2010-2019)	18
144	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2010-2019)	19

147	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2010-2019)	20
150	تطور معدل التضخم في الفترة 1990-2009	21
151	تطور معدل التضخم خلال الفترة (2010-2019)	22
154	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2000	23
154	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2001-2019	24
155	تطور سعر الصرف خلال الفترة 1990-2000	25
156	تطور سعر الصرف خلال الفترة 2001-2019	26
161	مقارنة بين معدل التضخم الفعلي والمستهدف خلال الفترة 2001-2019	27
166	أسعار الفائدة المدعومة في بعض القطاعات	28
168	السلاسل الزمنية المشككة للنماذج القياسية	29
169	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)	30
174	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	31
175	نتائج اختبار تجانس التباين	32
177	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	33

# قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	الدورة الخبيثة للتضخم	01
18	أنواع التضخم حسب حدته	02
20	تضخم الطلب عند كينز	03
21	علاقات مستوى الأسعار بطلب والعرض الكليين	04
29	التضخم عند كينز	05
37	تفسير وجود فجوة تضخمية	06
42	الزيادة في الطلب ورفع الأسعار	07
44	الزيادة في التكاليف وارتفاع الأسعار	08
45	القنوات الرئيسية للتضخم	09
67	المربع السحري الأهداف النهائية (العامة) للسياسة النقدية	10
68	إستراتيجية السياسة الحديثة	11
71	تأثير شراء سندات حكومية على المعروض النقدي	12
72	تأثير زيادة في نسبة الاحتياطي القانوني على عرض النقود	13
102	بعض احتمالات مستويات توازن الاقتصاد الوطني	14
104	فعالية السياسة النقدية وفقا لنموذج (IS-LM)	15
115	تطور سعر إعادة الخصم خلال الفترة 1990-2000	16
119	تطور سعر إعادة الخصم خلال الفترة 2001-2019	17
127	تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1999	18
130	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-1999	19

132	تطور الموازنة العامة خلال الفترة 1999-1990	20
135	تطور النفقات العامة خلال الفترة 2009-2000	21
138	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2009-2000	22
141	تطور الموازنة العامة خلال الفترة 2009-2000	23
143	تطور النفقات العامة خلال الفترة 2019-2010	24
146	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2019:-2010	25
148	تطور الموازنة العامة خلال الفترة 2019-2010	26
150	تطور معدل التضخم خلال الفترة 2009-1990	27
153	تطور معدل التضخم خلال الفترة 2010-1990	28
171	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلثي	29
172	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)	30
173	التوزيع الطبيعي للبواقي	31
176	نتائج اختبار إستقرارية النموذج	32

# المقدمة العامة

### المقدمة العامة:

تسعى مختلف دول العالم إلى الرقي باقتصاداتها وتفادي المشكلات الاقتصادية وهذا لتوفير حياة ذات رفاهية لشعوبها وذلك من خلال السيطرة على الاختلالات الاقتصادية التي تعرفها كل دولة، يعتبر التضخم من بين أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تسعى أي دولة للتحكم فيه سواء متقدمة أو نامية، وهذا لما له من تأثيرات سلبية على الحياة الاقتصادية، حيث أصبحت المعرفة المستقبلية بالتضخم محل اهتمام العديد من الدول بما فيها الجزائر وذلك عن طريق تطبيق مصطلح استهداف التضخم والذي تم تطبيقه في الجزائر سنة 2010 من خلال قانون النقد والقرض (90-10).

للقيام بعملية استهداف التضخم يجب توافر عدة شروط لنجاح هذه السياسة وذلك من خلال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وهي تعتبر من بين المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي، إذ تؤيد المدرسة الكنزية على ضرورة السياسة المالية في تحقيق تشغيل كامل، ورفع معدلات النمو، بينما يرى مؤيدو السياسة النقدية أنها الأهم لضبط مؤشرات الاقتصاد الكلي.

وتظهر فاعلية كل من السياستين في مدى تطور القطاع المالي وبنية الاقتصاد، ومدى استقلالية البنك المركزي لتحقيق سياسة استهداف التضخم. وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لأدوات السياسة المالية والنقدية أن تحقق معدل التضخم الأمثل في الجزائر؟

للإجابة عن الإشكالية وجب تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- كيف تنجح سياسة استهداف معدل التضخم الأمثل؟
- 2- ما هي أهم أهداف فكرة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية؟
- 3- ما هي الإجراءات التي اعتمدها الجزائر للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية لاستهداف وتحقيق معدل التضخم الأمثل؟
- 4- كيف يمكن قياس معدل التضخم في الجزائر وفقا لمتغيرات السياستين المالية والنقدية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية سنطرح الفرضيات الآتية:

- 1- حتى نضمن نجاح سياسة استهداف التضخم وتطبيقها تطبيقا فعليا وجب أن تتمتع السياسة النقدية بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية وتمثل أساسا في استقلالية البنك المركزي ومنه تتحقق الشروط الأخرى.

- 2- إن الهدف من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية هو التحكم في التضخم من جهة وتحقيق تشغيل كامل من جهة أخرى.
- 3- أعلنت السلطات النقدية في الجزائر بشكل صريح سنة 2010 سياسة استهداف التضخم وأعطت توافق بين السلطة النقدية والسلطة التنفيذية المخولة بتنفيذ السياسة المالية.
- 4- إن انتهاج سياسة مالية توسعية من خلال ارتفاع الإنفاق العام وزيادة الإصدار النقدي المتتالي للعملة يساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

#### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- التعريف بسياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية.
- التعريف بأدوات السياسة المالية والنقدية والإحاطة بمختلف المفاهيم التي تنظم هاتين السياستين في الجزائر.
- معرفة مدى نجاح سياسة استهداف التضخم في الجزائر.
- توضيح فعالية أدوات السياسة النقدية والمالية في تحقيق معدل تضخم أمثل ومنه تحقيق استقرار نقدي.
- استعراض تطور أدوات السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، ومدى تأثيرهما على استقرار المستوى العام للأسعار.
- التعرف على مدى تقارب السلطتين المالية والنقدية أي الحكومة والبنك المركزي في وجهات النظر وهذا ما يساعد في تحقيق استهداف معدل التضخم الأمثل.
- قياس مدى تأثير الإنفاق العام، الإيرادات العامة، والكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

### أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال توضيح كيفية استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية اللازمة للوصول إلى استهداف معدل التضخم الأمثل في الجزائر والوصول إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة بدون تضخم، هذا ما يسمح بزيادة القدرة الشرائية للأفراد والارتقاء بالمستوى المعيشي. أسباب اختيار الموضوع: يعود سبب اختيار الموضوع للأسباب التالية:

- قلة البحوث التي تتناول استهداف معدل التضخم الأمثل في الجزائر.
  - كون أن استهداف التضخم من السياسات الحديثة للسياسة النقدية حيث يحظى هذا الموضوع باهتمام من مختلف الباحثين على مستوى العالم.
  - كون استهداف التضخم من السياسات الحديثة التطبيق في الجزائر حيث تم اعتماده في سنة 2010.
  - الرغبة الشخصية في معالجة القضايا ذات الصلة بالسياسة المالية والنقدية.
- حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة في:

- الإطار المكاني: تمثل الإطار المكاني في محاولة استهداف معدل التضخم الأمثل في الجزائر من خلال توظيف أدوات السياسة المالية والنقدية.
- الإطار الزمني: تمثل الإطار الزمني في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019 والغاية من اختيار هذه الفترة كون أن التطبيق الفعلي لسياسة استهداف التضخم في الجزائر كانت في منتصف فترة الدراسة نسبيا أي سنة 2010 وهذا بصدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي نظم سياسة استهداف التضخم، وهذا لمعرفة أثر تطبيق هذه السياسة مقارنة بالفترات السابقة.

### منهج الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة واختبار الفرضيات، والإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية قمنا بالاعتماد على عدة مناهج وهي:

**المنهج التاريخي:** تم استخدام المنهج التاريخي من خلال طرحنا لمختلف التطورات النظرية النقدية المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية وكذلك النظريات المفسرة للتضخم واستهداف التضخم، وكذلك عرض التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

**المنهج الاستنباطي:** تم استخدام هذا المنهج بأدواته الوصف والتحليل

- الوصفي: تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال عرض مختلف المفاهيم العامة حول التضخم وفكرة استهداف التضخم والسياسة المالية والنقدية وأدواتها.

- التحليلي: العمل بهذا المنهج جاء من خلال التطرق إلى مسار السياسة المالية والنقدية من خلال تطور أدواتهما خلال الفترة 1990-2019، بالإضافة إلى تحليل المؤشرات النقدية وواقع التضخم في الجزائر، وأخيرا إظهار متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر.

المنهج الكمي القياسي: قمنا بعمل دراسة قياسية بالاستعانة ببرنامج «Eviews10»، وذلك عن طريق بناء نموذج لاختبار علاقة التكامل المشترك بين السياسة المالية والنقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 بواسطة نموذج ARDL، والحصول على نتائج تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تم تناولها في الجانب النظري. الدراسات السابقة:

1\_دراسة بوزعرور عمار ( 2007 2008 ) الدراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة بجامعة الجزائر تحت عنوان "السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية \_ دراسة حالة الجزائر ( 1990 \_ 2005 ) هدفت الدراسة للإجابة عن إشكالية تأثير السياسة النقدية في الجزائر على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة ( 1990 \_ 2005 ) كالتضخم واستقرار الأسعار وعرض الكتلة النقدية وتوازن ميزان المدفوعات، توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن معدلات التضخم بدأت مع نهاية الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والاستمرارية في هذا الانخفاض إلى آخر سنة في هذه الدراسة وهذا نتيجة تطبيق الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية، أما معدل الكتلة النقدية فقد عرف تطور كبير خلال فترة الدراسة، مما أدى بالسلطة النقدية إلى التدخل لتنظيم معدل الكتلة النقدية خلال سنوات الدراسة. والهدف من ذلك هو تنظيم زيادة النقود حتى يكون هناك توازن بينها وبين الناتج المحلي الخام، أما فيما يخص ميزان المدفوعات فقد عرف تطور مهم وذلك بتطبيق سعر الصرف كهدف وسيط من طرف السياسة النقدية، مما أدى برصيد ميزان المدفوعات إلى الانتقال من نتائج سلبية قبل الاتفاق مع الهيئات الدولية إلى النتائج الإيجابية بعد الاتفاق مع هذه الأخيرة.

2\_حسيبة مداني "أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980 \_ 2014"، مقال بمجلة (مجاميع المعرفة)، الجزائر، 2017. حاولت هذه الدراسة وهدفت إلى قياس وتحليل مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتركزت الدراسة على كل من النمو الاقتصادي والواردات الكلية من السلع والخدمات. أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية ضعف العلاقة بين الإنفاق العام والمتغيرات الكلية المختارة وأثر محدود وغير ذي أهمية على الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تأثير إيجابي للإنفاق العام على الواردات تماشيا وتزايد الطلب الكلي للاقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وأظهرت أيضا استجابة معدلات التضخم بالارتفاع في المدى القصير لزيادة الإنفاق العام.

3-B\_BELARBI Abdelkader and other's, the impact of the public expenditure on employment and income in Algeria: An Empirical Investigation ", article in ( American Journal of Economics) , 7(3) ,2017, Scientific & Academic publishing, USA.

تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر الإنفاق العام في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (2000\_2012)، والمتمثلة في: الدخل، والأسعار والتشغيل. حيث تحاول التحقق فيما إذا كان الإنفاق العام قد وصل لأهداف السياسة الاقتصادية المتعلقة بزيادة القوة الشرائية للأفراد وانخفاض معدل البطالة أم لا. خلصت الدراسة إلى أن للإنفاق العام تأثير إيجابي على التشغيل وتكاليف الاستهلاك للمواطنين الجزائريين، في حين أن الدخل تتأثر بالوهم النقدي، والتي كانت مصحوبة بزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية.

4\_ جبوري محمد: (2013) تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة أثر أنظمة سعر الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، من خلال عينة تتكون من 50 دولة خلال الفترة 1980\_2008، وذلك بالاعتماد على نماذج بيانات بانل من خلال استخدام طريقة العزوم المعممة. ولقد توصل الباحث إلى أن الأنظمة الثابتة لسعر الصرف تقدم أفضل أداء ومردودية في التحكم في التضخم، أما فيما يخص النمو الاقتصادي فقد أشارت النتائج إلى أن النظام العام محفز على زيادة النمو الاقتصادي، بينما تقلل الأنظمة الوسيطة منه. وتكون هذه النتائج أقرب للواقع عند تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين حسب المستوى الاقتصادي بهدف التمييز بين الدول المتقدمة والدول الناشئة النامية من جهة أخرى، وقد توصل الباحث إلى أن الأنظمة العامة يميل التضخم فيها إلى الانخفاض أي مع زيادة مرونة أسعار الصرف في الدول المصنعة.

5\_ أسماء مخاليف: (2017) محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك أطروحة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة.

حاولت هذه الدراسة في البحث في مدى تأثير كل من المتغيرات الكلية متمثلة في: سعر الصرف، الأجور، الواردات، الإنفاق العام، البطالة، معدل الفائدة على التضخم، بالإضافة إلى تأثير المجموعات السلعية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك كمتغيرات جزئية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1980\_2014، وقد استخدم الباحث نموذج VAR، حيث توصلت هذه الدراسة أن أهم العوامل المحددة للتضخم في الجزائر على المستوى الكلي هي: الأجور، الإنفاق العام، سعر الصرف، بالإضافة إلى تأثير المواد الغذائية والملابس واللوازم على المستوى الجزئي.

لكن لم تشير إلى أن المجموعة السلعية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك مثل المواد الغذائية والطاقة بعضها مدعم من طرف الدولة، وبالتالي أي تغيير في هذه المتغيرات المفسرة مثل زيادة الانفاق العام أو تغيير في سعر الصرف لا تؤثر بشكل كبير على المستوى العام للأسعار وبالتالي على التضخم لذا كان من الأحسن استبعاد المواد المدعمة من طرف الدولة.

6\_ مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان "دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية \_ دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990\_ 2003)" لصاحبها "أحمد محمد صالح جلال " وقد حاول الباحث التطرق إلى ظاهرة التضخم بالكثير من التعمق و الشرح سواء من الجانب النظري أو التطبيقي بطرح حالة التضخم في اليمن، إضافة إلى طرح دور السياستين النقدية و المالية في علاج التضخم و آثاره على الاقتصاد اليمني، أول شيء نلاحظه هو أن الباحث تطرق إلى دراسة حالة اليمن و نحن قمنا بدراسة حالة الجزائر و من ثم نلاحظ أن الدراسة توقفت سنة 2003 و دراستنا امتدت إلى سنة 2019 .

### هيكل الدراسة:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية والإجابة على الأسئلة الفرعية وكذا اختبار صحة الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة كان لزاما علينا أن نعالج الموضوع في مقدمة عامة وأربعة فصول ثم خاتمة عامة على النحو التالي:

**الفصل الأول:** عنون الفصل الأول ب: الإطار النظري والمفاهيمي للتضخم واستهداف التضخم، يتم من خلاله التطرق إلى التضخم والاستهداف التضخم من خلال تبيان التعريفات المختلفة بهما، بالإضافة إلى تطور تفسيره من خلال المدارس الفكرية المختلفة، وكذا مزايا و عيوب سياسة استهداف التضخم.

**الفصل الثاني:** عنون هذا الفصل ب: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة المالية والسياسة النقدية، وقد خصص لتحليل السياسة المالية والنقدية من حيث مفهومها، أدواتها، كما تطرقنا إلى كيفية التنسيق بينهما.

**الفصل الثالث:** تطرقنا في هذا الفصل إلى تطور أدوات السياسة المالية والنقدية خلال الفترة 1990-2019 من خلال التحليل ومعالجة البيانات الإحصائية.

**الفصل الرابع:** تطرقنا فيه إلى الدراسة القياسية باستعمال نموذج ARDL وذلك من خلال اختبار علاقة التكامل المشترك بين السياسة المالية، السياسة النقدية، والتضخم خلال فترة الدراسة.

# الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للتضخم واستهداف التضخم

تمهيد:

يعد التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية على الصعيدين النظري والتطبيقي، فقد أضحت هذه المشكلة تترك واضعي السياسات الاقتصادية في جميع الدول، كما أصبحت محورا لاهتمام صناعات السياسة النقدية بشكل خاص، وذلك بعد أن تم نقل مسؤولية علاج هذه الظاهرة إلى السلطات النقدية في كثير من الدول. ويعتبر التضخم أحد أهم محاور الاقتصاد الكلي، ومن أهم القضايا التي تتم دراستها على مستوى الاقتصاد بشكل مستمر وفي الحقيقة لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف واضح ومحدد للتضخم فيذهب البعض إلى تعريف الظاهرة التضخمية، بينما يذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك من خلال البحث وراء الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار و حدوث التضخم، وما يمكن الجزم به هنا هو وجود الإجماع في الرأي حول الآثار السلبية التي يخلفها التضخم على الاقتصاد بشكل عام وعلى مستوى معيشة الأفراد بشكل خاص، وبطبيعة الحال هذا ما يدفع باستمرار نحو البحث عن السياسات الكفيلة بعلاج هذه الظاهرة.

وفي هذا الإطار سوف نتعرض إلى ثلاث مباحث، يتضمن المبحث الأول منها مفهوم التضخم وطرق قياسه وأنواعه المختلفة والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عن هذه الظاهرة، أما المبحث الثاني فيتعرض إلى النظريات المفسرة للتضخم والأسباب المنشئة له، في حين يعالج المبحث الثالث والأخير سياسة استهداف التضخم، وتوضيح الظروف التي تطورت عبرها، كما نتعرض إلى شروط استهداف التضخم وأنواعه لنخلص في الأخير بسلبيات ومزايا سياسة استهداف التضخم.

المبحث الأول: قراءة عامة حول التضخم

1- ماهية التضخم

1-1- تعريف التضخم:

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، حيث ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم، وذلك باعتباره ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، ومن الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على أنه "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما"<sup>1</sup>، كما عرف بأنه "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد"<sup>2</sup>، ومن خلال هذه التعريفات يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

في حين اعتمدت البعض من تلك الكتابات في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر، ومن أمثلة ذلك تعريف التضخم بأنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"<sup>3</sup>، كما عرف التضخم أيضاً بأنه "زيادة محسوسة في كمية النقود"<sup>4</sup>، كما عرف أيضاً بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما و الناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة"<sup>5</sup>، كما عرف التضخم بأنه "زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"<sup>6</sup>. كما عرف البعض التضخم من خلال الربط بين مظهر التضخم وبعض أسبابه حيث عرف التضخم بأنه "زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار"<sup>7</sup>.

وبالرغم من تعدد التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم إلا أنها تشير إلى أنها تمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد. أي أن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

<sup>1</sup> الوزني خالد، الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، (عمان، دار وائل للنشر، 2003م) ص 249.

<sup>2</sup> البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظريات والتطبيق، (عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع 2002م)، ص 197.

<sup>3</sup> عناية غازي حسين، التضخم المالي، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985م)، ص 14.

<sup>4</sup> هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1974م)، ص 219.

<sup>5</sup> عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 1999م)، ص 135.

<sup>6</sup> الغولي أسامة، شهاب مجدي، مبادئ النقود والبنوك، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997م)، ص 78.

<sup>7</sup> حشيش عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1992م) ص 201.

- أن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه "متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما"<sup>1</sup>.

- أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحاً ومحسوساً في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبياً<sup>2</sup>.

وللإحاطة أكثر بظاهرة التضخم وتبيان المقصود منها لا بد من تحديد الضوابط والأسس التي تتحكم في ذلك، من أجل هذا يمكن تصنيف التعاريف الخاصة بالتضخم حسب معيارين:

- التعاريف المبنية على الأسباب المنشئة للتضخم.

- التعاريف المبنية على الخصائص.

#### 1-2-2- التعاريف المبنية على الأسباب المنشئة للتضخم :

باستعراض التعاريف الخاصة بالتضخم يتبين أنها ترجع في معظمها إلى هذا المعيار، وخاصة في الفترة الزمنية للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومنها التعاريف المبنية على أساس النظرية الكمية النقدية، والتي سادت حقبة طويلة من الزمن، وأيضاً التعريف المبني على أساس عاملي العرض والطلب، وذلك المبني على عاملي الدخل والإنفاق.

#### 1-2-1- وفق النظرية الكمية النقدية :

تذهب المدرسة النقدية في تفسيرها للتضخم مذهباً نقدياً، حيث اعتبره الاقتصاديون الكلاسيكيون ظاهرة نقدية صرفة تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل نقدية ومالية بحثة<sup>3</sup>، حيث أن التضخم حسب هذه النظرية يعني "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"، هذا التعريف يقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية<sup>4</sup>.

تعد نظرية كمية النقود من أولى النظريات التي حاولت تفسير تقلبات المستوى العام للأسعار، وهي تعتمد على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود والتأثير على قيمتها وهي كالاتي:

- تتناسب كمية النقود المتداولة تناسباً عكسياً مع قيمة النقود.

<sup>1</sup> الوزني خالد، الرفاعي أحمد، مرجع سابق، ص 250.

<sup>2</sup> الشبول نايف، التضخم في الاقتصاد الأردني - دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه"، (جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1981م)، ص 6.

<sup>3</sup> غازي عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي (بيروت: دار الجيل، 1991)، ص 24.

<sup>4</sup> غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 14.

- فرضية التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.
  - كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على الأسعار، إضافة إلى العوامل الأخرى وهي سرعة تداول النقود وكمية المبادلات.
  - تتناسب كمية النقود المتداولة تناسباً طردياً مع مستوى الأسعار.
- وفي الواقع أن هذه الفكرة قديمة وذات تاريخ بعيد، فمن الممكن تتبع بعض عناصرها في كتابات الرومان، ثم بعد ذلك تطورت صياغتها خلال ما يعرف في التاريخ النقدي بـ"ثورة الأسعار" في القرن السادس عشر، فلقد تدفقت المعادن النفيسة إلى أوروبا بكميات كبيرة، خاصة في البلدان التي اكتشفت القارة الأمريكية واستعمرت المناطق الغنية منها، حيث اقترن تدفق الذهب بارتفاع عام وشديد في الأسعار، فكان منطقياً أن يحاول الاقتصاديون آنذاك البحث في طبيعة العلاقة بين زيادة كمية المعدن النفيس وارتفاع الأسعار، وأن يثور النقاش حول هذا الارتفاع وطبيعته وأسبابه، وفي نهاية القرن الثامن عشر ظهرت لهذه النظرية صياغة واضحة على أيدي علماء أمثال بودان وكنتيلون وهيوم<sup>1</sup>.
- وكان للأمريكي إيرفينج فيشر الفضل الأول لحمل لواء النظرية الكمية والدفاع عنها في القرن العشرين، حيث نشر كتاباً بعنوان القدرة الشرائية للعملة<sup>2</sup>، وأعطاهما بموجبه صياغتها الأكثر اكتمالاً عن طريق إدخال النقود المصرفية وسرعة دورانها في معادلاته المعروفة بمعادلة المبادلة، التي تعمل على مختلف العوامل التي تشرك في تحديد المستوى العام للأسعار.
- وبالرغم من الحجج والمبررات التي استند عليها أصحاب النظرية الكمية في تحديدهم لمفهوم التضخم إلا أن هذا لم يمنع من توجيه الانتقادات لهم، فالظروف الاقتصادية التي سادت في المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد (1929-1933م) حيث لم تشهد ارتفاعاً في الأسعار مع أنه ألقى في الأسواق كميات كبيرة من النقود المتداولة،
- فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق ولم تتفشى في تلك المجتمعات، مما يقتضي التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تحليل التضخم، ومن ثم اعتباره أساساً لتعريف هذه الظاهرة، ولكن ليس معنى هذا أن كمية النقود لا تلعب دوراً في تعريف التضخم.

<sup>1</sup> سهر محمد معتوق، النظريات والسياسات النقدية (ط1)، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، (1989)، ص19.

<sup>2</sup> أحمد هني، العملة والنقود (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991)، ص 112.

1-2-2- على أساس نظرية العرض والطلب:

يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة منها مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق، نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار. أما في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها، حيث أن عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعني أن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغير في حجم الطلب. وعليه فإن الزيادة في الطلب يقابلها عادة زيادة في الإنتاج، وبالتالي لا يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار. ولقد تعددت الآراء حول سبب هذا النوع من التضخم، إلا أن جميعها تتفق حول العوامل التي تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها، حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغير في أذواق الأفراد، وهناك من يرجعه إلى التغير في كمية النقود، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في الدخل<sup>1</sup>، حيث يعرف كينز\* مثلا التضخم على أنه: "زيادة القدرة الشرائية التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج، أي زيادة الطلب على العرض.

1-2-3- من منظور نظرية الدخل والإنفاق:

التضخم حسب هذه النظرية، يمثل الزيادة في الأسعار الذي يرجع إلى ارتفاع الدخل النقدي، الناتج من زيادة الإنفاق النقدي.

**بعبارة أخرى:**

عندما يزداد الإنفاق النقدي يرتفع الدخل النقدي، أي زيادة الأجور التي تؤدي إلى زيادة حجم المشتريات، وفي ظل اقتصاد التشغيل التام سوف ترتفع الأسعار كنتيجة لتصحيح السوق (العرض يساوي الطلب)، مسببة بذلك تضخما، مع افتراض ثبات حجم السلع المتوفرة، كما أن انخفاض الإنفاق النقدي يصاحبه انخفاضا في الأسعار.

تشابه هذه النظرية إلى حد كبير بينها وبين النظرية الكمية، لكن هناك اختلافات من أبرزها:

<sup>1</sup> أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2006م.  
\*جون منار كينز عالم اقتصادي انجليزي شهير، ولد في 05 جوان من سنة 1883 وتوفي يوم 21 أفريل 1946. وهو مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه " النظرية العامة في التشغيل والفائدة النقود " سنة 1936م، وعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت.

الدخول النقدية يمكن أن تزيد عن طريق ارتفاع الأجور العمالية، ويحدث التضخم عندما يتفوق معدل الزيادة في الإنفاق على معدل الزيادة في الإنتاج.

هذه النظرية لم تخلو من الانتقادات من أهمها:

- في حالة الانتقال من فترة الكساد إلى الرخاء، لا يمكن اعتبار الرواج وازدياد الدخل حالة من حالات التضخم<sup>1</sup>.

- إن ارتفاع الدخل النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار العامة (الإجمالية) هذا ما تراه النظرية، لكن ما هو الحال عندما نلاحظ ارتفاع أسعار بعض السلع دون غيرها.

### 3-1- التعريف المبني على خصائص التضخم :

يستند أصحاب هذا المعيار في تعريفهم للتضخم إلى خصائصه ومظاهره، فمن حيث: الارتفاعات المتناسكة للأسعار ولفترة من الوقت نجد تعريف الاقتصادي "الفرد مارشال"<sup>2</sup>: "التضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار"، بينما يصفه آخرون، بأنه حالة الارتفاع العام للأسعار مثل **G.olive**: "الارتفاع العام في الأسعار وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاع يولد ارتفاعات أخرى)"<sup>3</sup>.

هذا التعريف يحتوي في مضمونه على ديناميكية هذه الظاهرة، من خلال كل الأسباب والقوى المتزاحمة التي لها دور في استمرارها، هذه القوى تنبع من زيادة الطلب أو نقص المعروض من السلع، والتي كانت سببا في ارتفاع الأسعار.

وهناك من يرى أن التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخل المتاحة للإنفاق، والسبب في ذلك يمكن أن يكون عاملا نقديا، فقد ينتج ارتفاع الأسعار عن الزيادة في المداخل المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها<sup>4</sup>. من هذا أصبح التضخم لدى العديد من الدول العضو في منظمة الأمم المتحدة يقصد به ذلك الارتفاع في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة، بشرط أن يكون دائم ونهائي ومستمر<sup>5</sup>.

وكغيرها من التحليلات السابقة فإنه توجد نقاط ترد على نظرية ارتفاع الأسعار من بينها:

<sup>1</sup> فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1969، ص 167.

<sup>2</sup> Alfred Marshall , Principes d'économie politique livre là III , Traduit en français par F . Sauvaire-Jourdan , Gordon & Breach , Paris , 1971 , p 123

<sup>3</sup> Janine B et Alain G , Dictionnaire économique et sociale , Hatier , Paris 1981 , p .212

<sup>4</sup> نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ( مصر: مؤسسة الثقافة العربية)، ص 13-15 .

<sup>5</sup> BENISSAD M.E , Essais d'analyse monétaire avec référence en algérie , (3ème édition ; Alger : OPU, 1980) , p99.

- متى يمكن اعتبار ارتفاع الأسعار مستمرا أو مؤقتا؟، وذلك ما يقودنا إلى البحث في المدة اللازمة لسريان هذا الارتفاع، ومعيار ذلك.

- متى يمكن اعتبار المعدل الذي تصل إليه الأسعار في ارتفاعها بأنه معدل تضخمي؟.

- وكذلك فإن الأسعار في ارتفاعها لا تشكل وحدة واحدة بالنسبة لجميع السلع وفي جميع الأسواق، فربما ترتفع أسعار بعض السلع، وتحافظ الأخرى على نسبتها دون ارتفاع، أو تميل إلى الانخفاض مما يؤدي إلى صعوبة الحكم على كون الأسعار مرتفعة أم لا.

## II- أنواع التضخم:

تستعمل عدة معايير لتحديد الأنواع المختلفة للتضخم. فهناك بعض الاقتصاديون الذين يستندون في تحديدهم لأنواع التضخم على الأسباب المولدة ومنهم من يبني تحديده على الخصائص أو الآثار المترتبة عليه. وفيما يلي نتطرق إلى المعايير الثلاثة المستخدمة والمتمثلة في:<sup>1</sup>

✓ معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان

✓ معيار مصدر التضخم

✓ معيار حدة التضخم.

## II-1- معايير درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان:

يعني بدرجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان مدى فعالية الجهاز الذي تضعه الدولة من أجل مراقبة حركات مستويات الأسعار والتأثير فيها، فكلما كان هذا الجهاز قويا كلما كانت درجة التحكم مرتفعة والعكس صحيح. وبمعرفة مستوى التحكم نستطيع تحديد نوع التضخم المسجل في الاقتصاد.

## II-1-1- التضخم الظاهر:

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات، لاعتراضها أو الحد منها وفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

<sup>1</sup> لتعرف على باقي المعايير، أنظر كتاب الأستاذ غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص56.

بالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية، ومنها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى العوامل النفسية للأفراد.

## II-1-2- التضخم المكبوت

لقد أثبتت التجارب التي مرت بها الكثير من الدول، إمكانية ظهور حالات تخضع فيها الأسعار لضغط تضخمي ومع ذلك تحتفظ على استقرارها، نتيجة لاتخاذ سياسات تقتضي بتجميد الأسعار والحد من زيادتها، لذلك يفضل الكثير من الاقتصاديين تعريف هذه الحالات بالظواهر التضخمية المكبوتة رغم ثبات الأسعار<sup>1</sup>. ومن بين السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة للحد من تفشي هذا النوع من التضخم، وضع قيود وضوابط تحد من الإنفاق الكلي، الرقابة على الصرف، تحقيق فائض في الميزانية، وتطبيق نظام البيع بالبطاقات... إلخ، لكن سرعان ما تضطر الدولة لسحب هذه الإجراءات تحت ضغط قوى التضخم فترتفع الأسعار، كما حدث في كثير من الدول خاصة تلك التي تدعم الأسعار، وقد تخضع بعض الأسعار للرقابة في حين تترك الأخرى حرة أو تكون الرقابة عليها غير محكمة، فترتفع الأسعار بمستويات مختلفة في الأسواق، لذلك يمكن القول أن الرقابة على الأسعار سواء كانت عامة أو خاصة لا تستبعد فائضا في الطلب، ولكنها تعطل آثاره لفترة من الوقت، لحين يمكن أن تتجمع كمية نقدية سائلة كبيرة تتحول في وقت لاحق إلى قوة شرائية فعالة إضافية<sup>2</sup> وأحيانا تكون الظروف الاقتصادية والسياسية هي المجبرة للدولة على وضع إجراءات تحافظ بها على الأسعار، فمثلا في أوقات الحروب تلجأ الحكومات إلى إغلاق أوجه الإنفاق، وتعتمد إلى التقنين بتطبيق نظام الحصص للأفراد.

## II-1-3- التضخم الكامن أو الخفي:

يصيب الدخل القومي النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في هذه الدخول دون أن يسمح لها بأن تجد منفذا طبيعيا في شكل زيادة في الإنفاق على سلع الاستهلاك والاستثمار<sup>3</sup>. أو هو عبارة عن تضخم في الدخول لا يصاحبه تضخم في الإنفاق<sup>4</sup> ويعود في الظهور مثل هذا النوع إلى تدخل الدولة في فرض قيود مختلفة على الإنفاق مثل نظام توزيع السلع.

<sup>1</sup> مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البحث للطباعة والنشر، قسنطينة 1989م، ص 179.

<sup>2</sup> إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد، موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، داروائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى 1999م، ص 154.

<sup>3</sup> نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، مرجع سابق، ص 25.

<sup>4</sup> مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الغريب، القاهرة، 2002، ص 42.

## 1-1-4- التضخم المستورد:

إن اصطلاح كلمة المستورد على التضخم يعني ذلك التضخم الذي ينتقل من اقتصاد إلى اقتصاد آخر عبر قنوات التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال. فمن خلال عملية استيراد بعض السلع والخدمات التي عرفت ارتفاعا في الأسعار فإنها حتما تؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق الداخلية، وتختلف درجة خطورة هذا النوع من التضخم من دولة لأخرى، حسب درجة تفتحها للخارج.

## 2-2-1- مدى حدة الضغط التضخمي:

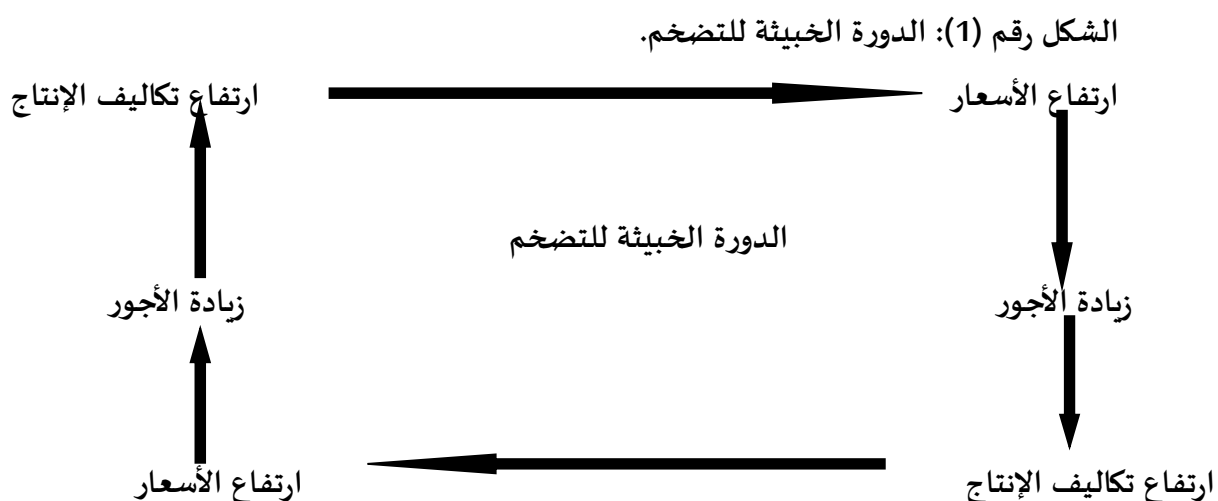
يميز الاقتصاديون من حيث حدة الضغط التضخمي بين الأنواع الآتي ذكرها:

## 1-2-2- التضخم الجامح:

وهو الذي يمثل النوع المتطرف من التضخم، والذي يتحقق من خلال ارتفاعات سريعة وحادة في الأسعار، بحيث أن قيمة النقود تنخفض بدرجة كبيرة، إذ تكاد تفقد قوتها الشرائية بصورة مهمة ومن خلال فترات زمنية قصيرة، لذلك يتم التخلي عن النقود في مثل هذا النوع من التضخم، وعدم الاحتفاظ بها حيث يتم تلاقي الانخفاض في قوتها الشرائية السريع والحاد وذلك عن طريق إنفاقها بأسرع ما يمكن والاحتفاظ بالأصول الأخرى غير النقود<sup>1</sup> ويسمى أيضا بالدورة الخبيثة للتضخم ويحدث نتيجة لأن الارتفاع السريع في الأسعار يقود إلى زيادة الأجور بشكل كبير ينسجم مع هذه الزيادة في الأسعار وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج في قطاعات إنتاجية مما يتسبب في تقليل أرباح القطاعات مما يدفعها إلى زيادة الأسعار التي تنتجها وهذا يدفع بدوره إلى المطالبة بزيادة الأجور وهكذا والشكل التالي يوضح ذلك<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص 173.

<sup>2</sup> عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصاريف، دور مجدلوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان 1999، ص 192.



المصدر: عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصاريف، دور مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 1999، ص 192

وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة عوامل عدة نذكر منها<sup>1</sup>

- ✓ التوسع غير الطبيعي في كمية النقود.
- ✓ التغير المستقل في التوقعات والزيادات اللاحقة في العرض النقدي.
- ✓ النقص غير الطبيعي والحاد في عرض السلع والخدمات.

## II-2-2- التضخم الزاحف (التدريجي):

هو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئة على ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج، وهو تضخم تدريجي بطيء ومعتدل بالمقارنة بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي، إلا أن استمراره وتجمع آثاره يمكن أن تؤدي إلى حدوث تضخم جامح.

ويتسم هذا النوع من أنواع التضخم بالارتفاع البطيء في الأسعار ويحدث عندما يزداد الطلب ويكون الإنتاج (العرض) ثابتا (مستقرا) فيرتفع تبعا لذلك المستوى العام للأسعار بشكل طبيعي إلى 10%<sup>2</sup>.

## II-2-3- التضخم العنيف:

وهو يتولد من التضخم الزاحف، ويكون أكثر عنفا وأقوى درجة، حيث تدخل حركة الارتفاع في الأجور والأسعار في حلقة مفرغة من الزيادات الكثيرة والمتتالية وقد اعتبر آرثر لوييس أن حدود التضخم الزاحف يصل فيه

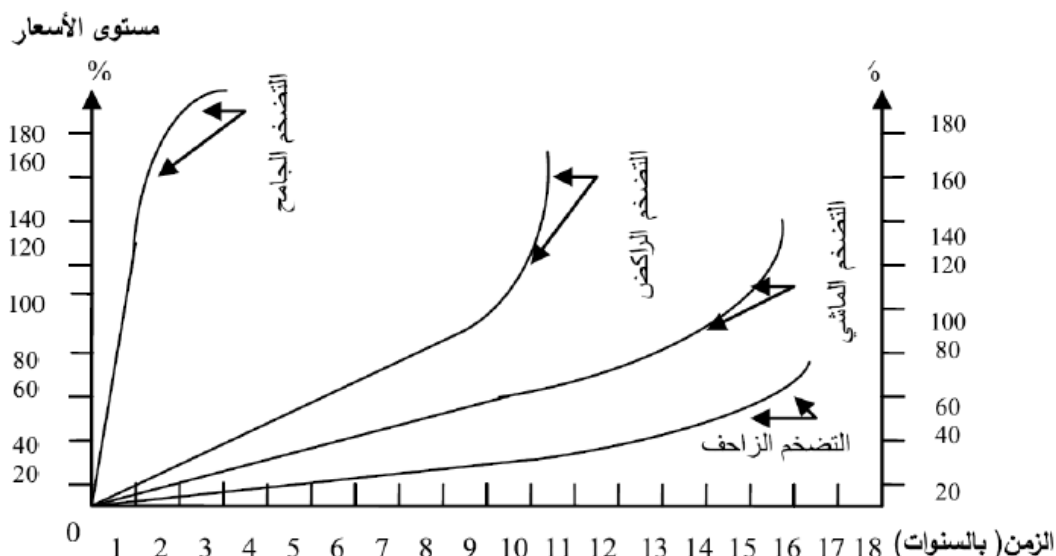
<sup>1</sup> أحمد زهير شامية، النقود والمصاريف، دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص 369.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية والاستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 155

معدل التضخم إلى 5% سنويا لمدة أربع سنوات متتالية وإذا تجاوز هذا الحد فالاقتصاد سيواجه ظاهرة تضخم عنيف وعندئذ تفقد النقود وظائفها الأساسية وخاصة بما يتعلق باعتبارها مخزن للقيمة ووحدة للحساب وتصبح مجرد وسيط في المبادلات. ويتواجد هذا النوع في فترات الحروب والأزمات الاقتصادية<sup>1</sup>.

والشكل الموالي يلخص لنا أنواع التضخم من حيث مدى حدة الضغط التضخمي

الشكل رقم (2): أنواع التضخم حسب حدته



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، ص216

### 3- معيار مصدر التضخم:

في هذه الحالة نستطيع أن نميز بين ثلاثة أشكال هي:

#### 1-3- التضخم الطبيعي الاستثنائي:

يكون هذا النوع من التضخم في حالة ظروف طبيعية كانتشار الأمراض والأوبئة أو بسبب الزلازل والفيضانات، مثلما حدث سنة 2004 في دول جنوب شرق آسيا إذ ارتفعت الأسعار إلى مستويات قياسية، حيث أن هذه الظواهر الطبيعية تعتبر سببا لنشأة الاتجاهات التضخمية.

<sup>1</sup> زينب عوض الله محمد، أسامة الفولي، مرجع السابق، ص253.

II-3-2- التضخم من جانب الطلب:

يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلعة والخدمات في المجتمع أكبر من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات، ويرجع هذا التحليل إلى كل من فكسل وكينز<sup>1</sup>. خاصة عندما يكون الاقتصاد يعمل عند مستوى قريب من مستوى التشغيل الكامل، هذه الحالات تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات التي بدورها تؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات وعناصر الإنتاج فترتفع تكلفة الإنتاج وعليه ترتفع أسعار السلع والخدمات<sup>2</sup>.

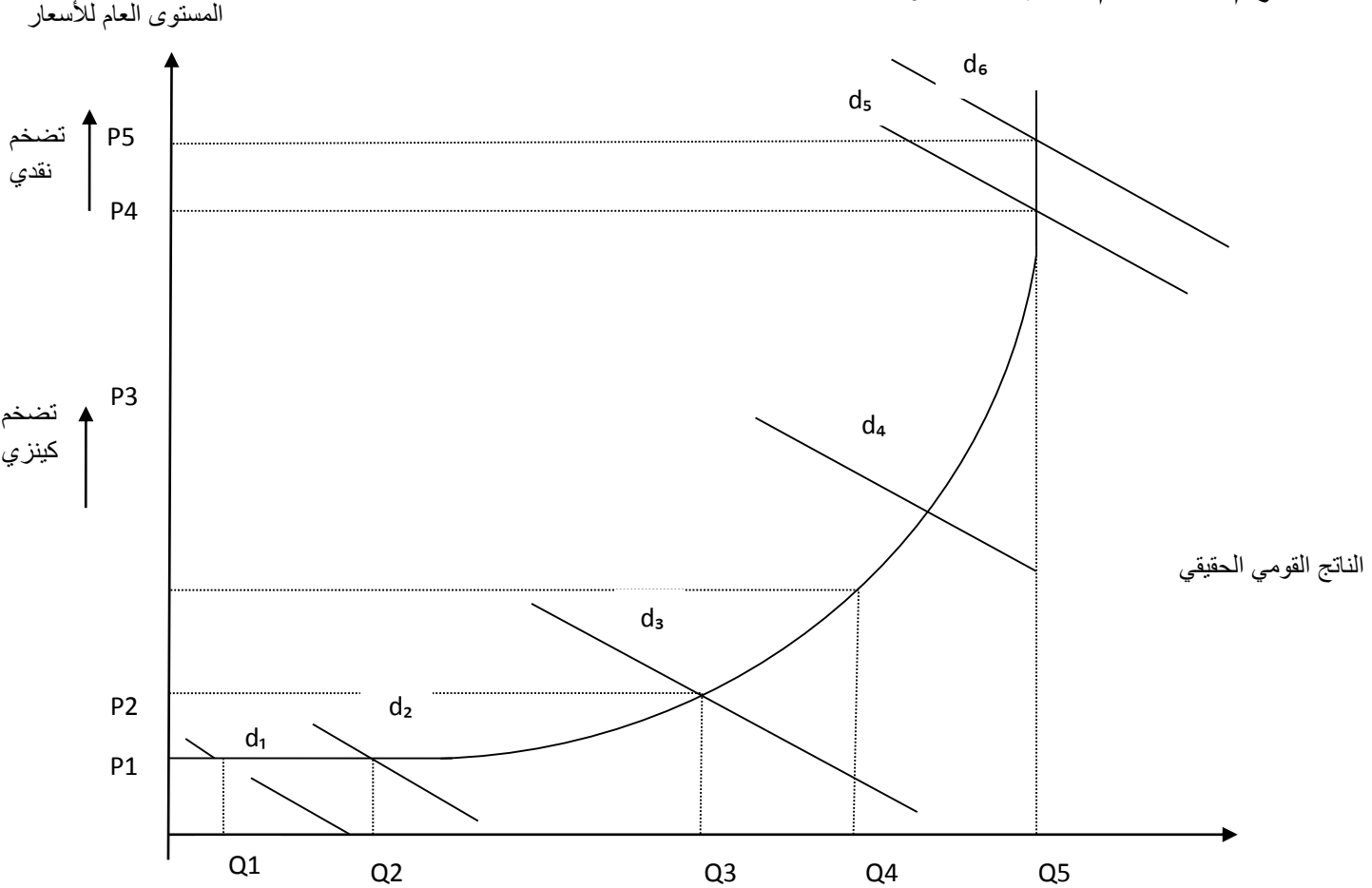
وقد تعددت الآراء حول سبب هذا النوع من التضخم، واختلفت حول العوامل التي تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها. فأرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغيير في أذواق الأفراد، وهناك من أرجعه إلى التغيير في كمية النقود، بينما يرجعه آخرون إلى زيادة في الدخل وعلى ضوء ما سبق فإن زيادة كمية النقود لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في المستوى العام للأسعار، خاصة إذا لم توجه الزيادة في النقود نحو الإنفاق، حيث قد توجه إلى الاستثمار عن طريق الاكتتاب في الأوراق المالية، كما أن الزيادة في الدخل لا يترتب عليها زيادة في الأسعار كونها ترتبط أساساً بزيادة الإنتاجية، وتعد الزيادة في المستوى العام للأسعار وفقاً لما تقدم نتيجة ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي خاصة في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث تستمر الزيادة في الأسعار باستمرار الزيادة في حجم الطلب الكلي وعدم قدرة الاقتصاد على زيادة كمية الإنتاج<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> زينب عوض الله محمد، أسامة الفولي، مرجع السابق، ص 219.

<sup>2</sup> بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 313.

<sup>3</sup> فاطمة الزهراء صغيري، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 2007/2008، ص 24.

الشكل رقم (3): تضخم الطلب عند كينز



المصدر: فاطمة الزهراء صغيري، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 2007/2008، ص 24.

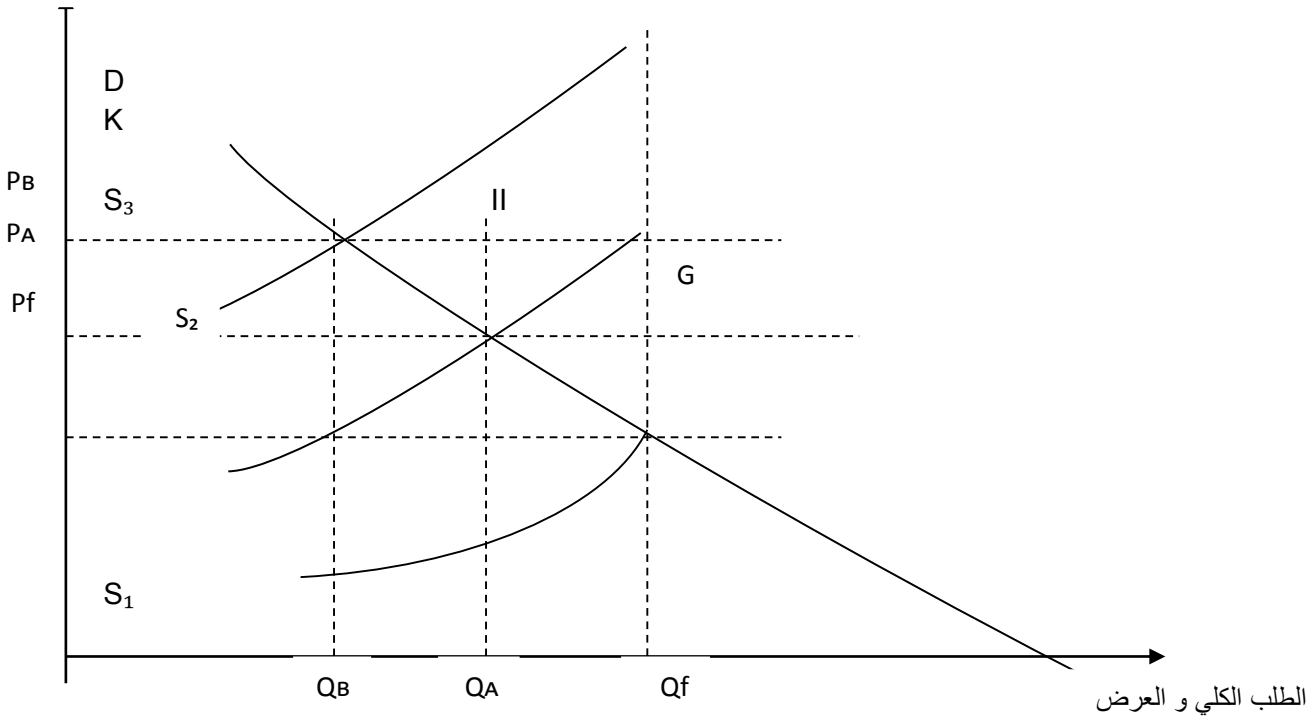
### 3-3-3- التضخم الناشئ عن زيادة في التكاليف "تضخم دفعة النفقة"

وهو زيادة تكاليف إنتاج السلع و الخدمات بسبب ضغوط العمال لرفع أجورهم، وبيان ذلك أنه بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة فان العمال يطالبون بأجور أعلى للمقابلة لهذا الارتفاع، هذه المطالبة برفع الأجور ستؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج في حالة الاستجابة لها، حيث يقوم أرباب العمل برفع أسعار منتجاتهم لمواجهة هذا الارتفاع، فيولد هذا تلاحق في ارتفاع الأسعار إلى حالات تضخمية خطيرة. وينعكس تضخم الأجور في حصول اتحادات العمال على زيادة في الأجور الاسمية بمعدلات تفوق معدلات التضخم مما يؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية بمعدلات

تفوق الزيادة في الإنتاجية، وعادة ما يستجيب المحتكرون لأسواق السلع والخدمات بزيادة في الأجور بزيادة في الأسعار تفوق تكلفة الزيادة في الأجور مما يؤدي إلى توالي سلسلة من الزيادة في الأجور والأسعار<sup>1</sup>. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن كل زيادة في الأجور لا تعتبر تضخما، إذ لا يترتب عن زيادة الأجور في قطاع معين رفع منتجات هذا القطاع، ولكن تصبح هذه الزيادة في الأجور تضخمية في حالة واحدة هي حالة إذا زادت هذه الأجور عن زيادات كلية الإنتاجية، وبناء على هذا فإذا ارتفع مستوى الأجر بمعدل يفوق ارتفاع في الإنتاجية الكلية فإن الأسعار في هذه الحالة ينبغي أن ترتفع نظرا لسبق الزيادة في الأجور في الإنتاجية<sup>2</sup>، ويمكن اعتماد تحليل دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي لتوضيح تضخم التكاليف كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (4): علاقات مستوى الأسعار بالطلب والعرض الكليين

مستوى الأسعار



المصدر: مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 46.

<sup>1</sup> حاتم أمير مهران، مرجع سابق، ص 5.

<sup>2</sup> مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 46.

المبحث الثاني: التضخم، التنظير والقياس

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة زمنية معينة ونتيجة للأسباب التي أدت إلى نشوئها، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية يمكن أن لا يتطابق مع تفسيره في فترة أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة، إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا يعد تناقضا فيما بينها، بل يؤدي إلى تعريف كامل للتضخم، فيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس الاقتصادية التي عرفت التضخم:

1- النظريات المفسرة للتضخم:

1-1- النظرية الكلاسيكية:

في القرن 16 طرحت تساؤلات عديدة حول أسباب ارتفاع الأسعار ومن كم أثرت مسالة الظاهرة التي تتعلق بدراسة النقود، ودراسات في هذه النقطة المتعددة تذكر منها دراسة J.Bodin والذي رجح ارتفاع الأسعار إلى زيادة كمية النقود المتداولة (المعروضة) وكذلك الدراسة التي جاء بها D.Ricardo والتي استنتج منها وجود علاقة طردية بين كمية النقود المتداولة (M) والمستوى العام للأسعار (P) وقد عرفت في بعض هذه الدراسات بالتسمية النظرية الكمية للنقود والفكرة الأساسية التي يمكن استخراجها من هذه النظرية هي أن التوازن في الاقتصاد الكلي يتحقق بأسباب حقيقية تتعلق بالموارد المتاحة والتقنيات المستخدمة في الإنتاج والأذواق هذا التوازن من شأنه أن يحدد حجم الإنتاج (Y) وطريقه توزيعه أو تخصيصه على أوجه الاستخدام المختلفة، مما يترتب عليه تحديد الأسعار النسبية للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج، ويقتصر دور النقود في هذا التوازن على تحديد المستوى العام للأسعار. ومنه تفترض النظرية النقدية الكلاسيكية في تفسير التضخم أن هناك علاقة وثيقة بين كمية النقود والتضخم<sup>1</sup> حيث أن السبب الرئيسي وراء ارتفاع الأسعار هي الزيادة المفرطة في كمية النقود ويسمى هذا التفسير بالتضخم النقدي. ويتم عرض النظرية النقدية الكلاسيكية في صورتين الأولى صيغة فيشر للمبادلات والتي طورت فيما بعد على يد ألفريد مارشال في صورة جديدة تسمى بمعادلة كامبردج.

1-1-1- معادلة التبادل لـ "Fisher":

تعود معادلة التبادل للمفكر الاقتصادي "فيشر"<sup>2</sup> والتي صاغها عام 1911 على أساس أن أي مبادلة تتم بين البائع والمشتري تلتزم النقود من أجل تحويلهم إلى سلعة أو خدمات أو أوراق مالية وهذا ما يترتب عليه حقيقة مفادها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي يتم تبادلها بالنقود وبالتالي

<sup>1</sup> الروبي نيل، ص48.

<sup>2</sup> ارفينج فيشر "Irving Fisher": 1868-1948، اقتصادي أمريكي.

فانه في أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة والمضروبة في معدل سعرها.

وتكتب هذه المطابقة في شكل معادلة رياضية على النحو التالي:  $MV=PT$ .....<sup>1</sup>(1)

حيث أن  $M$ : تمثل الكتلة النقدية المحددة من طرف البنك المركزي, وهي عامل خارجي  
 $V$ : سرعة دوران النقود.

$T$ : تمثل حجم المبادلات من السلع والخدمات والأوراق المالية.

$P$ : المستوى العام للأسعار.

وبافتراض أن  $T$  و  $V$  عوامل مستقلة وثابتة، فيمكن تحويل معادلة فيشر إلى دالة كما يلي:

$$MV=PT \rightarrow P = \left(\frac{V}{T}\right) \cdot M \dots\dots\dots(02)$$

أي: السعر عبارة عن دالة خطية لكمية النقود  $P = f(M)$  وتتخذ شكل خط مستقيم يمر من المبدأ وحسب هذه

الدالة فكل زيادة في الكتلة النقدية  $\Delta M$  يصاحبها زيادة في الأسعار  $\Delta P$  وبنفس النسبة<sup>2</sup>

وبإدخال رمز التغير على المعادلة رقم 02 أي كل تغير في كمية النقود يتبعها تغير في السعر نجد:

$$P + \Delta P = \left(\frac{V}{T}\right) \cdot (M + \Delta M)$$

وباستخراج  $P$  عامل مشترك في الطرف الأول من المعادلة و  $M$  عامل مشترك في الطرف الثاني من المعادلة نجد:

$$P \left(1 + \frac{\Delta P}{P}\right) = \left(\frac{V}{T}\right) \cdot M \left(1 + \frac{\Delta M}{M}\right)$$

بالاختزال نجد:

$$1 + \frac{\Delta P}{P} = 1 + \frac{\Delta M}{M}$$

اذن:

$$\frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M}$$

<sup>1</sup> Irving Fisher, Purchasing Power of Money, the Macmillan company, Canada 1922, P26-30.

<sup>2</sup> Robert Boyer, D'un krach boursier à l'autre, Irving Fisher revisité, Revue française d'économie, Année 1988, Volume3, Numéro3, P185.

كل تغير نسبي في كمية النقود يتبعه تغير نسبي في الأسعار ونفس النسبة والإشارة.

أي مرونة السعر بالنسبة للنقود متكافئة أي تساوي الواحد حيث:

$$E = \text{المرونة} = \frac{\Delta P/P}{\Delta M/M} = \frac{\text{التغير النسبي في الاسعار}}{\text{التغير النسبي في الكتلة النقدية}}$$

$$E = \frac{\delta P}{\delta M} \times \frac{M}{P} = \frac{V}{T} \times \frac{M}{P} = \frac{MV}{PT} = 1 \quad \text{أو}$$

ويتحقق التوازن طالما عرض النقود يساوي الطلب على النقود.

$$M^d = M^s = M_0 \dots \dots (3)$$

$$M^d = \frac{P \cdot T}{V}, m' = \frac{M^d}{P} = \frac{T}{V}, m' = \frac{T}{V} \dots \dots (4)$$

حيث  $m^d$  تمثل الطلب الحقيقي على النقود، وهي ثابتة طالما  $V$  و  $T$  عنصران ثابتان، ولما يزيد البنك المركزي من إصدار النقود المتداولة في الاقتصاد، يختل التوازن النقدي ويصبح:

$$M^d < M^s$$

لكن  $m^d$  ثابت، وهو ما يدفع بالأسعار إلى الارتفاع. (الطلب على النقود الحقيقي مكتوب في شكل كسر بسطه يمثل النقود المطلوبة والتي تساوي النقود المعروضة والتي نفترض زيادتها، ومقامه السعر الذي لا بد له ان يزيد حتى يحافظ على ثبات الكسر الذي يمثل نسبة النقود الحقيقية).

وحسب النظرية الكمية للنقود المبنية على صيغة "فيشر" يعتقد أن عرض النقود هو المسؤول الأول و الوحيد عن ارتفاع الأسعار، فكل ارتفاع متوالي في الكتلة النقدية يتبعه ارتفاع مستمر في الأسعار، وهو ما يعبر عنه بالتضخم<sup>1</sup>.

1-1-2- تقييم معادلة فيشر:

تكمن أهم الانتقادات الموجهة إلى النظرية فيما يلي<sup>2</sup>:

- علميا هي نظرية غير صالحة و تمثل متطابقة حسابية تجاوزتها الأيام و خاصة عند عدم قدرتها على حل أزمة الكساد العالمي (1929-1932) وقد انتقدها كينز كثيرا.

- عدم صلاحية العلاقة الميكانيكية  $M.P$ ، سلبية الاتجاه الواحد و نفس النسبة من حيث أن:

<sup>1</sup> Irving Fisher, L'illusion de la monnaie stable, OP.cit, p44.

<sup>2</sup> العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية، الجزائر، 2014، ص74.

- التأثير المتبادل لكل من  $M, P$  وليس باتجاه واحد كما أشار FISHER, حيث يمكن أن يؤثر تغير الأسعار في  $M$ , وهو ما لا تقبله النظرية الكلاسيكية ولكن يثبتته الواقع.

- العلاقة بين  $M$  و  $P$  ليست تناسبية وليست مباشرة، ذلك أن ارتفاع  $M$  لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة  $P$  بنفس النسبة والاتجاه، لأنه قد تلجأ الدولة إلى زيادة الائتمان لمواجهة تزايد النشاط الاقتصادي، وهو حاصل في بعض الدول المتقدمة المتميزة بمرونة الجهاز الإنتاجي عكس الدول المتخلفة.

- عدم واقعية افتراض ثابت الحجم للإنتاج فإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، وإذا كان يعاني من البطالة في السوق الإنتاج ويملك طاقات إنتاجية معطلة، فإن زيادة كمية النقود لن يصاحبه ارتفاع في الأسعار كما افترضت النظرية الكمية للنقود، بل زيادة حجم الإنتاج والتشغيل حتى يصل النظام الاقتصادي إلى مستوى التشغيل الكامل أو يقترب منه فتبدأ الأسعار حينئذ في الارتفاع

- عدم واقعية افتراض ثابت حجم المبادلات فهي تتغير حسب ظروف الدورة الاقتصادية.

- عدم واقعية افتراض ثابت سرعة دوران النقود، فهي يمكن أن تتغير حسب حجم المعاملات ويمكن أن تتغير نتيجة لظروف السوق كما أنها تتقلب انخفاضاً وارتفاعاً في ظروف الكساد والرواج.

### 1-3-1- صورة الأرصدة النقدية (معادلة كامبردج):

تختلف صورة الأرصدة النقدية عن سابقتها من حيث تركيزها على طلب النقود، والتي تتحدد بناء على الأفراد و حاجتهم إلى الاحتفاظ بكمية الأرصدة النقدية في صورة نقود سائلة، يحتفظ بها الأفراد لأغراض المعاملات، على سرعة تداولها<sup>1</sup> وتأخذ معادلة كامبردج الصيغة التالية:

$$M=KY$$

$$K=1/V$$

$$Y=PQ$$

حيث أن:  $M$  كمية النقد المتداول.

$K$  مقلوب سرعة دوران النقد – التفضيل النقدي.-

$Y$  قيمة الناتج الوطني الحقيقي.

$P$  مستوى الأسعار.

$Q$  الناتج الوطني الحقيقي.

<sup>1</sup> عبد العظيم حمدي، مرجع سبق ذكره، ص39.

أي:

$$M=KPQ$$

$$P=M/KQ$$

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار شرط ثابت كلا من الداخل والنتائج الحقيقي. وتقوم هذه الصورة (معادلة كامبردج) على اعتبار أن هناك نسبة من الداخل الوطني الحقيقي، الذي يفضل الأفراد الاحتفاظ به في صورة نقدية، وتفترض هذه الصورة أن الأسعار تتغير تبعا للتغير في العلاقة بين عرض النقود و الطلب عليها.<sup>1</sup> ويتحدد التضخم وفقا لهذه الصورة بناء على التغير في النسبة من الداخل التي يتم الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وذلك نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخل للإنفاق على شراء السلع والخدمات، وعلى العكس من ذلك يؤدي ارتفاع تلك النسبة إلى انخفاض مستويات الأسعار، وذلك نتيجة لانخفاض الإنفاق على شراء السلع والخدمات في المجتمع التي تتميز بمحدوديتها، وذلك نظرا لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير نظرا لأن جميع الموارد الاقتصادية والبشرية في المجتمع مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة، وبالتالي من غير الممكن زيادة الإنتاج في قطاع ما إلا على حساب النقص في إنتاجية قطاع آخر.

وبناء على ما سبق ووفقا للصيغتين السابقتين لنظرية كمية النقود، يتضح أن كليهما تبخنان في ظاهرة التضخم من خلال محاولة تفسير العلاقة فيما بين المستوى العام للأسعار و كمية النقود، وذلك على الرغم من اختلاف طريقة التحليل. فبينما ركز فيشر على فكرة الإنفاق و سرعة تداول النقود، أي تركيزها على العوامل المرتبطة بعرض النقود وتأثيرها على كميتها، معادلة كامبردج على تلك النسبة من الدخل الوطني الحقيقي المحتفظ به في شكل سيولة نقدية<sup>2</sup> أي تركيزها على العوامل التي يتحدد بموجبها الطلب على النقود.

#### 1-4-1- تقييم معادلة كامبردج:

- يركز مارشال كثيرا في تحليله على دور (k)، المرتبط كثيرا بسلوك الإنسان في تغيير المستوى العام للأسعار، و مستوى الدخل الوطني (النقدي الحقيقي) و علميا توجد عدة محددات للسعر.
- يشير مارشال إلى أن  $P=f(M)$ ، وبالعلاقة طردية بين P و M في ظل ثبات كل من العوامل الأخرى أي ارتفاع كمية النقود M، يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الفترة القصيرة، بافتراض حالة الكامل وهو افتراض خاطئ، بحيث يمكن أن تكون هناك طاقات عاطلة تستوعب الزيادة في كمية النقود ولا تحدث ارتفاع في الأسعار.

<sup>1</sup> نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص51.

<sup>2</sup> نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص52.

- لم يغير مارشال كثيرا في معادلة فيشر رغم اختلاف المنهج، حيث عوض T ب(γ:الناتج الحقيقي) و V ب 1/K حيث استخدم فيشر V لأنه أوجد الانفاق، و مارشال استخدم K لأنه يبحث في الانفاق أو بعبارة أخرى يبحث عن أسباب طلب النقد.
- تعتمد طريقة الأرصدة النقدية على افتراض أن نسبة الأرصدة النقدية لا تتأثر بالتغيرات في كمية النقود، وهو أمر غير واقعي ذلك أن النقد يطلب باعتباره وسيطا للمبادلة و مخزنا للقيم، ويتأثر هذا الطلب عكسيا بسعر الفائدة (لم يشر ذلك مارشال)، ويستنتج أن K يمكن تتغير بتغير M<sup>1</sup>.

الجدول رقم (1): الاختلاف بين معادلتى فيشر وكمبريدج

معادلة فيشر	معادلة كمبريدج
- تهتم بتحليل المتغيرات في مكونات عرض النقود، وإهمال ذلك في مكونات الطلب، رغم أنها تندرج ضمن نظرية الطلب على النقد	- تهتم بتحليل مكونات الطلب على النقود، من اهتمام أقل بعرض النقود.
- تستند على وظيفة التبادل للنقد	- تتركز على وظيفتي التخزين والتبادل
- تستند بالإنفاق وسرعة التبادل لهذا الإنفاق باستعمال النقود كوسيط	- تهتم بالاحتفاظ بالسيولة النقدية وعدم الإنفاق
- تهتم بالعوامل المؤثرة في عرض النقود وتأثير على الكتلة النقدية	- تبحث في العوامل المؤثرة في الطلب على النقود من طرف الأشخاص والمؤسسات
- تبحث في ظروف التداول وسياسة الإصدار، وتدخّل الدولة في السياسة النقدية	- تبحث في أسباب الاحتفاظ بالنقد سائلا من قبل الأفراد وغيرهم وعلاقتهم ببعض المتغيرات الأخرى.

المصدر: العلواني عديلة، مرجع سبق ذكره، ص79.

<sup>1</sup> العلواني عديلة، مرجع سبق ذكره، ص77.

لقد وجهت العديد من الانتقادات إلى النظرية الكمية فبعد أزمة الكساد العالمي (1929-1933) وقف أصحاب الفكر التقليدي عاجزين عن تفسير حالة الكساد التي حلت بالنظام الرأسمالي أو على الأقل التعامل مع تلك الأزمة و إيجاد الحلول المناسبة لها وقد تمثل عجز هذا الفكر فيما يتعلق بـ:

- التنبؤ بحدوث حالة الكساد
- تحليل تفسير أسباب الكساد
- علاج أزمة الركود الاقتصادي

ومن خلال ما سبق فإن ضعف فاعلية السياسية النقدية في مواجهة الكساد ومنه ظهرت النظرية الكثرية.

#### 1-2- النظرية الكينيزية في تفسير التضخم:

يمكن أن نسمي نظرية التضخم الكينيزية بـ "نظرية فائض القيمة"، حيث أثار "كنز" في نظريته العامة أن النظرية التقليدية للنقود فشلت في تشخيص أسباب الكساد العظيم، كما رفض الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي، فعند "كنز" يتحدد المستوى التوازني عند تقاطع منحني الطلب الكلي مع منحني العرض الكلي. ويتميز التحليل الكينيزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين<sup>1</sup>:

#### المرحلة الأولى:

لا تكون فيها كل المواد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي مستغلة، في هذه الحالة عند زيادة الإنفاق الوطني بزيادة إنفاق الحكومة مثلا، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة المداخيل، وبالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك أي يزيد الطلب الكلي، فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما يسبب ارتفاعا بسيطا في الأسعار لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج. غير أنه مع زيادة الإنفاق يتجه الاقتصاد الوطني من التشغيل التام حيث لا يقابل فائض الطلب زيادة في الإنتاج، حيث تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، وهذا التضخم هو "التضخم الجزئي" يظهر قبل الوصول إلى مستوى التشغيل التام، وسببه هو عجز بعض عناصر الإنتاج عن مواجهة الطلب المتزايد عليها وضغوط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور، وكذا الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين، وهذا التضخم لا يثير المخاوف لأنه يحفز على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 143، 144.

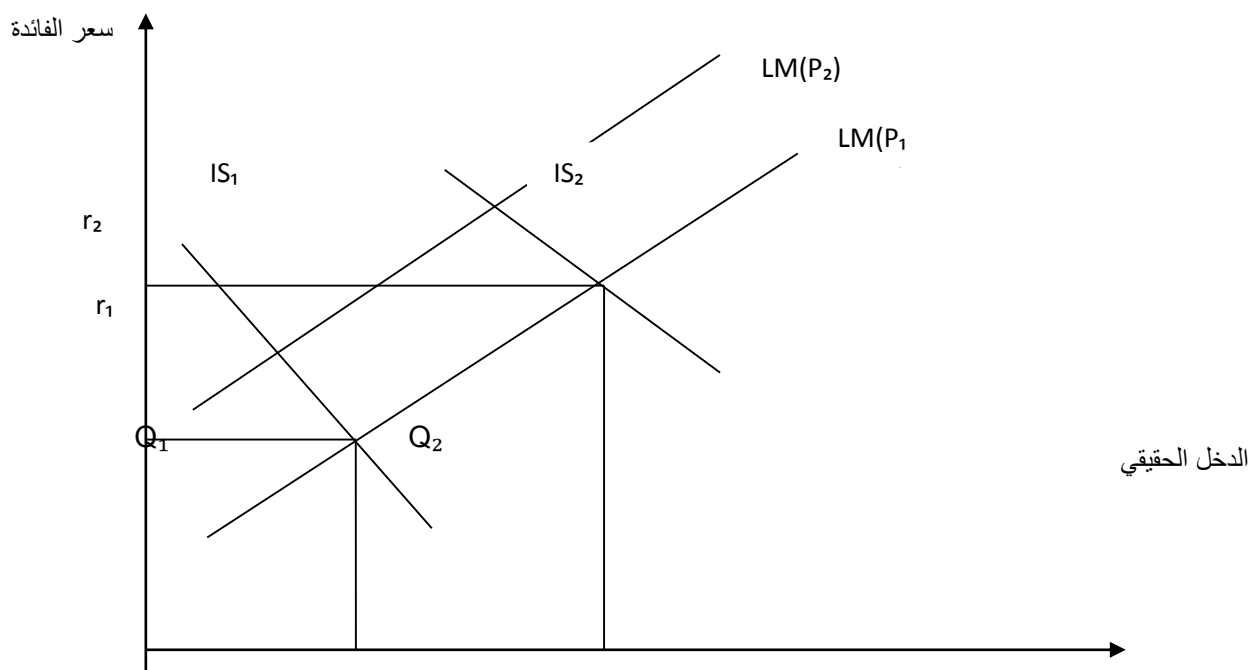
المرحلة الثانية:

وهي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، فإذا افترضنا أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع و الخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر. ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والنتاج الوطني "فائض الطلب" والذي ينعكس على ارتفاع الأسعار. ومن الملاحظ أن الارتفاع في الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب "القوة التضخمية" ويسمى "كنز" هذا التضخم "التضخم البحث". وفي تقييم للتحليل الكينزي للتضخم، فإنه يعبر أكثر عن الدول الرأسمالية الصناعية التي تتميز بقطاع صناعي ضخم وأسواق عالية الكفاءة، وهذا ما يخلق فائضا إنتاجيا، ولا يعبر عن البلدان المتخلفة التي تتميز بقصور حجم طاقتها الإنتاجية، ونتاج وطني قريب من الثبات، مما يجعل النظرية الكمية أكثر تعبيرا عنها.

ورغم ذلك فإن هذه النظرية تلقي الضوء على الاختلال بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، وهو أمر مهم للبلدان النامية والمتقدمة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي<sup>1</sup>:

الشكل (5): التضخم عند كينز



المصدر: ضياء المجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 221.

<sup>1</sup> ضياء المجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2002، ص 221-ص222.

يفترض الشكل رقم 5 أعلاه تحقيق التوظيف التام لعوامل الإنتاج عند مستوى إنتاج  $Q_1$ ، و يتحقق التوازن العام عند توازن سوق السلع و سوق النقد في نقطة تقاطع  $LM_1$  مع  $IS$  حيث يكون عندها الناتج  $Q$  بسعر الفائدة  $r_1$  و مستوى الأسعار  $P_1$ ، بافتراض زيادة الطلب الكلي ممثلاً في انتقال المنحنى  $IS_1$  إلى  $IS_2$  ومن ثم حصول فائض في الطلب قدره  $(Q_2 - Q_1)$ ، يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و متسبباً في الانخفاض الحقيقي للنقد، وبالتالي انتقال منحنى  $LM(P_2)$  إلى  $LM(P_1)$  حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، ولكن عند مستوى سعر فائدة أعلى و مستوى عال من الأسعار، مع ثبات حجم الناتج عند مستواه السابق.

إن التحليل الكينزي يقرر أن التضخم هو مؤشر على ضعف الطاقة الإنتاجية عن استيعاب فوائض الطلب الكلية، وهو بذلك يتحدد بعوامل ثلاث<sup>1</sup>:

- فوائض الطلب الكلية الايجابية: تعبر عن الفرق في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي
- فوائض العرض الكلي السلبية: وهي تعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع أي عدم المرونة بين السلع المستهلكة وبين الإنفاق الكلي المتزايد.
- مستويات العمالة و التشغيل المتحققة: وهي تعبر عن مستويات التضخم المرتفعة كلما كان التشغيل في ظروف اقرب إلى الاكتمال.

#### انتقادات النظرية الكينزية:

أما الانتقادات فيمكن حصرها فيما يلي:

- لقد تعرضت النظرية الكينزية للاختبار في كثير من الدول الغربية، منذ أواخر الخمسينيات والستينيات، وقد أعلنت البحوث الاختبارية تأييداً لها في العديد من الحالات، لكن رغم ذلك فإن هذه البحوث قابلت العديد من المشاكل التطبيقية، وأحد الأسباب الهامة لهذه المشاكل، تشابك العوامل التي يمكن أن تسبب في ظاهرة التضخم في الواقع العملي، مثلاً نجد أن بعض البلدان يتأثر فيها مستوى الأسعار كثيراً بأسعار السلع و مواد الخام المستوردة، ولا بد من إيجاد الوسائل الإحصائية، لتخليص هذا المستوى العام للأسعار من أثر التغيرات في أسعار الواردات.
- إن تحليل كينز، انصب جملة وتفصيلاً على دراسة حالة الكساد، مما جعل أفكاره غير قادرة هي الأخرى على تفسير وطرح ما طرأ من أحداث، بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1948، كذلك في سنوات السبعينات أين تعايش التضخم مع الكساد.

<sup>1</sup> سعيد سامي اخلاق احمد محمود العجلوي، مرجع سابق، ص 206.

- توصل فريدمان إلى أن البيانات الإحصائية أكدت على استقرار معدل الفائدة لمدة طويلة (منخفضة)، بينما بقيت النسبة  $\frac{M}{Y}$  متزايدة بشكل منتظم. على خلاف كينز الذي يعتبر معدل الفائدة متغير في حالة الطلب على السيولة<sup>1</sup>.
  - محدودية النظرية الكنزية باعتبارها غير قادرة على معالجة الأحداث، والأزمات الاقتصادية في المدى الطويل.
  - حسب فريدمان، فإن دافع المعاملات قد قل عنه بسبب تطور وسائل الاتصال، أما دافع الاحتياط فهو مضطرب، لأنه خاضع لتغيرات دورية كبيرة (حسب نتائج دراسته الميدانية)<sup>2</sup>
- النظرية بالرغم من ارتباطها بفكرة الكساد، إلا أنها استطاعت أن تتم تحليلاً ومنهاجا واسعا فيه دائرة العمل وتفاعل المتغيرات الاقتصادية، وفضلها خرج الفكر الاقتصادي من دائرة العلاقات المباشرة ما بين كمية النقود ومستوى الأسعار، كما يعود لها الأثر الكبير بفضل مفاهيمها الجديدة. في بناء نماذج النظريات المعاصرة.
- 1-3- النظريات النقدية الحديثة في تفسير التضخم:
- 1-3-1- النظرية الجديدة في قيمة النقود (نظرية كمية النقود الجديدة):

اكتسبت المدرسة النقدية الحديثة في سبعينيات القرن العشرين المنصرم أهمية كبيرة، ففي عام 1979 ومع بلوغ التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية نسب عالية، غير الاحتياطي الفيدرالي استراتيجية العمل لديه ليتصرف وفق أسس النظرية النقدية<sup>3</sup>. ويعود انبعاث نظرية كمية النقود، نتيجة للعمل الكبير الذي قام به فريق من الاقتصاديين من جامعة شيكاغو، وعلى رأسهم ملتون فريدمان وتلامذته، ولا يختلف هذا الأخير كثيرا مع النظرية الكمية التقليدية في الطلب على النقود، إذ يعتقد أن كمية النقود المطلوبة من قبل الجمهور يعتمد على مستويات الأسعار، فتتغير بتغيرها وبنفس النسبة، وبعبارة أخرى يتفق فريدمان مع الرأي القائل أن مرونة الطلب على النقود تساوي 1 تجاه التغيرات في مستوى الأسعار، أي أن كمية النقود المطلوبة من قبل الجمهور تتغير بشكل مباشر وبنفس النسبة مع التغيرات في مستوى الأسعار. كما يعتقد فريدمان أن الدخل الحقيقي يعتبر المحدد الأساسي للطلب على النقود، إلا أنه يرفض إدعاء النظرية الكمية في أن تكون مرونة الطلب على النقود تساوي 1

<sup>1</sup> M. Béziade, LA Monnaie, Masson, Paris 1985, p308.

<sup>2</sup> M. Friedman, "La demande de monnaie : quelques résultats théoriques et empiriques", 1963,(Texte reproduit et introduit dans: Théorie monétaire, textes choisis par R.S. Thom), Paris, 1971, p122

<sup>3</sup> sarwat Jahan et Chris Papageorgiou, Qu'est-ce que le monétarisme, Revue Finance et Développement, MARS 2014.P.38

اتجاه التغيرات في الدخل، وإنما يرى أن مرونة الطلب الداخلية أكثر من 1، وإنما هي في حدود 1.8 أي أن كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ترتفع أو تنخفض بنسبة أكبر أو أقل من الزيادة أو النقصان في دخولهم<sup>1</sup>. وتتفق نظرية كمية النقود الجديدة من حيث المبدأ مع نظرية كمية النقود التقليدية، حيث ترى كلاهما ضرورة الاهتمام بكمية النقود عند أي محاولة لتحليل أسباب التغيرات في مستوى الأسعار ومن ثم في قيمة النقود. ويرى فريدمان أن العوامل المؤثرة على عرض النقود مستقلة عن العوامل المؤثرة على طلبها، وأن عرض النقود هو الذي يحدد مستوى سعر الفائدة<sup>2</sup>. كما تعتبر هذه النظرية أن الثروة محدد أساسي للطلب على النقود، وتتخذ الثروة أحد الأشكال التالية:

النقود، السندات، الأسهم الأموال الطبيعية، رأس المال البشري.

ومنه فإن المدرسة النقدية الحديثة ترى أن التضخم هو نتيجة اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها، فعندما يزداد عرض النقود فإن مستوى الأسعار سوف يرتفع، وأن أية محاولة لتحليل أسباب الزيادة في المستوى العام للأسعار سوف تنتهي بوجود علاقة بين هذه الزيادة وبين النمو في كمية النقود المتداولة، لذلك، فإن النقداويين يرون أن التضخم دائماً، وفي أي مكان هو ظاهرة نقدية.

وفي هذا السياق، يشير فريدمان إلى أن التضخم سببه الرئيسي هو الزيادة في كمية النقود بشكل لا يبرره النمو في الناتج الوطني، ويقول في هذه النقطة: "إن السبب المباشر للتضخم هو دائماً وفي كل مكان يعود إلى زيادة سريعة بطريقة غير عادية لكمية النقود مقارنة بحجم الإنتاج. وترى هذه المدرسة أن ظاهرة الإفراط في عرض النقود يجب أن لا تبحث من خلال العلاقة القائمة بين كمية النقود وحجم المعروض من السلع والخدمات فحسب، وإنما على ضوء تأثيرها على زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود نفسها. ولتحقيق الاستقرار النقدي ومكافحة التضخم، يطالب رواد هذه المدرسة بأن تنمو كمية النقود بمعدلات تتناسب وزيادة حجم الإنتاج وعدد السكان، وعلى النحو الذي يتناسب ورغبة الأفراد في الاحتفاظ بتلك النسبة التي يرغبون الاحتفاظ بها في شكل نقدي من دخولهم، حينما تتجه دخولهم الحقيقية نحو الارتفاع<sup>3</sup>.

وكتب فريدمان عام 1977 في مقالته الموسومة بـ "التضخم والبطالة"<sup>4</sup>، التي حصل فيها على جائزة نوبل "الانفجار في التضخم ينتج عنه ضغط كبير للسيطرة عليه، وإن السياسة تذهب من اتجاه إلى آخر، مشجعة

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 124

<sup>2</sup> خليقي عيسى، المرجع السابق، 113

<sup>3</sup> زياد عز الدين طه طلب، كيلان اسماعيل عبد الله، المرجع السابق، ص 197 - ص 190

<sup>4</sup> Friedman, Milton. Inflation and Unemployment, Nobel Memorial Lecture, Décembre 13, 1976, the University of Chicago, Illinois, USA, 265

على توسيع التباين بين المعدل الفعلي والمتوقع للتضخم، وإن أي شخص يستطيع أن يدرك بأنه هناك حالة كبيرة من عدم التأكد حول ما يمكن أن يكون عليه معدل التضخم الفعلي في أية فترة مستقبلية معينة، وبذلك أشار فريدمان إلى العلاقة بين التضخم والتضخم غير المؤكد والعلاقة بين التضخم غير المؤكد والنتائج، حيث أوضح في تحليله أن هناك تأثيراً معنوياً موجباً للتضخم على التضخم غير المؤكد، فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى ارتفاع التضخم غير المؤكد بحسب تحليل فريدمان.

وقدم كلا من Cukierman and Meltzer (1986) تحليلاً مختلفاً من حيث اتجاه السببية، فالارتفاع في التضخم غير المؤكد يؤدي إلى ارتفاع في معدل التضخم، أي أن اتجاه العلاقة السببية يتجه من التضخم غير المؤكد إلى التضخم، فتغير الأهداف من قبل البنك المركزي يؤدي إلى عدم استقرار السياسات النقدية بسبب التغير المتكرر في تفضيلات البنك المركزي في تحقيق الأهداف، ويسبب ارتفاع كلا من علم التأكد والتضخم ويعمل على خلق تضخم مفاجئ معززا حالة تزايد عدم التأكد لدى الجمهور ومؤكداً وجود علاقة معنوية موجبة للتضخم غير المؤكد على التضخم.

### 1-3-2- نظرية التوقعات الرشيدة في تفسير التضخم:

ينتمي أنصار هذا الاتجاه إلى التيار النيوكلاسيكي الذي يركز على مقولات المنافسة الكاملة وضرورة توفر المرونة التامة لتغيرات الأسعار والأجور، وأهمية ذلك في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد يعتبر "John Muth"<sup>1</sup> أول من صاغ هذه النظرية بشكلها المعروف، وهو الذي أعطاهما التسمية الحالية من خلال بحث له بعنوان "Rational Expectations and the Theory of Price Movements" التوقعات العقلانية و نظرية حركات الأسعار سنة 1961، في محاولة لتفسير حركة الأسعار من خلال عملية التوقعات، إلا أنها لم تستخدم إلا بعد الأعمال التي قام بها "Lucas" سنة 1978 و "sargent" سنة 1973 و "Barro" سنة 1977، وغيرهم حول التفسير النيوكلاسيكي للنتائج والتضخم في السبعينات<sup>2</sup>.

وينطلق أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة من فرض بسيط ينص على أن الأعوان الاقتصاديين هم رشيدون ويبحثون على تعظيم منافعهم وأرباحهم<sup>3</sup>، فهناك أمام كل وحدة اقتصادية كم معين من المعلومات، وعند إجراء

<sup>1</sup> John Muth: خبير الاقتصاد الكلي الأمريكي (1930-2005)، عمل بشكل مرور على التوقعات العقلانية التي عرفها مقالته سنة 1961.

<sup>2</sup> محمد إبراهيم طه السقا، التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة 1990-1995، جامعة حلوان، مصر، دس، ص 4.

<sup>3</sup> ULRICH Kohli, analyse macroéconomique, de Boeck & larcier, Bruxelles, 1999, p 339.

التوقعات التي تبني عليها قرارات الأعوان الاقتصاديين في المستقبل، فلا بد أن تستخدم تلك المعلومات أفضل استخدام ممكن، لكي تكون التوقعات رشيدة والقرارات الحكيمة.

تستند مدرسة التوقعات في مجال تفسير التضخم على نموذج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ومن أهم الدعائم التي قام عليها هذا النموذج في مجال النقود، هو مبدأ حياد النقود في الحياة الاقتصادية، حيث نظر الاقتصاديون الكلاسيكيون إلى النقود على أنها مجرد ستار أو خداع تتغلف به الأشياء الحقيقية، أي أنها مجرد عربة لنقل القيم إلى الأسواق، ولهذا فإن التغيرات التي تحدث في كمية النقود ليس لها أي تأثير على الجانب الحقيقي في الاقتصاد الوطني و يضاف إلى ما تقدم، أنه في ضوء افتراض حالة المنافسة الكاملة التي افترض الكلاسيك سيادتها، فإنه يفترض أن الأسعار توائم نفسها بنفسها طبقا للمتغيرات الحقيقية، الأمر الذي يعني أن هناك مرونة تامة لتحركات الأسعار ومن ثم لا توجد أية عناصر جمود تسيطر على الأسواق.

وفي ضوء هذه الافتراضات الكلاسيكية التي تعرضت إلى انتقادات عنيفة في الفكر الاقتصادي، يعتقد أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة أنه لو توافرت المعلومات والحرية الاقتصادية ونظام المنافسة الكاملة، فإن الزيادة التي تطرأ على عرض النقود يتصرف تأثيرها فقط إلى المستوى العام للأسعار، أما الأسعار النسبية فتظل كما هي، ومن ثم تظل خطط الإنتاج والمتغيرات الحقيقية الأخرى بعيدا عن تأثير النقود، هذا شريطة وجود معرفة كاملة بخطط الحكومة في المستقبل تجاه عرض النقود من طرف المشاركين في النشاط الاقتصادي قصد استخدامها لمواءمة سلوكهم الاقتصادي مع الزيادة التي ستحدث في المستوى العام للأسعار<sup>1</sup>.

## II- قياس التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسيين، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد مصدر ارتفاع الأسعار أي تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> هجيرة ديلبي، تأثير السياسة الميزانية على التضخم إشارة إلى حالة الجزائر (1988-2007)، مذكرة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2011، ص ص 40-41

1-11- الأرقام القياسية للأسعار

يتم التضخم في أي فترة زمنية عن طريق ما يعرف بالأرقام القياسية للأسعار، والتي يمكن تعريفها بأنها "عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية زمنية للأسعار"،<sup>1</sup> والمقصود من أنها متوسطات نسبية، هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بنسبة الأساس، ويعتمد اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة.

$$\pi_n = p_n - p_{n-1} / p_{n-1} * 100$$

حيث:

$\pi_n$ : هو معدل التضخم في السنة (n)،  $p_n$ : المستوى العام للأسعار في السنة (n).

$p_{n-1}$ : المستوى العام للأسعار في السنة (n-1).

ويتم قياس المستوى العام للأسعار باستخدام الأرقام القياسية للأسعار، بحيث توجد أنواع عديدة من الأرقام القياسية للأسعار، أشهرها وأكثرها استخداما: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي لأسعار الإنتاج، و الرقم القياسي الضمني.

1-11-1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يستخدم مؤشر أسعار المستهلك غالبا لقياس تكلفة المعيشة، ويرمز له باختصار بـ (IPC)، ومن بين السلع التي تستخدم في الغالب لحساب تكلفة المعيشة نجد: الطعام، الشراب، الملابس، الدواء، المواصلات، الخدمات السكنية، التعليم، الصحة وغيرها،<sup>2</sup> ويهدف هذا المؤشر إلى قياس متوسط تغيرات الأسعار المدفوعة من طرف عينة من السكان مقابل الحصول على نفس السلة من السلع والخدمات الثابتة من حيث الكمية والنوعية، و يعطى هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$IPC = \frac{\sum P_t^i Q_0^i}{\sum P_0^i Q_0^i} * 100$$

حيث :

$Q_0^i$ : كمية السلع المستهلكة من السلعة (i) في سنة الأساس

n: هو عدد السلع

<sup>1</sup> شافعي محمد زكي ، مقدمة في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1969 ، ص: 63.

<sup>2</sup> Dornbusch Rudiger , Fisher Stanley , Macroéconomics sixth édition, Mc Graw –Hill, LNC , 1994, pp :36\_37

$P_t^i$  : هو سعر السلعة (i) في سنة المقارنة  $P_0^i$  سعر السلعة (i) في سنة الأساس

ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أكثر مقاييس التضخم شيوعاً فهو يعكس مقدار التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليها، سواء كانت مكتسبات سلعية أو خدمية حيث يتفق المحللون على أهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كونه يعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود.

### II-1-2- مؤشر أسعار الإنتاج:

مؤشر أسعار الإنتاج (IPC) هو مؤشر الأسعار الذي يقارن تكلفة إنتاج السنة الحالية و سنة الأساس لسلة من السلع الثابتة من حيث الكمية والنوعية، ويعطى هذا المؤشر بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$IPC = \frac{\sum P_t^i Q_0^i}{\sum P_0^i Q_0^i} * 100$$

### II-1-3- الرقم القياسي الضمني:

ويسمى أيضاً مؤشر الإنتاج المحلي الخام، ويرمز له بـ GDP Deflator وهو من أكثر الأرقام القياسية استخداماً، وذلك نظراً لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني سواء كانت سلع وسيطية أو إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية، كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على السواء يتم الحصول عليه من خلال قسمة الدخل الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الدخل الوطني الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروباً في مائة، وبالتالي يكمن كتابة هذا المؤشر على الشكل التالي:<sup>2</sup>

$$GDP\ defltor = \frac{NGDP}{RGDP} * 100$$

### II-2- الفجوة التضخمية

نظراً لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات، فإنه من الضرورة الاعتماد على بعض المعايير التي تمكن من تحديد أسباب التغيرات في مستويات الأسعار.

تعد الفجوة التضخمية من أهم الاصطلاحات التي أوردها كينز في إطار تحليله للتضخم، والتي تضمنها بحثه الصادر عام 1940م تحت عنوان كيف ندفع نفقات الحرب، ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية إلى محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها كينز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول كينز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابياً بوحدة نقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة ووضع السياسات النقدية والمالية

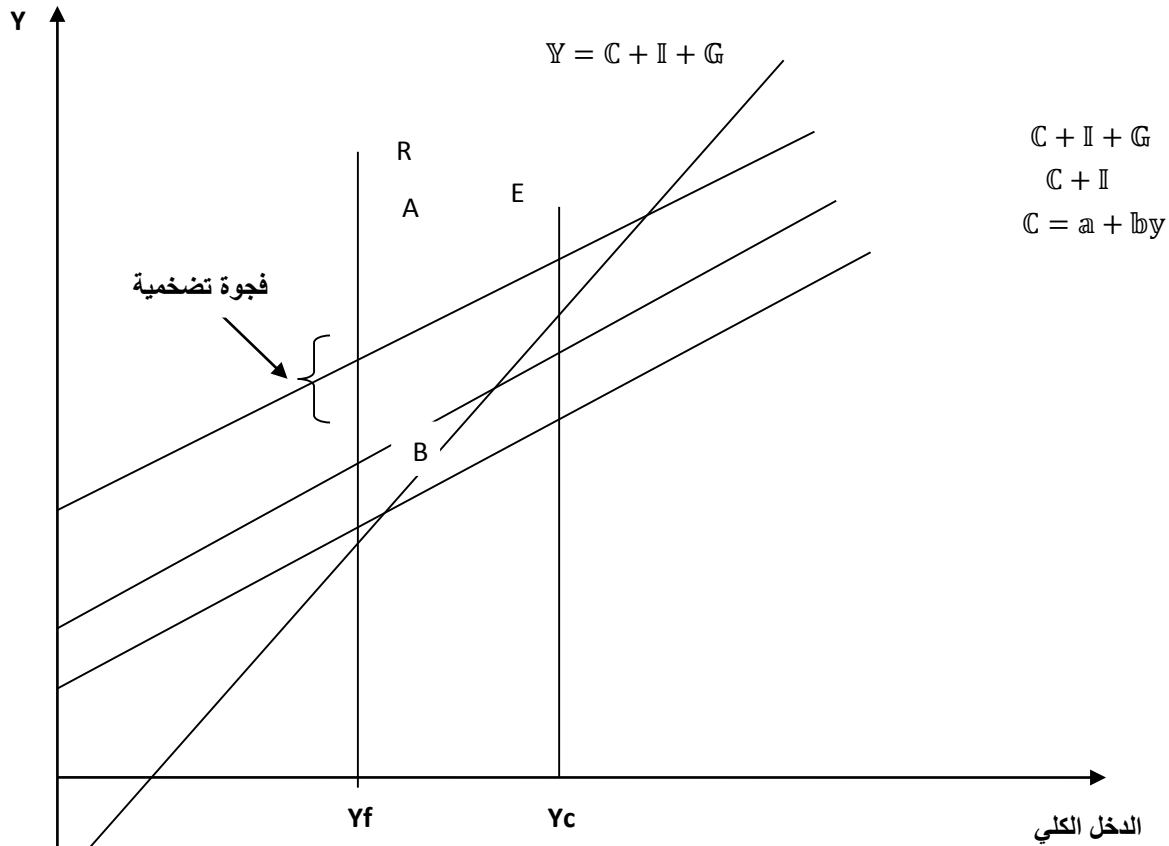
<sup>1</sup> Dornbush Rudiger , Fisher Stanley, Macroéconomics , sixth édition, Mc Graw-Hill, LNC pp :36-37

<sup>2</sup> Dornbush Rudiger , Fisher Stanley, Macroéconomics , sixth édition, Mc Graw-Hill, LNC pp :36-37

الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني. وقد اعتمد كينزي في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في التوازن في أسواق عوامل الإنتاج.

أما المدرسة السويدية الحديثة<sup>1</sup> فقد اعتبرت الفجوة التضخمية في تحليلها أنها نتيجة لاختلاف التوازن في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، والتي تحدث بسبب الزيادة المتوقعة في الطلب الكلي في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج عن حجم العرض المتوقع ويمكن توضيح هذه الفجوة في الشكل التالي:

الشكل(6): تفسير وجود فجوة تضخمية



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، مطبعة النخلة، الجزائر، ص 223.

<sup>1</sup> من أبرز رواد المدرسة السويدية الحديثة ليندبرغ Lundberg، ليندال Lindhal والتي تبلورت في اعقاب سنة 1930 أي في خضم موجات البطالة والفساد. وما يميز هذه المدرسة هي أنها تجعل للتوقعات expectations أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم. وخلافا للنظرية الكينزية ترى المدرسة السويدية ان العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف فحسب على مستوى الدخل، بل أيضا على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار وترى هذه النظرية أنه ليس هناك من سبب يدعو للاعتقاد بأن الإستثمار المخطط يساوي الادخار المتحقق (الا في حالة التوازن) لأن رغبات المستثمرين و دوافعهم تختلف عن دوافع المدخرين.

في الشكل أعلاه عندما نسقط المستقيم العمودي R على النقطة  $Y_f$  فإنه يصبح يعبر عن مستوى الدخل عند الاستخدام التام ومنه فإن مستوى الناتج الحقيقي (العرض الكلي) يتحدد عند مستوى  $Y_f$  ومن ثم فإن الدخل الحقيقي لا يمكن أن يزيد عن هذا المستوى.

ونلاحظ أن منحنى الطلب الكلي  $(G+G+1)$  يقطع خط الدخل  $45^\circ$  عند النقطة E الواقعة على يمين النقطة B التي تمثل نقطة تقاطع الدخل  $45^\circ$  مع العمود R ومنه يتضح وجود فجوة تضخمية تتمثل في المسافة الواقعة بين نقطتي التقاطع A.B حيث A هي نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي  $C+I+G$  مع خط الدخل (R). يتضمن الشكل أعلاه دالة الاستهلاك معبرا عنها بخط الاستهلاك  $C=a+by$  حيث الاستهلاك دالة خطية في الدخل، وكذلك دالة الاستثمار أو دالة الإنفاق G، على افتراض أنهما يتحددان خارج النموذج وبذلك تصبح دالة الطلب الكلي دالة خطية موازية لخط الاستهلاك.

وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية فيما يلي:

II-2-1- تطور كمية وسائل الدفع: أو معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي: وهو مؤشر ذو طابع تركيبي، ويستند إلى منطق النظرية الكمية للنقود التي حاولت أن تستخلص مقاييس ومؤشرات لقياس "الضغط التضخمي" أو الاستقرار النقدي عن طريق مقارنة التغير في كل من الطلب النقدي وطبقا لهذه النظريات فإن معامل الضغط التصنيفي والاستقرار بصورته البسيطة<sup>1</sup>، يأخذ الشكل التالي:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta y}{y}$$

حيث: B هو معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي.

$$\frac{\Delta M}{M} \text{ معدل التغير في كمية وسائل الدفع (كمية النقود)}$$

$$\frac{\Delta y}{y} \text{ معدل التغير في الناتج الإجمالي الحقيقي.}$$

- إذا كانت نسبة التغير في كمية النقود مساوية مع نسبة التغير في الناتج المحلي ( $B=0$ ) هذا يعني أن هناك استقرارا نقديا.

- إذا زاد معدل التغير في النقود عن معدل تغير الناتج المحلي ( $B>0$ ) يؤدي إلى نمو القوى التضخمية.

<sup>1</sup> كامل بكري ورمضاء محمد م رمزي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980، قلد وآخرون 'مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع (محمد عابد و إيمان عملية ناصف) الاسكندرية مصر 200، ص 254 إلى 255

<sup>2</sup> محمد غزلان اقتصاديات النقود والمصري، دار النهضة العربية، بيروت 2002، ص 315

II-2-2- معيار فائض المعروض النقدي:

تتحد الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع عن تلك النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة<sup>1</sup>.

$$G = \Delta M - \frac{M}{GNP} \times \Delta GNP$$

حيث أن: G تمثل الفجوة التضخمية.

$\Delta M$  تمثل التغير في عرض النقود.

M تمثل كمية النقود.

GNP تمثل الناتج القومي الإجمالي.

$\Delta GNP$  تمثل التغير في الناتج القومي الإجمالي.

ووفقا لهذا المعيار فإنه يتطلب التساوي بين الزيادة في كمية النقود المعروضة في الاقتصاد وتلك النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة من أجل تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار<sup>2</sup>.

III- آثار التضخم:

التضخم ظاهرة نقدية لها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية فهو يرتب نتائج متغايرة تنعكس على النشاط الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية.

III-1- الآثار الاقتصادية للتضخم: نلخص الآثار الاقتصادية للتضخم فيما يلي:

III-1-1- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل:

يتعرض أصحاب الدخل المحدود لأكثر الآثار السلبية للتضخم وذلك بسبب انخفاض الدخل الحقيقي الذي يحصلون عليه نتيجة لارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية وتسارع العملية التضخمية مما يدفع العمال من ذوي الدخل المحدود إلى المطالبة بزيادة أجورهم النقدية لتعويض الارتفاع الحاصل في الأسعار و الزيادة في تكاليف المعيشة و إذا حصل العمال على الزيادة فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع التكاليف المتغيرة للإنتاج وسوف يقوم المنظمون بزيادة الأسعار من جديد، لذلك يرى الاقتصاديون أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي من الأفراد الذين زادت معدلات دخولهم بمعدلات اقل من معدلات ارتفاع الأسعار إلى الأفراد

<sup>1</sup> الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 241.

<sup>2</sup> الشبول نايف، التضخم في الاقتصاد الأردني، دراسة تحليلية أسبابه وعلاجه وقياسه، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير، 1981، ص 43.

الذين ارتفعت مستويات دخولهم النقدية بمعدل أكبر أي التضخم يعيد توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية غير المتضررة من إجراء ارتفاع الأسعار<sup>1</sup>.

### III-1-2- أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

التضخم وما يواكبه في ارتفاع مستويات الأجور والأرباح والأسعار من التأثير على حقل الإنتاج وخاصة في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك، وتحريك رؤوس الأموال والعمالة باتجاهها على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي تعد أساسا مهما لتحقيق النمو الاقتصادي.

### III-1-3- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يمارس التضخم تأثيرا ضارا على وضع ميزان المدفوعات إذ أن زيادة الدخل التي تتولد أثناء فترة التضخم يؤدي إلى زيادة الاستيراد إذا كان الإنتاج المحلي لا يواكب الزيادة في الدخل، ويزداد التأثير عندما تكون مرونة الطلب السعرية على الاستيرادات مرتفعة، إضافة إلى أن في فترات التضخم تكون السلع المحلية ذات أسعار أعلى من مثيلاتها في الخارج مما يؤدي إلى تفضيل السلع الأجنبية محل المحلية كونها تملك ميزة سعرية وهذا ما يؤثر على ميزان المدفوعات<sup>2</sup>، أي أن التضخم يمارس تأثيرا ضارا على ميزان المدفوعات، لأنه يعني قوة شرائية داخلية متزايدة لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد على التصدير، وتتهز قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ويقل الميل الحدي للتصدير وبالتالي يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات<sup>3</sup>.

### III-1-4- آثار التضخم على الاستثمارات:

يؤدي التضخم إلى خلق شعور تشاؤمي لدى المستثمرين وعدم الثقة إزاء نتائج المشاريع الاقتصادية لصعوبة تقدير تكلفة إنشاء المشروعات في المستقبل والذي يترتب على ذلك صعوبة توظيف رؤوس الأموال في المشاريع التي تحتاج إلى مدة استرداد طويلة، وهذا يعني التوجه نحو المشاريع التي تتميز بالريح السريع والمضمون بغض النظر عن مدى فائدتها إلى المجتمع ولا بد من الإشارة أن هذا التغيير في سلوك المستثمرين له آثار غير صحية على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وحسن أداء الاقتصاد الوطني لأنه يشجع أنماطا من الاستثمار غير المنتج (المضاربة بالأسهم والسندات).

<sup>1</sup> عبد الوهاب الأمين. د. زكريا عبد الحميد باشا، مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد الكلي الجزء الثاني، دار المعرفة للنشر، الكويت، 1983، ص200.

<sup>2</sup> د. مصطفى رشدي شحبة، الموجز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1987، ص352.

<sup>3</sup> د. مصطفى رشدي شحبة، الموجز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1985، ص218.

### III-2- الأثار الاجتماعية للتضخم:

إن الأثار الاجتماعية تنعكس بالاضطراب بين الطبقات الاجتماعية بسبب سوء توزيع الموارد والدخول منها المشاكل والخلافات بين أفراد المجتمع, كما أن الشيء نفسه ينشأ في اختلال العلاقة بين العمال وأصحاب العمل وينتشر الفساد الإداري والرشوة و المحسوبية<sup>1</sup>, ويمكن أن يكون للتضخم آثار ايجابية تتمثل في ارتفاع فئة معينة حيث ينتفع أصحاب الأسهم نتيجة ارتفاع أسهمهم في ظل التضخم ويستفيد المدينون بسبب حصولهم على قوة شرائية أكبر ويسددون ديونهم بنقود ذات قوة شرائية أقل.

#### IV- أسباب التضخم.

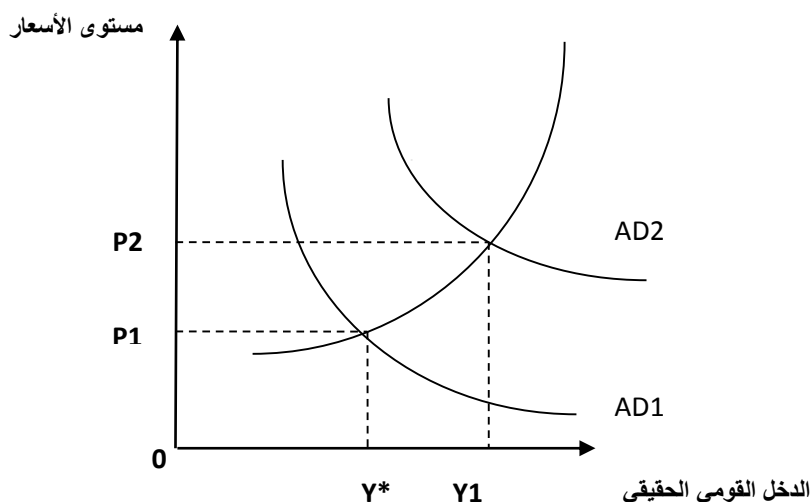
بما أن التضخم يمثل حالة عدم التوازن في الاقتصاد الكلي أي الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، فإن السبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار هو ارتفاع الطلب الكلي أو انخفاض العرض الكلي، أو قد يكون التضخم مستوردا.

#### IV-1- التضخم الناشئ عن ارتفاع الطلب.

ويطلق على هذا النوع من التضخم اسم تضخم جذب الطلب، بحيث ينتج عن الزيادة في أحد مكونات الطلب الكلي المتمثلة في الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي والإنفاق الخارجي<sup>2</sup>. والشكل الموالي يبين تأثير الزيادة في الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار.

<sup>1</sup> د. عوض فاضل اسماعيل الدليبي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص ٦٨٥  
<sup>2</sup> محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 204.

الشكل رقم (7): الزيادة في الطلب ورفع الأسعار.



المصدر: طالب محمد عوض الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004، ص165.

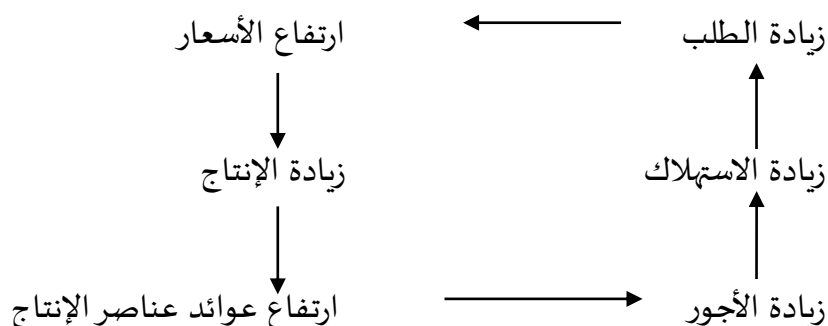
من خلال الشكل فإن ارتفاع الطلب من  $AD_1$  إلى  $AD_2$  أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل حاد من  $P_1$  إلى  $P_2$ ، وبما أن الاقتصاد يعمل عند مستوى قريب من مستوى التشغيل الكامل، فإن الارتفاع في الإنتاج ضئيل، وبالتالي معظم التوسع في الطلب تحول إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار. والسبب هو أن الزيادة في الطلب الكلي فوق مستوى الإنتاج العادي يشير إلى وجود كميات كبيرة من النقود تطارد كميات قليلة نسبياً من السلع، مما يولد ضغوطاً تضخمية على الأسعار<sup>1</sup>.

وعليه تجدر الإشارة إلى أن مقدار الارتفاع في المستوى العام للأسعار يتوقف على مدى استجابة الناتج القومي الحقيقي للزيادة في الطلب الكلي، فعندما يقترب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، تؤدي الزيادة في الطلب إلى زيادة ضئيلة في الناتج القومي الحقيقي، وزيادة كبيرة في المستوى العام للأسعار، أما في حالة وجود الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل، فالزيادة في الطلب الكلي لن تؤدي إلا إلى زيادات طفيفة في الكميات المنتجة وبنفقات مسرعة في التزايد، مما يؤدي إلى إلهاب الأسعار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004، ص 165.

<sup>2</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، النقود والفوائد والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 60.

وقد قدم Keynes صورة للتضخم الناتج عن زيادة الطلب في شكل حلقة حلزونية وفقاً لما يلي :



فالزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يدفع المشروعات إلى زيادة الإنتاج بحثاً عن زيادة الأرباح، وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات الأجور، وبالتالي زيادة القدرة الشرائية للموظفين مما يدفعهم إلى زيادة الطلب الاستهلاكي وهكذا يرتفع الطلب الكلي مرة أخرى ثم يرتفع المستوى العام للأسعار من جديد وهكذا<sup>1</sup>.

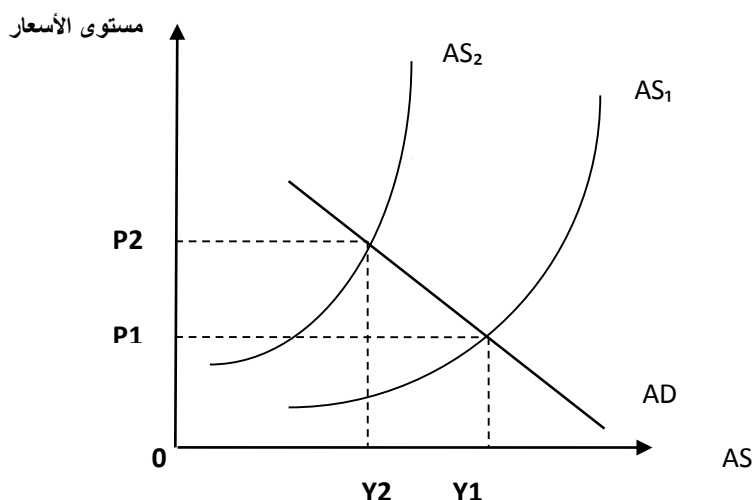
#### 2-IV- التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف:

ينشأ تضخم دفع النفقات أو التكاليف من خلال الارتفاع في الأسعار الناتجة عن زيادة نفقات وعناصر الإنتاج دون أن يكون هناك تغير في الطلب، بحيث تقوم الدولة بزيادة أجور العمال استجابة لطلباتهم، وتقوم باستيعاب هذه الزيادة برفع المستوى العام للأسعار.

والشكل الموالي يوضح الارتفاع في الأسعار نتيجة زيادة التكاليف.

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005، ص131.

الشكل رقم (8): الزيادة في التكاليف وارتفاع الأسعار



المصدر: طالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص 166.

نلاحظ من خلال المنحنى أن زيادة التكاليف (ارتفاع الأجور أو أسعار المواد الأولية الأساسية) أدى إلى انتقال منحنى العرض الكلي من  $AS_1$  إلى  $AS_2$  مما دفع بمستوى الأسعار إلى الارتفاع من  $P_1$  إلى  $P_2$  وفي نفس الوقت تراجع الإنتاج من  $y_1$  إلى  $y_2$ ، ويتميز تضخم التكاليف عن تضخم الطلب بالتراجع في الإنتاج والعمالة وتفشي البطالة<sup>1</sup>. ويلاحظ أن مصادر التضخم تنحصر في اتجاهين<sup>2</sup>:

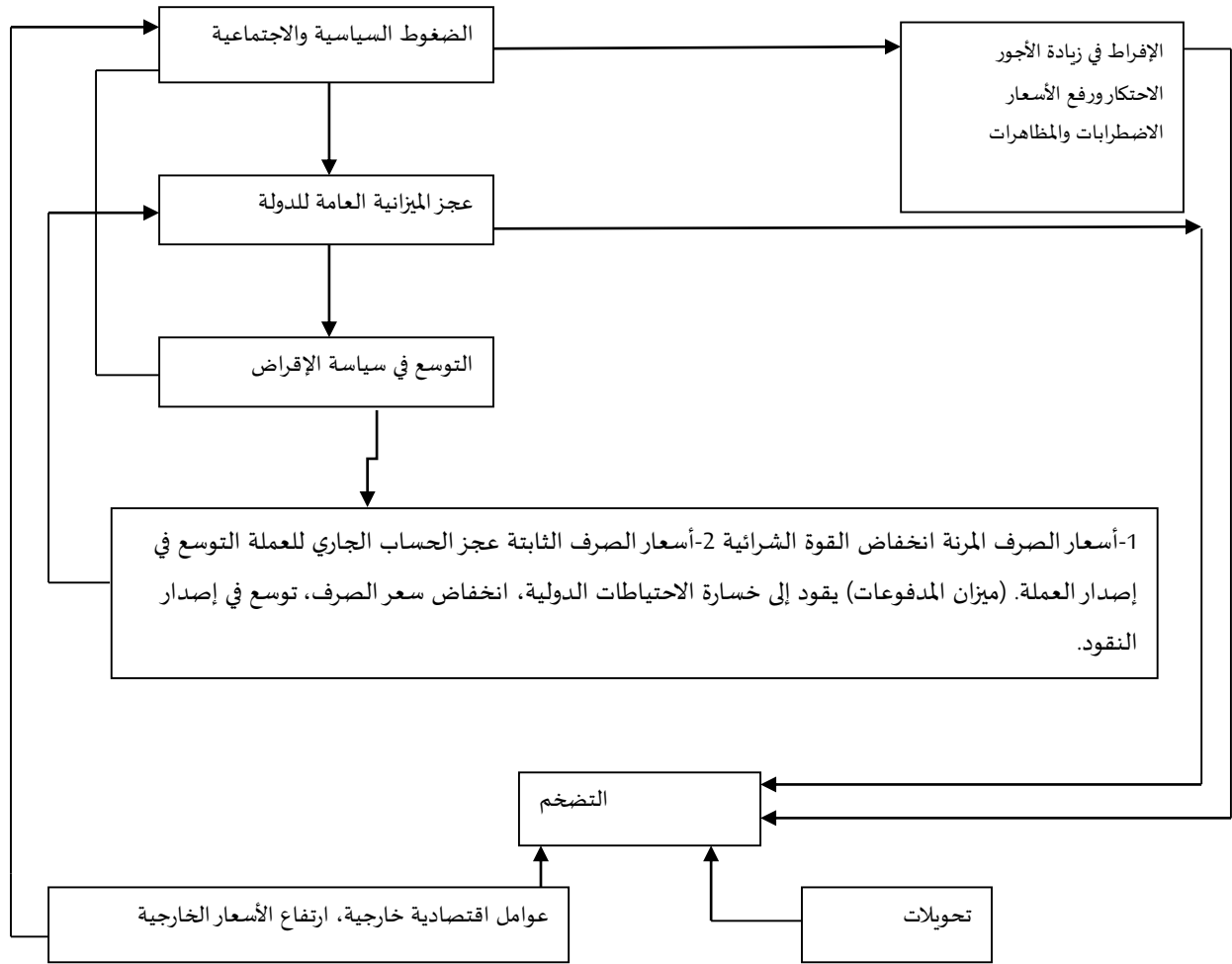
- الاتجاه الأول: داخلي، ويتمثل في ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وضيق قاعدة الموارد الإنتاجية، وبالتالي قصور العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المتزايد مما يؤدي إلى ارتفاع مستمر ومتزايد في أسعار السلع والخدمات المختلفة.
- الاتجاه الثاني: خارجي، ويتمثل في صورة التضخم المستورد من الخارج ويحدث ذلك بسبب ارتفاع تكلفة السلع والخدمات المنتجة في البلدان الصناعية المتقدمة التي يستورد منها ذلك البلد الذي يحدث فيه التضخم، بحيث لا يمكن له الاستغناء عن بعض السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لتدعيم الإنتاج المحلي، وبالتالي ارتفاع أسعار هذه السلع عالمياً سوف ينعكس على مستوى أسعار المنتجات المحلية التي عادة ما يكون المحتوى الاستيرادي لها مرتفعاً وخاصة في الدول النامية. وعليه يحدث التضخم في ذلك البلد نتيجة لارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج.

والشكل الموالي يلخص لنا أسباب التضخم:

<sup>1</sup> طالب محمد عوض ، مرجع سبق ذكره ، ص166.

<sup>2</sup> سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني ، مرجع سبق ذكره ، ص193.

الشكل رقم (9): القنوات الرئيسية للتضخم<sup>1</sup>



المصدر: جيمس بلاكود ترجمة أشرف محمود، الموجز في النظرية الاقتصادية، دارزهران عمان، 2009،

ص 267.

<sup>1</sup> جيمس بلاكود ترجمة أشرف محمود، الموجز في النظرية الاقتصادية، دارزهران عمان ، 2009 ، ص 267.

المبحث الثالث: استهداف التضخم:

شهدت فترة التسعينيات من القرن الماضي تحول النشاط الاقتصادي نحو قاعدة السوق والمرونة في تطبيق نظم سعر الصرف وتحرير الحساب الجاري وحساب رأس المال في معظم دول العالم، ولمواكبة هذه التطورات لتفادي أي آثار سلبية اقتصادية قد تنجم، أولت البنوك المركزية اهتماما كبيرا بتحقيق الاستقرار في الأسعار واعتبرته من ضمن أهدافها وأولوياتها وأصبح من مهامها ووظائفها من أهم الآليات التي استخدمت لتحقيق ذلك الهدف استراتيجية استهداف التضخم كخيار حديث لإدارة السياسة النقدية، وقد تبنت الدول المتقدمة والناشئة والنامية هذه الآلية بصورة واسعة و متزايدة وفي ظل أوضاعها الاقتصادية المختلفة، وذلك بعد أن واجهتها صعوبات متعددة من استخدامها لسياسات أخرى والتي تشمل سعر الصرف أو عرض النقود كأهداف وسيطية.

1- مفهوم سياسة استهداف التضخم

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم التعاريف الواردة فيما يخص سياسة استهداف التضخم، أنواعها وخطوات تطبيقها.

1-1- تعريف سياسة استهداف التضخم

وردت العديد من التعاريف لهذا المصطلح، سنقتصر على سرد أهمها فيما يلي:

- يعرف بارنرك "Bernanke" (1999) استهداف التضخم بأنه إطار للسياسة النقدية، يتميز بالإعلان العام عن الهدف الكمي الرسمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر، مع بذل جهد لإعلام الجمهور بمخطط وأهداف السياسة النقدية والاعتراف الواضح بأن الهدف النهائي للسياسة النقدية في المدى البعيد هو استقرار الأسعار<sup>1</sup>.

- ويرى ازيرولان "hazirolan" (1999) بأن استهداف التضخم ليس طريقة لتخفيض التضخم الحالي، ولكنه إرساء لنظام مراقبة وتحكم في استقرار السعر في الاقتصاد بعد فترة من إزالة التضخم<sup>2</sup>.

- ويشير كل من ميشكين وسافاستانو Mishkin et savastano 2000 إلى أن استهداف التضخم هو عبارة عن إطار للسياسة النقدية، يستند على إعلان هدف عددي للتضخم، مع التزام جميع المؤسسات لتحقيق هذا الهدف المعلن<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Jennifer smith, Economic policy in the UK Macroeconomics policy the definition of inflation targeting, university of Warwick, p03

<sup>2</sup> Eser Tuter, inflation targeting in developing countries and it's Applicability to the Turkish economy, Blacksburg, Virginia July 2001, p01

<sup>3</sup> Amil Duman « inflation targeting as a monetary policy and it's Applicability to developing countries working paper n<sup>0</sup> 07 June 2002, the central bank of the Republic of Turkey page 03.

- Sharma, echengreen , masson, savastani <sup>1</sup> 1999: تعتمد سياسة استهداف التضخم على أربعة ركائز هي :

استهداف التضخم بناء على تعريف معدل التضخم المستهدف الصريح، من بيان واضح لا لبس فيه والتي تشكل الأهداف الكبرى الرائدة في استقرار التضخم، منهجية توقعات التضخم وهي استخدام المعلومات التي يمكن أن توفر توجيهات بشأن التضخم المستقبلي وتنفيذ أسلوب " النظرية المستقبلية " **Forward Looking** في تقدير معدل التضخم المستهدف وبالتالي يمكن التحكم في السياسة التي ترتبط بتقييم المعدل المتوقع مقارنة بالمعدل المستهدف المحدد مسبقا.

Larson E.O Svensson <sup>2</sup> (2002): اقترح تعريفا اعتمد فيه على أعماله السابقة في عام (1997,1998,1999), "استهداف التضخم هو استراتيجية للسياسة النقدية والتي بدأت في نيوزيلاندا عام 1990, حيث نجحت هذه السياسة في استقرار التضخم بدليل أنه تم اعتماده في أكثر من عشرين بلدا صناعيا وغير صناعي. ويرتكز على ثلاث نقاط أساسية هي: أولا: الاعتماد على معدل تضخم مستهدف واحد، ثانيا: استهداف التضخم يجب أن يستند على حقيقة تركيز البنك المركزي نحو هدف واحد وهو استقرار مستوى الأسعار ثالثا: تحديد استهداف التضخم كاستراتيجية للسياسة النقدية تلعب التنبؤات فيها دورا هاما في تطوير أدوات السياسة النقدية. بالإضافة إلى بعض الشروط الضرورية والتي بدونها لا يمكن الحديث عن سياسة استهداف التضخم والتي نذكر أهمها في:

- تفيد السلطات النقدية بالإعلان عن هدف رقمي للتضخم مع أو بدون مجال للتسامح.
- ضمان السلطات النقدية لدرجة عالية من الشفافية وتزايد الاتصال.

يتطلب استهداف التضخم بعض الإصلاحات المؤسسية كاستقلالية البنك المركزي على الأقل فيما يخص تطوير أدواته.

<sup>1</sup> Barry Echengreen , Paul R Masson A. Savastano and smil sharma, (April1999) , « Transition stratégies and nominal anchors on the road to greater Exchange-rate flexibility » international finance section N213 , princeton New Jersey P30 , available online at : <http://WWW.princeton.edu/-ies/IFS—Essays/E213.pdf>.

<sup>2</sup> Lars E.O\_ Svensson, (May 2007) , « inflation Targeting » , Princeton University, CEPS Working Paper N.144, p01 , available at : <http://www.princeton.edu/-svensson/papers/internet.pdf>

## II- نشأة وتطور سياسة استهداف التضخم

إن الإلمام بظروف نشأة وتطور سياسة استهداف التضخم يمثل استراتيجية جديدة لإدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال تحديد معدلات كمية لتحقيق الاستقرار في المدى الطويل، على الرغم من قصر تجربتها إلا أن هناك بلدان عديدة متقدمة ونامية تبنت هذا الإطار للسياسة النقدية<sup>1</sup>.

### II-1- ظروف نشأة سياسة استهداف التضخم

بدأت أول تجارب استهداف التضخم كنظام لإدارة السياسة النقدية في عدد متزايد من الدول المتقدمة، بدأ في نيوزيلاندا في ديسمبر 1989، ثم في كندا في فيفري 1991، ثم في المملكة المتحدة في 1992، ثم تلتها باقي الدول الصناعية الأخرى كأستراليا والسويد في 1993.

إن تحقيق هذه الدول لمعدلات منخفضة ومستقرة للتضخم شجع عددا من الدول النامية على تبني هذه السياسة مثل الشيلي وبولندا في 1999، كولومبيا، كوريا وجنوب إفريقيا في 2000، هنغاريا، ايسلندا والمكسيك في 2002، وأخيرا الفلبين والبيرو في 2002 أيضا.

يرى Kuttner أن هناك 21 دولة تستهدف معدلات التضخم، منها 07 دول قديمة و14 دولة الباقية حديثة العهد<sup>2</sup>.

### II-2- تطور سياسة استهداف التضخم

إن تحقيق أهداف السياسة النقدية يرتبط بمدى العلاقة التي تربط الهدف النهائي بالاستهدافات الوسيطة في المرحلة التي سبقت فترة نهاية الثمانينات، حيث كان الاعتقاد السائد بصحة الفرضية القائمة على قدرة البنوك المركزية على التحكم في الاستهدافات الوسيطة وأن هناك علاقة وثيقة بينها وبين الأهداف النهائية<sup>3</sup>.

إن انهيار نظام بروتن وودز في أوائل السبعينات، جعل أسعار الصرف غير فعالة كاستهدافات وسيطة، فظهرت المجمعات النقدية كاستهدافات وسيطة جديدة يمكن التحكم فيها وتعكس بصفة جيدة الهدف النهائي خاصة مع الاتجاه المتصاعد لأفكار النقداويين في تلك الفترات.

<sup>1</sup> طيبة عبد العزيز " سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994\_2004)", رسالة ماجستير، تحت إشراف الأستاذ بلعزوز بن علي، جامعة الشلف، 2005، ص 100.

<sup>2</sup> Kemeth N. Kuttner, OP-cit, p 13

<sup>3</sup> طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 101.

الجدول رقم (2): استهداف التضخم في بعض الدول الصناعية والنامية

الدولة	معدل التضخم في تاريخ التطبيق (%)	معدل التضخم المحقق نهاية الفترة المستهدفة (%)	تاريخ تطبيق النظام
نيوزيلاند	7,9	3-1	1990
كندا	6,2	3-1	1991
بريطانيا	3,8	1	1992
استراليا	3	3-2	1993
السويد	4.8	1	1993
اسبانيا	4.3	3-0	1993
تشيك	13.1	1	1995
البرازيل	3.3	2	1998
شيلي	2.9	4-2	1999
كولومبيا	9.3	5-4	1999
جنوب افريقيا	7.2	6-3	1999
تايلاند	0.2	3,5-0	2000
كوريا الجنوبية	8.8	3,5-2,5	2001
المكسيك	8.1	1	2001
هنغاريا	10.5	1	2001
بيرو	0.8	1	2002
الفلبين	3.7	4,5	2002
سلوفاكيا	3.5	1	2005
اندونيسيا	5.5	1	2005
رومانيا	8,8	7,5	2005

المصدر: Inflation Targeting in the word economy, unstitute for international economics, 2003,

Washington, DC.

III- شروط استهداف التضخم: هناك شروط عامة وشروط أولية لاستهداف التضخم

III-1- الشروط العامة لاستهداف التضخم:

- الشروط العامة هي تلك المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن أن نقول إنها تستهدف التضخم، فإذا نقص شرط من هذه الشروط في أي بلد لا نستطيع الحكم على أنه يستهدف التضخم.
- يحدد "ميكشين" خمسة شروط عامة ضرورية لقيام سياسة استهداف التضخم، هي:<sup>1</sup>
- الإعلان العام عن الأهداف الرقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط بحيث، تلتزم السلطة النقدية التزاماً صريحاً بتحقيق معدل تضخم أو مدى مستهدف محددين بإطار زمني معين، وتستخدم هذه البلدان عدة وسائل لنشر المعلومات الخاصة بتحديد معدل التضخم الرقمي أو المدى المستهدف والفترة الزمنية التي يتعين التوصل فيها إلى هذه المعدلات، وهي تتمثل أساساً في شكل دوريات وتقارير رسمية، ففي البرازيل على سبيل المثال "تنشر قرارات لجنة السياسات النقدية التابعة للبنك المركزي التي تجتمع كل خمسة أسابيع فوراً بعد اجتماعها الأول، وينشر محضر الاجتماع في ظرف أسبوع"
  - التزام مؤسساتي يضمن استقرار الأسعار بمثابة الهدف الأولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الالتزام أو التعهد بتحقيق الهدف.
  - استراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات – تتعلق هذه المتغيرات بالفترة المستقبلية للتحكم في معدل التضخم – وليس فقط المجمعات النقدية، واستعمالها في اتخاذ قرارات سياسية نقدية – ويجب ان تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المالي.
  - زيادة الشفافية حول استراتيجية السياسة النقدية للاتصال بالجمهور والأسواق وخطط وأهداف صانعي السياسة النقدية.
  - إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في إنجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل<sup>2</sup>

<sup>1</sup> frederic .S. Miskin. **Inflation Targeting** july 2001 .p 10 <http://www.gsb-columbia.edu/faculty/finishkin/pdf/paper/01ENCYS.PDF>

<sup>2</sup> العودة للأساسيات : الاتجاه نحو استهداف التضخم) مجلة التنويم و التنمية العدد 2 (حزيران / يونيو، 2002) ص 25.

### III-2- الشروط الأولية للاستهداف التضخم

تتمثل الشروط الأولية في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة استهداف التضخم فعالية أكبر في تطبيقها، على عكس الشروط العامة فإن استهداف التضخم يمكن أن يكون فعالاً حتى في حالة عدم توفر بعض الشروط اللازمة لتطبيقه. توجد ثلاث شروط أولية لفعالية سياسة استهداف التضخم هي:

#### III-2-1- استقلالية البنك المركزي :

يعتبر من المتطلبات الأساسية لاستهداف التضخم من خلال إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي للتعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلى هذا المعدل المنخفض، وتعني الاستقلالية الكاملة إعطاء قدر أكبر للسياسة النقدية لتوجيه الأدوات بشكل فعال لبلوغ أهدافها، وتسير ضمنياً إلى عدم تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية الحكومية من خلال التوسيع النقدي، وفي نفس الوقت عدم التقيد بالتمويل اللازم للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة، أو الإبقاء على سعر صرف اسمي معين، كما يجب ألا يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل<sup>1</sup>.

يجب ألا يكون هناك تمويل مباشر للقطاع العام من البنك المركزي، كما لا يجب إعطاء ثقل كبير للقطاع العام في التمويل من الجهاز المصرفي، بل يجب أن تكون هناك الإيرادات الحكومية كافية لتغطية النفقات الحكومية، إن انعدام هذا الشرط يضعف فعالية السياسة النقدية في بلوغ الاستهدافات الموضوعية مع إجبار البنك المركزي التكيف مع سياسته النقدية حسب الظروف السائدة<sup>2</sup>.

#### III-2-2- امتلاك هدف وحيد:

يتمثل الشرط الثاني لتبني استهداف التضخم، انعدام استهدافات اسمية أخرى مثل الأجور أو مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي تتعارض وتحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل، يعني هذا الشرط توفر هدف واحد وحيد لهذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية، يتمثل في معدل أو مدى مستهدف محدد لفترة زمنية محددة، فعندما تختار الدولة نظام لسعر الصرف الثابت تكون غير قادرة على بلوغ المعدل المستهدف وسعر الصرف الثابت في نفس الوقت. إذا كان اقتصاد البلد يعرف حركة كبيرة لانتقال رؤوس الأموال، فتحقيق هدف استقرار سعر الصرف يكون على حساب تحقيق معدل تضخم منخفض، مما يؤثر على مصداقية السياسة النقدية، فعندما

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص 278.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص 278.

يتم قبول معدل سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة الربط في دول أخرى يترتب عليه قبول صانعي السياسة الاقتصادية داخل الدولة بمعدل التضخم في الدولة الأخرى كمعدل مستهدف للتضخم وعندما يحدث تضخم في سعر صرف عملة بنك دولة نتيجة ارتفاع أسعار الواردات من الخارج مثلاً، يؤدي ذلك لارتفاع معدل التضخم وهو ما يتعارض مع استهداف التضخم<sup>1</sup>.

إذا حدث تضارب بين الأهداف يصعب على صانعي السياسة النقدية إعطاء الأولوية لهذين الهدفين وتوضيحهما للجماهير بطريقة موثوقة، لتفادي هذا التضارب يتطلب تبني نظام سعر الصرف المرن إلى الحد الأدنى يكون فيه التضخم له الأولوية في حالة حدوث أي تعارض لذا يكون الطريق الأكثر أماناً لتفادي تلك المشاكل أن لا تكون أي متغيرات اسمية مستهدفة، مع النظر إلى هدف التضخم المنخفض في المدى الطويل هو الهدف الوحيد والأساسي للسياسة النقدية.

### III-2-3- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:

يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، ويعتقد jonsson أنه يجب أن تكون السلطة النقدية قادرة على تشكيل نموذج ديناميكي للتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه وفقاً للمعلومات المستقبلية المتاحة. لذا يجب على السلطة النقدية أن تكون لها القدرة على التأثير بأدواتها المتاحة بفعالية في حالة انحراف المعدل عن قيمته أو مداه في المستقبل، ولا بد أيضاً أن تكون هناك أسواق مالية لرأس المال متطورة للاستخدام الأنجح لتلك الأدوات لينتقل أثارها إلى النشاط الاقتصادي، فإذا ما حدث انحراف للمعدل المستهدف يمكن تصحيحه في الوقت المناسب<sup>2</sup>.

ولقد تبنت بعض الدول سياسة استهداف التضخم، لكنها لم تستوف أحد الشروط المسبقة لفعالية هذا الإطار للإدارة السياسية النقدية في تحقيق تضخم منخفض، ففي بداية التطبيق تشير دراسة ميشكين وشميدت-هيبيل<sup>3</sup> (Mishkin and shimit) إلى أن بعض الدول النامية تبنت استهداف التضخم، مثل التشيلي التي استهدفت التضخم قبل حصوله على استقلالية في إدارة السياسة النقدية، كما أن بعض البنوك المركزية للدول النامية لم تنشر تقارير دولية منتظمة عن معدلات التضخم المحققة والمستهدفة حتى عام 2001<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> اسماعيل أحمد الشناوي، استهداف التضخم والدول النامية، مرجع سابق، ص 16

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد المجيد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص 279.

<sup>3</sup> Mishkin and schimit-bebble. decade of inflation Targeting in the word : what do we know ans what nedi know ? Op cit

<sup>4</sup> الشناوي المصدر نفسه، ص 17.

الجدول رقم (3) يبين الشروط العامة لسياسة استهداف التضخم

الشرط	المحتوى
الاستقلالية في اختيار الأدوات	البنك المركزي مستقل في اختياراته وغير معرض للضغوط الحكومية وخاصة السياسية
الأداة الفعالة في السياسة النقدية	البنك المركزي مجبر على تحديد الأداة الفعالة لتحقيق مستوى المعدل المستهدف أو المجال المحدد
المسؤولية المشتركة عند الإعلان عن معدل التضخم المستهدف	المسؤولية المشتركة بين البنك المركزي والحكومة في تحمل عبء القرارات المعلن عنها أي الأهداف والمعايير المحددة في الاستهداف
الاعلام	البنك المركزي يعلن عن الأهداف المحددة بكل شفافية للحكومة والجمهور
نظام الصرف المرن	اعتماد سياسة استهداف التضخم تتطلب انتهاز نظام الصرف المرن لكي تسمح للسياسة النقدية من تحديد الأدوات اللازمة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار
التنسيق بين السياسة النقدية والمالية	الوضعية المالية تدعم مصداقية سياسة استهداف التضخم.
الدعم العام	الاستراتيجية المعتمدة لا بد أن تلقى القبول من الجميع لهذا يتعرض البنك للمساءلة من طرف نواب البرلمان.
الجهاز المالي المتطور	يجب أن يتمتع الجهاز المالي بالتطور حتى تتلقى الأدوات والميكانيزمات الاستجابة الفعالة وفقا لقوانين السوق ومعايير النشاط الاجتماعي

وكما يوضح الجدول رقم (3) تمكنت معظم الدول التي قامت بتطبيق هذا النظام من تحقيق معدلات تضخم منخفضة بعد استهداف التضخم بالمقارنة مع المعدلات السائدة قبل تطبيق هذه السياسة وخاصة الدول

الصناعية، إلا أن الدول النامية لم تنجح في تخفيض معدلات التضخم بعد تطبيقها، كما يظهر ذلك من الجدول في تجربة شيلى وبيرو والفلبين حيث أن المعدلات المحققة بعد تطبيق النظام أعلى من المعدلات السائدة من قبل، وقد يكون من أسباب ذلك أن الدول النامية تتميز بالتغيرات الكبيرة في معدلات التضخم والتي أدت إلى ظهور عدد من المشاكل والتعقيدات أثرت بدورها على مقدرة البنك المركزي في متابعة معدل التضخم بصورة كافية لتحقيق التضخم المستهدف.

#### IV- سلبيات ومزايا وأنواع استهداف التضخم:

##### IV-1- سلبيات سياسة استهداف التضخم:

وجهت العديد من الانتقادات لسياسة استهداف التضخم خاصة القائمون على مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (المعارضون) نوجزها فيما يلي:<sup>1</sup>

- أن تحديد معدل معين للتضخم وتركيز جهود البنك المركزي في تحقيقه سوف يؤدي إلى تقليل مرونة البنوك المركزية على تنفيذ السياسة النقدية في حالة الهزات الاقتصادية العنيفة، التي تحد بشكل كبير من النشاط الاقتصادي بسبب التركيز المفرط على التضخم وأن هيكلها مقيد ولها آثار سلبية على النمو الاقتصادي.

- صعوبة التحكم في التضخم خاصة في حالة الدول النامية بسبب وجود فترات إبطاء طويلة في آلية انتقال آثار هذه السياسة ومعرفة نتائج هذه الاستراتيجية، حيث أن هذه السياسة بمثابة نقطة حساسة بالنسبة للسلطة النقدية مقارنة بالمجاميع النقدية أو سعر الصرف. وسوف تكون هناك نتائج مضملة (أخطاء توقعات كبيرة وهدف متكرر خاطئ). ولذلك فإنه سيكون من الصعب على البنك المركزي تبرير سبب انحراف معدل التضخم عن الهدف.

✓ مرونة سعر الصرف التي يتطلبها نظام استهداف التضخم قد يسبب عدم الاستقرار المالي.

##### IV-2- مزايا سياسة استهداف التضخم:

يوجد عدة دراسات اقتصادية حددت مزايا سياسة استهداف التضخم منها دراسات Mishkin (1999), EserTuter(2002), jonssonMishkin (2000), Debelle and lim (1998) and Schimidt-Hebbel(2001) , وناجي التوني (2004) تتمثل أساسا في:

- الفائدة الهامة من تطبيق بعض الدول لسياسة استهداف التضخم هي تمكثها من الوصول والإبقاء على نسبة منخفضة ومستقرة من التضخم في المدى الطويل مما يؤدي لإحداث تأثيرات مهمة على النمو الاقتصادي. وجد كل

<sup>1</sup> Ferya Kadioglu , Nilüfer özdemir, Gökhan Yilmaz,(septembre, 2000), «inflation Targeting in developing countries» , the central bank of the Republic of turkey, Discussion Paper, p11-12 , available at : <http://www.tcmb.gov.tr/>

من<sup>1</sup> Laubach , Bernanke (1999) Mishkin and poson أن التضخم قد انخفض بعد تطبيق استهداف التضخم مقارنة بالفترة التي سبقت أو تزامنت مع بداية تطبيق هذا الإطار من السياسة النقدية.

- بينت هذه الدراسات أن معظم الدول التي خفضت معدلات التضخم قصيرة الأجل وحافظت على استمرار الأسعار في المدى الطويل، ساعدها ذلك على النمو الاقتصادي والعمالة بشكل ملحوظ عما كان قبل تطبيق سياسة استهداف التضخم، فبالرغم من انخفاض معدل النمو الاقتصادي في المدى القصير نتيجة تنبي سياسة نقدية انكماشية إلا أن هذا المعدل يرتفع في المدى الطويل كما يسمح استخدام مدى التضخم من إمكانية زيادة الدخل الوطني وتخفيض معدلات البطالة أكثر من استهداف معدل محدد.

- تساعد سياسة استهداف التضخم على تفادي التقلبات الكبيرة في الدخل القومي نتيجة لتزايد الثقة في توقعات الجمهور وعملاء السوق لمعدل التضخم في المستقبل لذا يمكن اعتبار استهداف التضخم ذا منفعة للاقتصاد الحقيقي بحيث يحفز على النمو ويقلل من التقلبات في الدخل.

- تزيد درجة التأكد بالنسبة لاستمرار العلاقة بين مستوى الأسعار والأجور في المستقبل في ظل الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل أكثر منه في حالة استهداف المجمعات النقدية أو سعر الصرف مما يؤدي إلى جعل التوقعات التضخمية منسقة وأكثر دقة ويجنب الاقتصاد صدمات الطلب أو العرض الكلي.

- تستطيع السلطة النقدية مواجهة الصدمات التي يتعرض لها كل من الطلب والعرض الكليين في النشاط الاقتصادي والتركيز على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية مثل معدل النمو ومستوى التشغيل لأن استهداف التضخم يتيح حرية أكبر للسلطة النقدية في مواجهة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي لا تتوفر في ظل استهداف العرض النقدي أو سعر الصرف كإستهدافات وسيطية للسياسة النقدية<sup>2</sup>.

- يعطي نظام استهداف التضخم تعديلات دورية أفضل للاقتصاد لأنه يترك مجال هام لتطبيق تقدير اتجاهات السياسة النقدية ويمكن البنك المركزي من أن يكون أكثر مرونة في التعامل مع صدمات العرض والطلب<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> frederic's -Mish king : From Monetary Targeting to inflation lesson From the industrialized Countries op-cit p20 .

<sup>2</sup> إسماعيل أحمد الشناوي: استهداف التضخم والدول النامية، مرجع سابق ص 19-20.

<sup>3</sup> Eser Tutar : inflation Targeting in developing countries and its Applicability to the Turkish Economy : Op cit I3

3-IV- أنواع استراتيجيات استهداف التضخم:

وفي هذا الصدد يتعين التمييز بين ثلاثة أنواع من استراتيجيات استهداف التضخم حسبما أشارت دراسة كل من (Alinacarse&Markstone) والتي أخذت بهذا التمايز بناء على درجة المصدقية ومدى التزام البنك المركزي- في سعيه صوب الهدف الكمي لاستهداف التضخم، وذلك على النحو التالي:<sup>1</sup>

1-3-IV- استهداف التضخم كامل الأركان: وهي الصيغة المثلى لهذه الإستراتيجية، حيث تتمتع الدول التي تأخذ بها بمقدار مرتفع ولا يقل عن المتوسط من المصدقية ووضوح هدف السياسة النقدية والالتزام بها، فضلا عما يتسم به أداء السياسة النقدية من شفافية عالية، مع الاستعداد للمساعدة فيما تبناه البنك المركزي من قيم مستهدفة، ويأتي على رأس هذه الدول نيوزيلاندا ثم الدول الصناعية السبعة الكبرى وجاءت بعدهم إحدى عشرة دولة من الدول ذات الأسواق الناشئة.

2-3-IV- استهداف التضخم الانتقائي: وتتمتع الدول التي تأخذ بهذا النظام بدرجة عالية من المصدقية مما يتيح لها الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة دون تحقيق الشفافية الكاملة والمساءلة، كما يسمح بقدر عالي من المرونة لتحقيق الاستقرار في كل من الناتج والأسعار.

3-3-IV- استهداف التضخم اللاتيت: وهو خاص بالدول التي أعلنت بنوكها المركزية الأخذ بإستراتيجية استهداف التضخم ولكنها تتمتع بدرجة مصداقية عالية، فضلا عن ضعف أطراف المؤسسة القائمة على تضيق معدل التضخم المستهدف.

<sup>1</sup> بشيشي وليد، مجلخ سليم، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30 - الجزء الثاني، ص 45.

خاتمة

يمثل التضخم أحد الآفات الاقتصادية التي يمكن أن تهدد توازن أي اقتصاد من اقتصاديات العالم ويحدث فيه اختلال في غاية الخطورة في بعض الحالات. فعانت من هذه الظاهرة العديد من دول العالم خاصة في النصف الثاني من القرن الماضي. يرجع سبب ظهور ظاهرة التضخم في الأساس إلى اضطراب قوى الإنتاج وعدم قدرتها بالوفاء لحاجيات أفراد المجتمع المتزايدة. وينشأ نتيجة عدم التوازن بين الاستهلاك، الإنتاج، الادخار والاستثمار وأساسا يحدث نتيجة ضعف الطاقات الإنتاجية في اقتصاد الدول وبالتالي يحدث الاختلال ويتسبب في ارتفاع الأسعار ثم إلى ارتفاع مستوى الأجور وأسعار عوامل الإنتاج وسائر تكاليف الإنتاج.

اهتم العديد من المفكرين الاقتصاديين بهذه الظاهرة، كل حسب توجهاته الفكرية، حيث حاولوا دراستها وتحليلها من أجل الوصول إلى حلول مناسبة لعلاجها. فحسب التحليل الكلاسيكي تلعب النقود دور أساسي في الاقتصاد وحيادي في نشوء التضخم. وجاء بعد ذلك الفكر الكينزي الذي استطاع شرح الظواهر والمشاكل الاقتصادية السائدة آنذاك انطلاقا من فكرة "الطلب الفعال" وقد فسرها هذا التيار سبب ظهور ظاهرة التضخم بتفاعل قوى العرض والطلب، وربط حجم العمالة في الاقتصاد بالتغيرات الحاصلة في كل من الدخل والإنفاق. ظهرت بعد ذلك أفكار اقتصادية جديدة أبرزها تلك التي جاء بها "ميلتون فريدمان" الذي يعتبر من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية، حيث غير مفهوم النقود وأصبحت النظرية "الكمية للنقود" بصيغة جديدة ومتطورة. أما أصحاب نظرية التوقعات الرشيدة، فقد أضافوا عنصرا للتوقعات في تحليلهم.

تعتبر سياسة استهداف التضخم أسلوبا حديثا لإدارة السياسة النقدية من خلال التركيز على هدف تخفيض معدلات التضخم في المدى القصير، وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار في المدى الطويل وهو الهدف الوحيد والرئيسي للسياسة النقدية، وقد تبنت بعض الدول المتقدمة هذا الأسلوب في بداية التسعينات من القرن العشرين لتتبعها دول أخرى نامية في مطلع القرن الواحد والعشرون، حيث ترتب على هذه السياسة تخفيض لمعدلات التضخم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيض الناتج المحلي في المدى الطويل وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع وبطالة منخفضة.

# الفصل الثاني

أساسيات السياسة النقدية والسياسة المالية ومتطلبات  
التنسيق

## تمهيد

إن اهتمام المذاهب والنظريات الاقتصادية للسياسات والأداء الاقتصادي أضحى من المواضيع المهمة التي لا يزال الجدل قائما عليها ولم تحسم لغاية الآن، فالسياسات الاقتصادية تعتمد على استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية في تحقيق أهداف اقتصادية بدرجة عالية من التنسيق بينها بالإضافة إلى سياسات أخرى.

فالسياسة النقدية من مسؤوليات ومهام البنوك المركزية، وهي مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تقوم بها السلطات المعنية لإدارة كل من عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف والرقابة على الائتمان والتأثير في حجمها عن طريق الإجراءات والأدوات التي تستخدمها الدولة وتتمثل في إعادة سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة وكذا نسبة الاحتياطي القانوني، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ومرسومة مسبقا. أما السياسة المالية فهي تعبر عن تدخل الدولة بشكل واسع في الحياة الاقتصادية، عن طريق استخدام كل من آلية النفقات والضرائب والقروض العامة في بعض الحالات الاستثنائية للتأثير على النشاط الاقتصادي.

إن التنسيق والتكامل بين السياسة النقدية والمالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية أصبحت حتمية ضرورية، تكمن أهميتها في مدى قدرة الحكومات على ضبط كلا السياستين بما يخدم واقع الاقتصاد، من أجل تحقيق كل أو بعض من أهدافها المسطرة للتأثير في الطلب الكلي وتنشيط الاقتصاد. ولهذا سنسلط الضوء في هذا الفصل على الإطار النظري للسياسة النقدية والمالية والعلاقة بينهما، من خلال ثلاث أجزاء، نتطرق في الجزء الأول لمفاهيم عامة حول السياسة النقدية وكل ما يتعلق بها من تعريف وأدوات وأهداف، ثم نتطرق إلى المفاهيم العامة حول السياسة المالية من خلال تعريفها والأدوات الخاصة بها لتحقيق أهدافها، ليأتي في الأخير التطرق إلى التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.

المبحث الأول: السياسة النقدية

1- تعريف السياسة النقدية

نجد عدة تعريفات قدمت للسياسة النقدية قد تختلف في معناها ومدى تركيزها لكنها تتفق في مضمونها، تعني عند gEinzi أنها تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي<sup>1</sup>، تشمل السياسة النقدية وفق هذا التعريف:

- جميع التدابير النقدية المتخذة لغرض التأثير في حجم وقيمة وكلفة ومدى توفر النقود بالإضافة إلى الأغراض غير النقدية.

- جميع التدابير غير النقدية التي تستهدف أغراض نقدية.

تعني كذلك التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة النقود وتنظيم عملية إصدارها، بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقد، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة<sup>2</sup>.  
ركز هذا التعريف على وظائف السلطة النقدية بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية من تشغيل كامل والمحافظة على استقرار الأسعار.

تعرف أيضا على أنها تلك الإجراءات التي تستخدمها (الدولة) للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع<sup>3</sup>، يركز هذا التعريف على الإجراءات والأحكام المتبعة من قبل السلطة النقدية للرقابة وتوجيه الائتمان بما يخدم مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية وخاصة استقرار الأسعار.  
تعرف كذلك بأنها مجموعة القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة<sup>4</sup>.

إذا كانت السياسة النقدية تعني تلك الإجراءات اللازمة التي تجعل السلطة النقدية تؤثر على حجم المعروض النقدي لتحقيق أهداف معينة، فإنه يمكن لهذه السياسة أن تكون تقييدية بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود، رفع معدلات الفائدة قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام وخفض التضخم أو رفع سعر صرف العملة

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، نفس مرجع ، ص 372-373 .

<sup>2</sup> د/ بني هاني حسين ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الكندي ، الأردن ، 2002 ، ص142.

<sup>3</sup> د/ بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، مرجع سابق ، ص112 .

<sup>4</sup> د/ عبد الحميد عبد المطلب ، سلسلة الدراسات الاقتصادية ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي) مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص90 .

الوطنية، كما يمكن لهذه السياسة أن تكون توسعية (سياسة نقود السوق الجيد) تسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة تشجيعا لزيادة الاستثمار ومنه نمو الناتج المحلي الخام<sup>1</sup>.

ويعرفها الاقتصادي Kent بأنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين، كهدف الاستخدام الكامل<sup>2</sup>.

ويمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية بهدف التحكم في عرض النقود ومواجهة الظروف الاقتصادية غير مرغوب فيها كالتضخم والكساد، وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

## II- أهداف السياسة النقدية

### II-1- الأهداف الأولية:

تمثل الأهداف الأولية في مجموعة من المتغيرات التي يحاول البنك المركزي التحكم فيها من أجل التأثير في الأهداف الوسيطة، وهي عبارة عن حلقة وصل تربط بين أدوات السياسة النقدية وبين الأهداف الوسيطة، تضم هذه الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات وهما مجمعات الاحتياطات النقدية وظروف سوق النقد<sup>3</sup>.

### II-1-1- مجمعات الاحتياطات النقدية:

تتضمن مجمعات الاحتياطات النقدية كل من القاعدة النقدية ومجموع احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة ومجموع احتياطات البنوك.

وتتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والمتمثلة في الأوراق النقدية، النقود المساعدة، ونقود الودائع<sup>4</sup>.

وتشمل الاحتياطات المصرفية ودائع البنوك لدى البنك المركزي بما فيها الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

وبالنسبة لاحتياطات الودائع الخاصة فهي تمثل إجمالي الاحتياطات مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

<sup>1</sup> د/ قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق ص 53.

<sup>2</sup> أكرم حداد مشهور هذلول ، النقود والمصارف ، الطبعة الثانية ، داروائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2005 ص183.

<sup>3</sup> صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر الفترة 1990-2000)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003 ، ص114 .

<sup>4</sup> بناي فتيحة ، السياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية- ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة بومرداس ، الجزائر، 2009 ، ص102 .

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تمثل إجمالي الاحتياطات مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة)<sup>1</sup>.

#### II-1-2- ظروف سوق النقد:

وتتضمن هذه المجموعة الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية، وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد والتي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية.

ويقصد بظروف سوق النقد قدرة المقرضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى<sup>2</sup>.

وتمثل الاحتياطات الحرة الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى صافي الاقتراض، بحيث تكون الاحتياطات الحرة موجبة في حالة ما إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة، وإذا حدث العكس تكون الاحتياطات الحرة سالبة<sup>3</sup>.

#### II-2- الأهداف الوسيطة:

تتمثل الأهداف الوسيطة في مجموعة من المتغيرات النقدية التي يمكن التأثير فيها من خلال أدوات السياسة النقدية، وهذه المتغيرات ترتبط بالأهداف النهائية بحيث يؤدي تحقيقها إلى تحقيق الأهداف النهائية<sup>2</sup>، ويشترط فيها توفر ثلاث شروط وهي<sup>4</sup>:

- أن تكون قابلة للقياس والتعرف عليها بسرعة من طرف السلطات النقدية.
- أن تكون مرتبطة بالمتغيرات الحقيقية الموضوعية كأهداف أساسية.
- أن تكون مراقبة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف السلطات النقدية من خلال الأدوات المستعملة، وتتمثل هذه الأهداف الوسيطة في المجمعات النقدية ومعدلات الفائدة وأسعار الصرف.
- أما الفائدة من الأهداف الوسيطة فتتمثل في:
- كونها متغيرات نقدية يمكن للمصارف المركزية أن تؤثر عليها.

<sup>1</sup> صالح مفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 115 .

<sup>2</sup> إكن لوينيس ، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2009) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2011 ، ص 39 .

<sup>3</sup> بناي فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 103 .

<sup>4</sup> Dominique plihon , La monnaie et ses mécanismes , 5ème édition , édition la découverte , Paris, France , 2008 , p85.

- تتمثل الأهداف الوسيطة بشكل أو بآخر إعلانا إستراتيجية السياسة النقدية، فإعلانه عن هدفه أو أهدافه الوسيطة يتوخى المصرف المركزي التالي<sup>1</sup>:
  - إعطاء الوكلاء الاقتصاديين إطارا أو مرجعا لتركيز وتوجيه توقعاتهم.
  - التعبير علنا عن قراره، فالأهداف الوسيطة عندما تنشر تشكل ضمانا لاستقلالية واستمرارية السياسة النقدية.
  - ويشترط بالأهداف الوسيطة أن تجيب على عدد من الشروط فيفترض:
  - أن تكون عاكسا جيدا للهدف النهائي المتوخى.
  - يجب أن تكون تحركات هذه الأهداف قابلة للضبط من قبل البنك المركزي.
  - يفترض بهذه الأهداف أن تكون واضحة وسهلة الاستيعاب من قبل الجمهور.
- ويمكن تصنيف الأهداف الوسيطة إلى ثلاثة أنواع من الأهداف: مستوى المعدلات الأساسية للفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية.
- II-2-1- مستوى معدلات الفائدة:**

إن هذا الخيار هو في منتهى الدقة، فمن جهة هناك صعوبة فائقة في تحديد معدل الفائدة الجيد للاقتصاد، ومن جهة أخرى تعتبر معدلات الفائدة أيضا بمثابة أدوات للسياسة النقدية وفي هذا الخصوص تستخدم هذه المعدلات لأغراض داخلية وخارجية في نفس الوقت<sup>2</sup>.

إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود. فلقد تبين في الولايات المتحدة الأمريكية أن متغير الدخل مقترنا بسعر فائدة على المدى القصير يعطي دالة بالغة الاستقرار للطلب على النقود، وفي الوقت الذي ظهر فيه، أن مزيجا من متغير الدخل وآخر لسعر الفائدة على المدى الطويل يؤدي إلى تحقيق أفضل مستويات الكتلة النقدية بمعناها الواسع في بريطانيا.

والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية، وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر<sup>3</sup>. إلا أن أسعار الفائدة محافظة على تطبيق قيمة كبيرة من السياسة النقدية والمتمثلة فيما يلي:

- تعتبر أسعار الفائدة بمثابة مؤشر عام لتوجيه السياسة النقدية وشاهدة على ضغوطات السوق.

<sup>1</sup> Patat (Jean-Pierre) , **Monnaie, institution Financières et politique monétaire**, 5ème édition , Economica , Paris , 1993 , p387.

<sup>2</sup> وسام ملاك ، **النقود والسياسات النقدية الداخلية** ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2000 ، ص 193 – 195.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 75.

- تعتبر أداة للدفاع على سعر الصرف، آخذة بعين الاعتبار حساسيتها لحركات رؤوس الأموال الأجنبية و أهمية عجز موازين المدفوعات .
- تعتبر أداة لتحقيق استقرار رؤوس الأموال المالية<sup>1</sup>.

### II-2-2- سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف مؤشرا هاما حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، لهذا يجب الحفاظ على المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية. وقد تساهم السياسة النقدية في التوازن الاقتصادي من خلال تدخل السلطات النقدية من أجل رفع معدل صرف عملة البلد تجاه العملات الأخرى، كما قد تكون محاربة للتضخم<sup>2</sup>.

يشكل استقرار معدل الصرف ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، إذ نجد بعض الدول تعمل على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل لتحقيق الاستقرار في سعر صرف عملتها<sup>3</sup>. ويلعب أيضا معدل الصرف دورا هاما في تحديد الاستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما، ذلك أن التحكم في أسعار الصرف قد تترتب عنه نتائج ثقيلة بحيث<sup>4</sup>:

- العمل على إبقائه عند مستوى جد منخفض يساهم في تشجيع الضغوط التضخمية التي تسمح للمؤسسات بالاستمرار بأقل جهود، وبالتالي إتباع سياسة سهلة في المدى القصير تدفع في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية، وإلى تراجع في المستوى المعيشي للأفراد.
- العمل على إبقائه عند مستوى جد مرتفع يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا والذي قد لا يستطيعون تحمله، وهذا ما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير قادرة على التكيف، وبالتالي إتباع سياسة متشددة تؤدي إلى الفشل.

### II-2-3- المجمعات النقدية:

وتعبر عن كمية النقود المتداولة حيث تضم وسائل الدفع لدى الأعوان الماليين المقيمين، وتدور حول تطور المجمعات النقدية المتداولة في الاقتصاد، حيث تعمل السلطات النقدية على تحديد معدل نمو للزيادة السنوية للكتلة النقدية (مثلا 6% بالنسبة ل M2)، وطوال السنة لا بد على السلطات النقدية أن تستخدم كل

<sup>1</sup> BESNARD & REDON , LA Monnaie : POLITIQUE ET INSTITUTION, DUNOD , PARIS , p : 139.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 127 – 128.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

<sup>4</sup> Jaques Henri David , Philippé jaffré , op.cit , p100.

الوسائل الموجودة بحوزتها حتى تضمن عدم تجاوز الكتلة النقدية لهذا المستوى المحدد، ويطلق عليها أيضا السيولة المحلية أو عرض النقود يرمز لها ب M وهي على عدة أنواع :

- $M_1$  : يعبر عن النقود المتداولة + الودائع تحت الطلب .
- $M_2$  : تعبر عن  $M_1$  + حسابات الادخار على الدفاتر + حسابات التسمية الصناعية + حسابات الادخار السكني .
- $M_3$  : تعبر عن  $M_2$  + الحسابات لأجل + شهادات الإيداع التي يصدرها الوسطاء الماليون + الأسهم و الحصص الصادرة من شركات الإشهار و صناديق التوظيف المشتركة + إجمالي التوظيفات النقدية بالعملات الأجنبية .
- $M_4$  : تعبر عن  $M_3$  + أوراق الخزينة + سندات الخزينة .

وهناك تنوع كبير فيما يتعلق باستخدام مفهوم عرض النقود بين المفهوم الضيق والواسع، وعموما نجد أن معظم البنوك المركزية تستقر على  $M_1$  ،  $M_2$  بل الكثير يفضل التعبير عن المعروض النقدي ب  $M_1$  حيث يأخذ صندوق النقد الدولي بالمفهوم الأول في الإحصاءات المالية الدولية باعتباره يمثل السيولة الحاضرة المؤثرة على قرارات الإنفاق القومي بشكل مباشر<sup>1</sup>.

### II-3- الأهداف النهائية للسياسة النقدية

عموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص تتمثل في<sup>2</sup>:

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار .
- العمالة الكاملة .
- تحقيق معدل عال من النمو .
- توازن ميزان المدفوعات .

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي) ، مرجع سابق ، ص 291.

<sup>2</sup> صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية ، مرجع سابق ، ص 134 .

### II-3-1- استقرار المستوى العام للأسعار:

ويعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية ، حيث تسعى كل دولة إلى تفادي التضخم و مكافحته و في نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد و الركود إن وجد و تصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها<sup>1</sup>.

والمواقع أن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود و مستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى. وقد أكد فريدمان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي سنة 1959 أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، و أنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود، واستدل على ذلك بتجارب كل من ألمانيا، بريطانيا وفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية<sup>2</sup>.

### II-3-2- العمالة الكاملة:

التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج و التي من بينها طبعاً العمل<sup>3</sup>، و يعرف الاقتصاديون التوظيف الكامل بأنه مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساساً عن التغيرات الديناميكية و الظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي<sup>4</sup>.

### II-3-3- تحقيق معدلات نمو اقتصاد مرتفعة:

يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية، و يعتبر الاقتصاديون أن هذا الهدف هو الهدف الأول والرئيسي للسياسة النقدية بينما تعتبر الأهداف الأخرى مثل استقرار مستويات الأسعار و استقرار سعر الصرف بمثابة أهداف ثانوية. إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف تسعى إليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية و يراد به تحقيق زيادة مستمرة و ملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعين في متوسط دخل الفرد الحقيقي و تعتمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد و رفع مستوى رفاهيتهم و تحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية و الحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي ، مرجع سابق ، ص 20 .

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي ، مرجع سابق ص 20 .

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي : المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، مرجع سابق ، ص 37 .

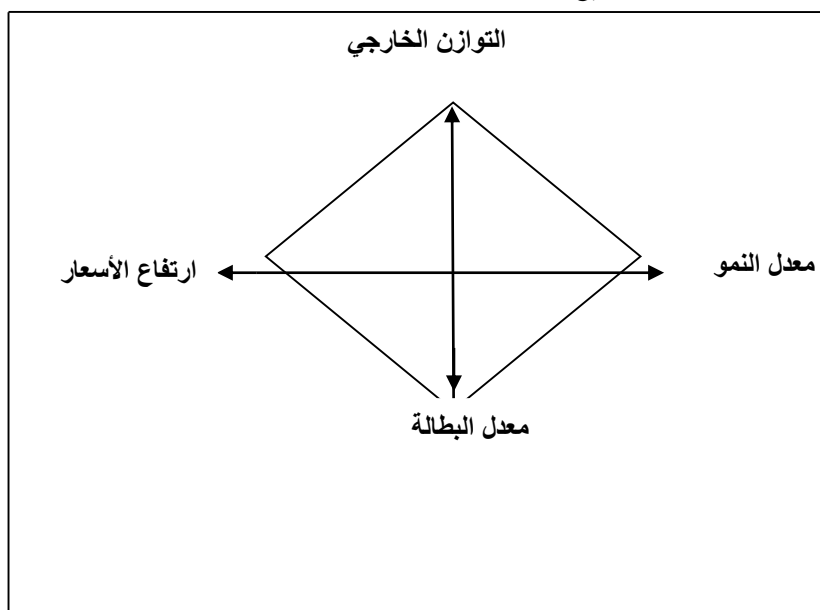
<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي ، مرجع سابق ، ص 96 .

<sup>5</sup> د/ زكريا الدوري و د/ يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص 190.

II-3-4- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :

يعني توازن ميزان المدفوعات أن يتساوى جانبي المتحصلات مع جانب المدفوعات لميزان المدفوعات. وتسجل في جانب المدفوعات دفع أثمان السلع أو الخدمات التي يتم استيرادها من الخارج، بينما ما يتحصل عليه من خلال عملية صادرات الدولة من السلع أو الخدمات فيسجل ضمن المتحصلات من ميزان المدفوعات، وتعمل الدول على توازن الجانبين في جميع الأحوال حتى يتساوى جانب الدائنية مع طرف المديونية<sup>1</sup>. ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف بالمربع السحري في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (10): المربع السحري الأهداف النهائية (العامة) للسياسة النقدية

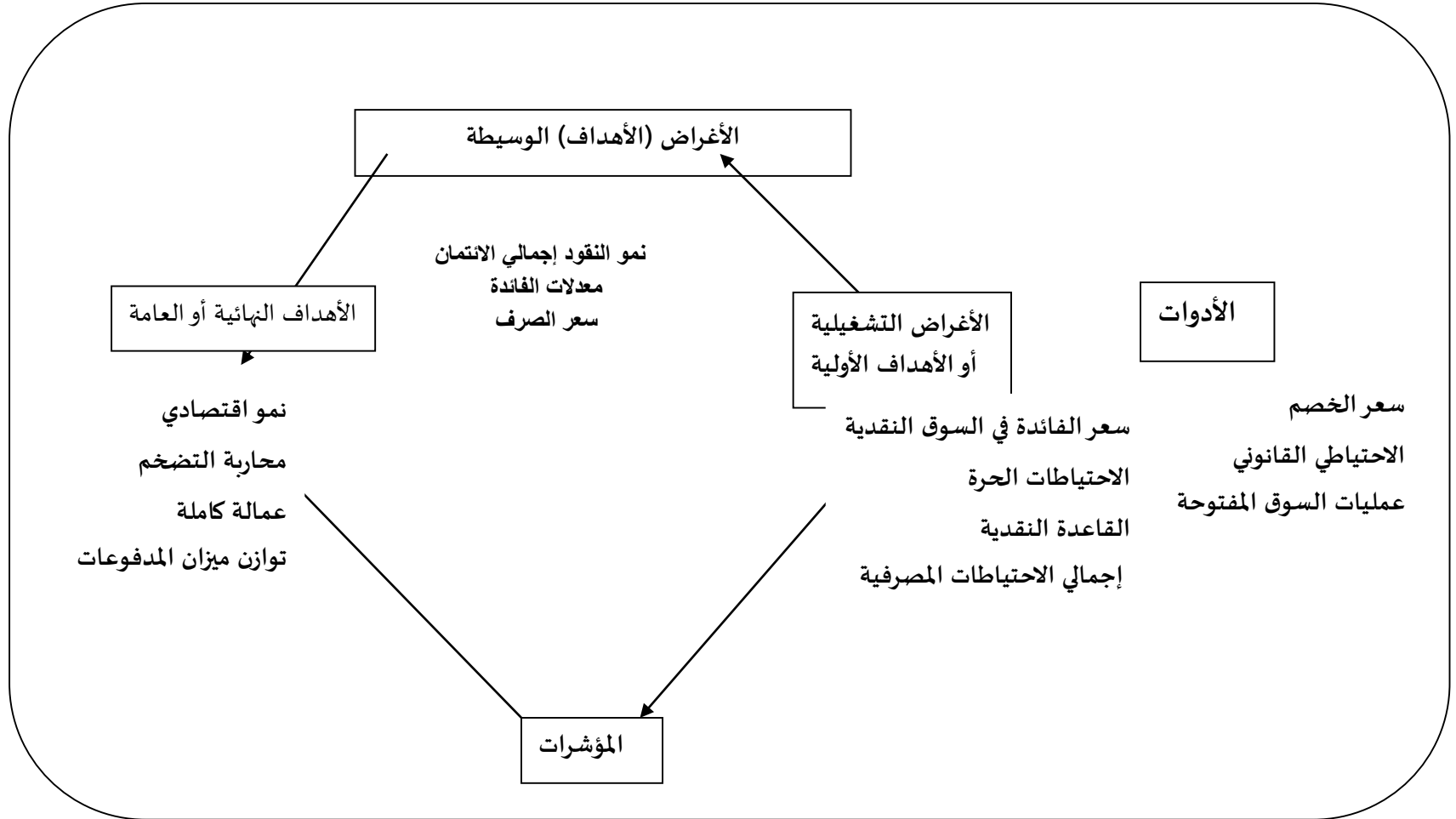


المصدر: قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية 2003 ص34.

<sup>1</sup> صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص140.

والشكل الموالي يلخص لنا أهداف السياسة النقدية

شكل رقم (11) : إستراتيجية السياسة الحديثة



المصدر: علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية مرجع سابق، ص36.

### III- أدوات السياسة النقدية

بعد تحديد أهداف السياسة النقدية تلجأ السلطات النقدية إلى اختيار مجموعة من الوسائل التي تمكنها من بلوغ هذه الأهداف، هذه الوسائل تسمى بأدوات السياسة النقدية، وتكون إما كمية تستهدف التأثير في الحجم الكلي للائتمان بغض النظر عن أنواعه، أو كيفية تستهدف التأثير على أنواع محددة من الائتمان موجهة لقطاعات معينة، وليس التأثير في مقاديره فقط.

#### III-1- الأدوات الكمية

ويقصد بها تلك الأدوات التي تمكن البنك المركزي من التأثير في الحجم الكلي للمعروض النقدي دون التمييز بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وتعرف أيضا بالوسائل التقليدية نظرا لاعتمادها منذ عهد الكلاسيك ولا زالت حتى الآن تستخدم كأدوات أساسية للسياسة النقدية<sup>1</sup>. وتتمثل هذه الأدوات الكمية في سياسة معدل إعادة الخصم، سياسة نسبة الاحتياطي القانوني وسياسة السوق المفتوحة.

#### III-1-1- سعر إعادة الخصم:

لقد كان بنك إنجلترا أول من طور سعر الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان واستعمل البنك سعر خصمه المعروف باسم "Bank Rate"<sup>2</sup> لأول مرة في سنة 1839. ويقصد بسعر إعادة الخصم سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي سبق وأن خصمها البنك التجاري.

كما يعرف: بأنه عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة<sup>3</sup> ومضمون هذه العملية أنه قد تحتاج المشروعات المختلفة إلى سيولة لتمويل احتياجاتها وهي بذلك تلجأ إلى البنوك التجارية لإمدادها بأدوات الدفع اللازمة لضمان استمرار نشاطها في حالة ما إذا كانت السيولة متوفرة فتقوم البنوك التجارية بتوفير السيولة للعمل في شكل قروض أو خصم الأوراق التجارية، أي إعطاء للعميل ما يسمى بالقيمة الحالية للأوراق المخصومة وهي عبارة عن القيمة الاسمية لهذه الورقة التجارية مخصوم منها فائدة بمعدل معين يطلق عليها اسم معدل أو سعر الخصم أما في حالة عدم توفر السيولة لتقديم القروض لعملائها فإنها تكون مضطرة (البنوك التجارية) إلى اللجوء إلى البنك المركزي للحصول

<sup>1</sup> جمال بن دعاس مرجع سبق ذكره، ص 172.

<sup>2</sup> صليبي تادرس قريصة، محمد العقاد، مقدمة على علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت 1983، ص 378.

<sup>3</sup> مصطفى رشدي شححة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر، القاهرة 1985، ص 244.

على موارد نقدية إضافية لتمويل عملياتها (باعتباره مصدرها و المقرض النهائي في الاقتصاد) إما بالاقراض المباشر أو من خلال خصم الأوراق التجارية التي بمحفظتها، فيعرض البنك المركزي سعر الفائدة الذي يراه مناسباً على هذه البنوك و الذي تحمله بدورها لعملائها (علاوة على عمولتها في ذلك) .

فإذا كانت هناك بواذر تضخم، رفع البنك المركزي سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الاقراض على كل من البنوك التجارية و عملائها ويخفض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد فأما اذا كانت هناك بواذر انكماش فيقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض و من ثم زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد.

مما سبق يتضح أن سياسة سعر إعادة الخصم تؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال قنوات ثلاث هي: حجم احتياطات المصارف، سعر الفائدة و توقعات الأفراد فترتفع أسعار الأوراق المالية و تنخفض أسعار الفائدة مما يعكس سياسة البنك المركزي.

### III-1-2- عمليات السوق المفتوحة:

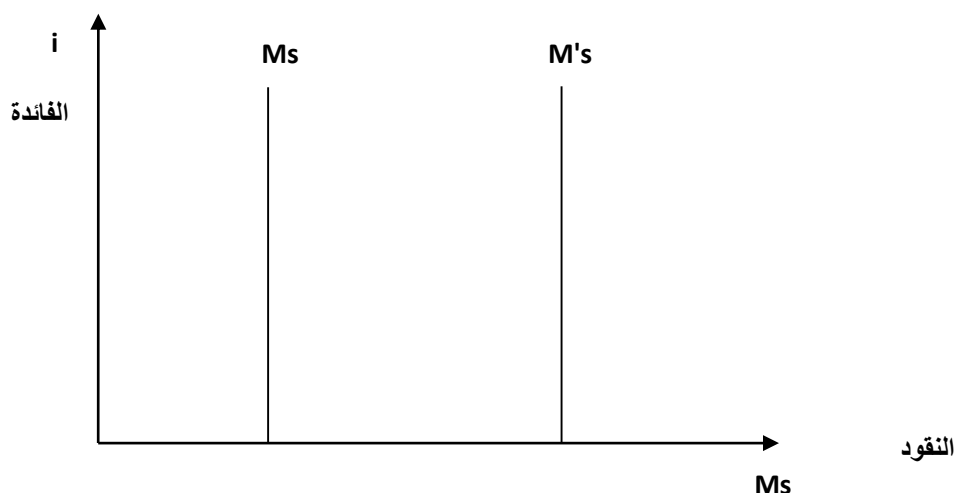
يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع و شراء الأوراق المالية من تلقاء نفسه في السوق المالي و النقدي لهذا يحتفظ بمحفظات السندات الحكومية ذات الأجل المتفاوتة تسمى عادة المحفظة الاستثمارية<sup>1</sup>.

فإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة ركود يقوم البنك المركزي عن طريق استخدام أداة عمليات السوق المفتوحة، بعملية شراء للأوراق المالية الحكومية من السوق المالي و سواء كان بائعي هذه الأوراق المالية أفراد أو مؤسسات، فإن النتيجة في الحالتين ستكون واحدة، ذلك أنهم بعد حصولهم على الثمن في صورة شيكات مسحوبة لصالحهم على البنك المركزي، و ايداعهم هذه الشيكات في حساباتهم لدى البنوك التجارية التي سيزيد حجم الودائع لديها و سيرتفع بالتالي حجم الفائض من احتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على منح الائتمان و من ثم زيادة عرض النقود في الاقتصاد . كذلك بدخول البنك المركزي مشترياً للأوراق المالية تحدث تغيرات في أسعار الفائدة في السوق المالي في الاتجاه الذي يرغبه البنك المركزي حيث تنخفض أسعار الفائدة نتيجة زيادة الطلب على الأوراق المالية التي ترتفع أسعارها<sup>2</sup>. أما إذا كان الاقتصاد في حالة تضخم فإن السياسة النقدية المتبعة تكون انكماشية بدخول البنك المركزي بائعاً للأوراق المالية و النتائج هي عكس الحالة الأولى بالحد من قدرة المصارف على منح الائتمان من جهة و ارتفاع تكلفة الإقراض من جهة أخرى نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة على الاقراض.

<sup>1</sup> أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سبق ذكره ص 95.

<sup>2</sup> محمد السعيد السهموري، مرجع سبق ذكره، ص 199-200.

ويمكن أن نوجز ما تم تقديمه حول سياسة السوق المفتوحة فيما يلي:  
 إن عمليات السوق المفتوحة هي عمليات شراء أو بيع سندات حكومية في السوق المالي من قبل البنك المركزي، وتؤثر هذه العمليات على حجم عرض النقود بتأثيرها على حجم احتياط البنك، فإذا عمد البنك المركزي إلى شراء سندات حكومية أدى ذلك إلى زيادة المعروض من النقود ويظهر ذلك من خلال الشكل الآتي:  
 الشكل رقم (12): تأثير شراء سندات حكومية على المعروض النقدي



### III-1-3- نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي *Légal réserve ration*:

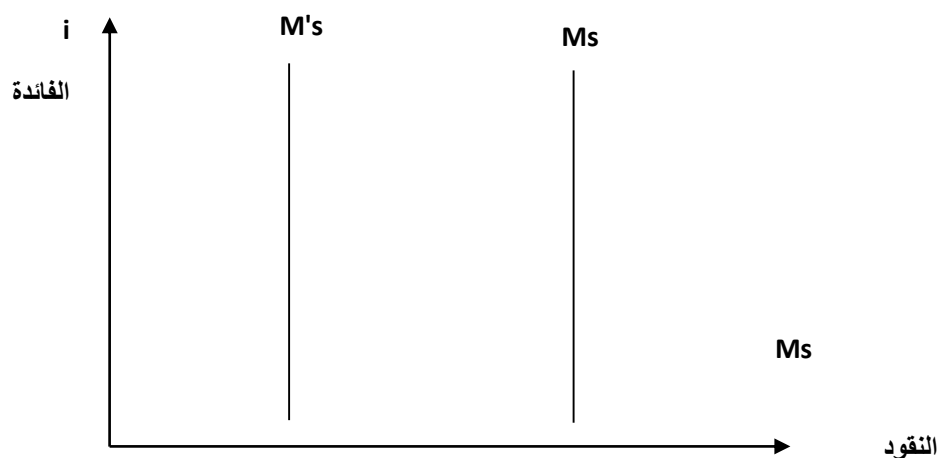
يفرض القانون على البنوك المرخصة الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي لمواجهة أي طارئ في الطلب على الودائع من جانب العملاء ويطلق على هذه النسبة (نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي).  
 والبنك المركزي بما يخوله له القانون يستطيع أن يغير من حجم الائتمان "عرض النقد" بتغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي فإذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة توسعية في الائتمان فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، وبالتالي تستطيع البنوك خلق ودائع الائتمان بأضعاف قيمة النقود المتوافرة لديها، أما إذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة انكماشية، فهو يعمل على رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، وبالتالي تقوم البنوك المرخصة بتخفيض حجم ودائعها بأضعاف قيمة النقد المتوافر لديها<sup>1</sup>.

ففي هذه الحالة تجد البنوك التجارية أن قدرتها على التوسع في منح القروض أصبحت أقل مما كانت عليه في السابق وكنتيجة لذلك سينخفض عرض النقود<sup>2</sup>، كما هو مبين في الشكل أدناه:

<sup>1</sup> حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دارالميسرة، 2010 ص 351.

<sup>2</sup> عمر الصخري ، مرجع سبق ذكره ، 218-219.

الشكل رقم (13): تأثير الزيادة في نسبة الاحتياطي القانوني على عرض النقود



المصدر: عمر الصخري، مرجع سبق ذكره، ص 219.

الجدول رقم (4) : ملخص لأدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية

سياسة البنك المركزي	السياسة النقدية التوسعية	السياسة النقدية الانكماشية
سعر إعادة الخصم	تخفيض سعر إعادة الخصم، يشجع الاقتراض من البنوك المركزية، وتلجأ البنوك إلى تخفيض احتياطاتها والتوسع في منح القروض بسبب انخفاض تكلفة الاقتراض ويزداد عرض النقود.	رفع سعر إعادة الخصم، يؤدي ذلك إلى عدم تشجيع الاقتراض من البنوك المركزية، وتمنح البنوك قروضا اقل وتزيد من احتياطاتها وعلى ذلك لن تقترض من البنك المركزي.
عمليات السوق المفتوحة	شراء السندات الحكومية والأوراق المالية، وهذا يزيد من عرض النقود مباشرة ويزيد من احتياطات البنوك ويشجعها على منح القروض مما يزيد من عرض النقود.	بيع السندات الحكومية والأوراق المالية، يؤدي إلى تخفيض كل من العرض النقدي والاحتياطات الإضافية الأمر الذي يؤدي بصورة غير مباشرة إلى تخفيض عرض النقود.
نسبة الاحتياطي القانوني	تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لأن ذلك يتيح للبنوك احتياطات	رفع نسبة الاحتياطي القانوني لأن ذلك يقلل من الاحتياطات

إضافية ويحفزها على التوسع في منح قروض جديدة تزيد من عرض النقود.	الإضافية لدى البنوك ومن ثم تقل القروض وتنخفض كمية النقود.
---	---

المصدر: مصطفى يوسف كافي [2014] "الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات" الطبعة الأولى: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ص 468 .

### III-2- الأداة النوعية:

تهدف هذه الأدوات إلى التأثير على نوع الائتمان، أي على الكيفية التي يستخدمه بها وليس على حجم الائتمان، ففي هذا الإطار تستهدف السياسة النقدية توزيع حجم الموارد المصرفية بين الاستخدامات المختلفة داخل الحجم الكلي للسيولة المقررة للنشاط الاقتصادي<sup>1</sup>، وهنا تقوم هذه السياسة باستخدام أدواتها النوعية المقررة ويمكن حصر أهم تلك الأدوات كالآتي<sup>2</sup>:

- تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القرض
- تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض كزيادة القروض الموجهة للصناعة على حساب القروض الاستهلاكية
- التمييز بين القروض على حسب الأصل المقدم كضمان
- تحديد آجال استحقاق القروض المختلفة طبقاً لأوجه استخدام القرض
- الحصول على موافقة البنك المركزي على قروض البنوك التجارية التي تتجاوز قيمتها مقدارا معيناً.

كما نذكر أيضاً:

### III-2-1- التأثير والإقناع الأدبي (الإغراء الأدبي):

وهي وسيلة يقوم بها البنك المركزي بتوجيه وإقناع البنوك التجارية بطرق ودية وغير رسمية بتنفيذ سياسة نقدية معينة في مجال منح القروض وذلك بعدم التوسع في تقديم الائتمان. وتتم هذه الطريقة من خلال اجتماع مسؤولي البنوك التجارية مع مسؤولي البنك المركزي لمناقشة تبني سياسة معينة تتطلبها الظروف الاقتصادية والمالية. ويأخذ هذا التوجيه الأدبي أشكال عدة منها إرسال مذكرات

<sup>1</sup> محمد عبد الله شاهين محمد، [2016] ، «السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية، ص 92.

<sup>2</sup> زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، [2003] ، المرجع السابق ، ص 159.

إلى البنوك الأعضاء بالامتناع عن قبول أوراق معينة أو عدم الإقراض لمشاريع معينة بالإضافة إلى أنها تأخذ شكل تحذير بعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية.

ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنك المركزي والبنوك التجارية وكذا خبرة البنك المركزي<sup>1</sup>.

### III-2-2- الأوامر المباشرة:

يعطي القانون البنك المركزي الحق في إصدار تعليمات وأوامر مباشرة سواء لأحد البنوك على انفراد أو للبنوك التجارية عموماً بخصوص ما ينبغي عليها ممارستها من نشاط في مجال الإقراض والاستثمار بحيث تكون هذه التعليمات والأوامر ملزمة وليست اختيارية.

ويجدر التنويه إلى أن البنك المركزي قد يستخدم هذه الرقابة المباشرة كوسيلة لتعزيز كل من الرقابة الكمية والنوعية على الائتمان، كما أنه قد يستخدمها كبديل عن هذين النوعين من أنواع الرقابة في تنظيم النشاط الائتماني للبنوك. ذلك أنه لا شك في التأثير الشامل والفعال والمباشر لهذا الأسلوب الأخير من أساليب الرقابة على الائتمان. وفي المحصلة النهائية فإن الأمر يتوقف على طبيعة الظروف والأوضاع والمشاكل الاقتصادية للبلاد، ومرحلة التقدم الاقتصادي الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى، وكذلك بالنسبة للدولة الواحدة من مرحلة إلى أخرى<sup>2</sup>.

إن الرقابة النوعية تجد قبولا كبيرا من طرف البنوك التجارية أكثر من الأدوات الكمية، ذلك لأنها تؤثر على الوجهة التي يوجه إليها نشاط البنوك وليس على حجم النشاط و من ثم على ما تحققه من أرباح، ولكنها تتطلب المراقبة ومتابعة الائتمان لضمان استخدام القروض في الأغراض الممنوحة لها وبالأخص فيما يتعلق بالقطاع الخاص (لأنه لا يوجد أي مانع للحصول على قرض لغرض ما ثم يستخدم لغرض آخر)<sup>3</sup>.

### IV- السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

#### IV-1- السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي:

لم يعط الكلاسيك أهمية كبيرة لدور النقود في النشاط الاقتصادي، حيث يمكن أن تشهد على هذا الاتجاه عبارة Jean Batiste say: "المنتجات يتم تبادلها مقابل المنتجات"، كما اشتهر J-S-Mill في القول بأن النقود ليس لها أهمية<sup>4</sup>. هذا بالإضافة إلى اعتبار David Ricardo النقود أيضا الذهب كباقي السلع الأخرى تتحدد قيمتها

<sup>1</sup> أ. محمود سحنون ، الاقتصاد النقدي والمصرفي " ، بهاء الدين للنشر والتوزيع، عين الباي قسنطينة، الطبعة الأولى، ص 121

<sup>2</sup> د. حسام علي داود ، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار الميسرة، 2010 ص 354.

<sup>3</sup> حسام علي داوود ، [2014] ، مبادئ الإقتصاد الكلي، المرجع السابق، ص.353.

<sup>4</sup> Emil James, histoire sommaire de la pensée économique, édition Montchrestien, Paris, France, 1969,p284.

حسب كمية العمل المبذولة لإنتاجها، ويضيف لذلك أن الذهب أعلى من النقود بحوالي خمسة عشر مرة لذلك يجب العمل أكثر خمسة عشر مرة للحصول على كمية محددة من الذهب، وتوصل أيضا إلى أن كمية النقود تتناسب عكسيا مع قيمتها، فمن اجل رفع قيمة النقود يجب التخفيض من كميتها، وفي حالة زيادة الكمية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض قيمتها<sup>1</sup>.

وتعد نظرية كمية النقود بمثابة خلاصة للفكر الكلاسيكي حول الظواهر النقدية والحقيقية في الاقتصاد، وقد بدأت صياغة نواة النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي Bodinjean الذي حاول إرجاع الارتفاع في الأسعار إلى الزيادة في كمية النقود المعدنية، ليأخذ بعد ذلك بهذا التفسير عدد من الاقتصاديين الغربيين من بينهم الاقتصادي الانجليزي HumDavid ، غير أن cardoRiDavid يعتبر أهم من أخذ بالتحليل السابق و استخدمه في تفسير ظاهرة التضخم التي سادت انجلترا في القرن التاسع عشر، وقد توصل إلى أن التغيرات في كمية النقود تتناسب عكسيا مع قيمتها ، وتمت صياغة هذا التحليل في قالب رياضي من طرف الاقتصادي FischerIrving سنة 1917 من خلال معادلته المعروفة بمعادلة التبادل ، ثم تلتها صياغة أخرى من طرف Alfred Marshall و Cecil Pigou Arthur في المعادلة المعروفة بمعادلة كمبرج للأرصدة النقدية<sup>2</sup>.

فرضيات نظرية كمية النقود.

قامت النظرية الكمية للنقود على ثلاث فرضيات أساسية، والتي تعتبر أيضا من ضمن فرضيات التحليل الكلاسيكي وهي:

#### IV-1-1- ثبات حجم المعاملات:

يقوم التحليل الكلاسيكي على فكرة حيادية النقود (la neutralité de la monnaie) وقيامها فقط بوظيفتي وسيط للمبادلات ومقياس للقيمة<sup>3</sup>. حيث يقصد بحيادية النقود أن التغيرات في كمية النقود تؤثر فقط في المتغيرات الاسمية ، كالمستوى العام للأسعار والأجر الاسمي، وبالتالي هناك فصل بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية<sup>4</sup>. ويستند التحليل الكلاسيكي في تفسيره لثبات حجم المعاملات على قانون Say (la loi de say) والذي مفاده أن: "كل عرض يخلق طلبا مساويا له"، وأن العرض يكون دائما مساويا للطلب ، وإذا حدث خلل فسرعان ما يزول عن طريق آلية السوق، هذا بالإضافة إلى فرضية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج<sup>5</sup>، و عليه تفترض النظرية الكمية

<sup>1</sup> cardoRiDavid, des principes de l'économie politique et de l'impôt , édition électronique réaliser par Pierre Translay ,traduit de l'anglais par francisco solano constancio , France, 2006,p86-87.

<sup>2</sup> ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف و النظرية النقدية، دارزهران للنشر، عمان، الأردن ، 2007 ، ص241-242.

<sup>3</sup> Emil James, op.cit. p285.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والبنوك،الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2009 ، ص293-294.

<sup>5</sup> ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص245.

للقود أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها<sup>1</sup>.

#### IV-1-2- ثبات سرعة تداول النقود:

يقصد بسرعة تداول النقود متوسط عدد المرات التي يتم فيها تداول الوحدة النقدية من خلال المعاملات المختلفة، وقد افترضت نظرية كمية النقود ثبات سرعة تداول النقود باعتبارها تخضع لعوامل أخرى منها درجة كثافة السكان، وتقدم شبكات النقل والمواصلات وتطور عادات المجتمع المصرفية، درجة تقدم النظام المصرفي... الخ، وهي عوامل لا تتغير في المدى القصير<sup>2</sup>.

#### IV-1-3- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بكمية النقود:

ويقصد بهذا الافتراض أن التغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغيرا بنفس النسبة ونفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، وبالتالي تؤدي زيادة كمية النقود المعروضة إلى ارتفاع مماثل في المستوى العام للأسعار، والعكس في حالة انخفاض كمية النقود<sup>3</sup>.

#### IV-2- السياسة النقدية في الفكر الكينزي:

بعد عجز الفكر الكلاسيكي عن إيجاد حلول لأزمة الكساد 1929 التي خلفت آثار اقتصادية جسيمة للدول الرأسمالية من انخفاض شديد في مستويات الإنتاج والدخل وارتفاع للبطالة تحولت الأنظار عن الفكر الكلاسيكي<sup>4</sup> بعدما تبينت سطحته في التحليل وعدم قدرته على إيجاد حلول للأزمة أو على الأقل تفسيرها ، وهو ما أدى إلى ظهور أفكار اقتصادية جديدة كانت بمثابة ثورة على الأفكار الكلاسيكية على يد الاقتصادي البريطاني – جون مينارد كينز- في كتابه "النظرية العامة للتشغيل، الفائدة والدخل"\* حيث نظر إلى النقود نظرة حركية ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من الأزمة ، بدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية وأولى الدولة دورا أكبر للتدخل بالسياسة المالية أولا ثم السياسة النقدية ، عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو

<sup>1</sup> بلعوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص10.

<sup>2</sup> ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص245.

<sup>3</sup> بلعوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ، ص11.

<sup>4</sup> أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة و فاعلية السياسة النقدية – تحليل رياضي و قياسي – المكتب العربي للمعارف القاهرة ط1 ، 2014 ، ص123.

\* يعتبر كتاب النظرية العامة للتشغيل، الفائدة والدخل الذي ألفه كينز عام 1936 البداية لظهور خطاب متميز داخل النظرية الاقتصادية نعت بالافتصاد الكلي ، إذ جاءت النظرية الاقتصادية الكلية كانتقاد لما كان متعارف عليه من مفاهيم ونظريات في المدرسة الكلاسيكية .

الدين العام. وقد بنى كينز نظريته على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وشكك في كفاءة تلاؤم السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز أدوات النظرية الكينزية عن علاج الاختلالات<sup>1</sup>. إن جوهر السياسة النقدية عند كينز تتلخص في مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية بغرض التأثير على حجم الائتمان وكلفته، والذي يمتد تأثيره في الوقت نفسه إلى تيار الإنفاق و الطلب الكلي<sup>2</sup>.

#### 3-IV- السياسة النقدية في الفكر النقدي المعاصر:

إن بروز النظرية العامة لكينز قد أحدث عدة تغيرات في مضمون السياسة النقدية ابتداء من الثلاثينات إلى أواخر الخمسينيات أين بدأت تظهر أفكار المدرسة النقدية الحديثة بقيادة الأمريكي ميلتون فريدمان تمثلت في:

- توسع مجال السياسة النقدية ليشمل الإجراءات الحكومية التي لها تأثيرات نقدية في الاقتصاد بسبب عدم كفاية وسائل السياسة النقدية التقليدية.
- يتضح أن العرض النقدي ليس وحده الكفيل بالتأثير على الطلب الكلي الفعال وإنما نجد كذلك سرعة تداول النقود التي اعتبرها التقليديين ثابتة، كما أن التأثير في عرض النقود لا ينحصر على مستوى الأسعار فقط، بل ينصرف أيضا إلى الدخل القومي وتوزيعه بين القطاعات، مستوى الإنتاج، حجم الادخار والاستثمار وحجم العمالة.
- قد أصبح بعض العبء يقع على عاتق السياسة النقدية لتعويض النقص في الاستثمار الفردي باستثمار حكومي.

يترتب على هذه التغيرات، تغير فعالية وسائل السياسة النقدية من سعر الفائدة إلى وسائل أخرى كعمليات السوق المفتوحة وتغيير نسب الاحتياطي الإلزامي وأدوات أخرى أكثر فعالية على اعتبار أن سعر الفائدة أصبح يمثل تكلفة ضئيلة في نظر رجال الأعمال<sup>3</sup>.

ومن ثم عادت السياسة النقدية لتحتل مركز الصدارة في مواجهة التقلبات الاقتصادية على المدى القصير وال المدى الطويل، ويفترض فريدمان أن عرض النقود ومعدل نموه له تأثير قوي على الدخل النقدي كما يعتقد بوجود علاقة سببية قائمة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> يوسف كمال ، السياسة النقدية ، المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع المنصورة ، مصر ، 1996 ، ص 10 نقلا عن صالح مفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 100.

<sup>2</sup> أحمد رمزي محمد العال ، مرجع سبق ذكره ، ص 124.

<sup>3</sup> طيبة عبد العزيز ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية ، مرجع سابق، ص 48.

<sup>4</sup> عبد الحميد عبد المطلب ، سلسلة الدراسات الاقتصادية، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي (تحليل كمي) مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة 2003، ص 90.

يتضح أن السياسة النقدية المعاصرة حاولت الجمع بين أهداف السياسة النقدية التقليدية والكثيرة من خلال التأثير على حجم النشاط الاقتصادي ككل، بهدف تحقيق الاستقرار والنمو النقدي والاقتصادي، وتكون سياسة فعالة إذا لم تتبع بسياسات تتعارض معها<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: السياسة المالية

#### 1- ماهية السياسة المالية

يرجع مصطلح السياسة المالية إلى الكلمة الفرنسية "Fisc" ويقصد بها حافظة النقود أو الخزنة<sup>2</sup>. ولقد تغيرت الفكرة القديمة عن السياسة المالية تغيراً جذرياً، حيث كان الاقتصاديون الكلاسيك ينظرون إلى السياسة المالية نظرة محايدة لا أثر لها على النشاط الاقتصادي للدولة، إلى أن ظهرت فكرة المالية العامة الوظيفية<sup>3</sup>.

حيث تعتبر أكبر أداة من حيث الأهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتشغيل الكامل. ولقد أوضح التحليل الكينزي أهمية السياسة المالية لصانعي القرار للتأثير على الاقتصاد الوطني، وأقر كينز وتلاميذه السياسة المالية وحدها كفيلة وتستطيع تحقيق الاستقرار الاقتصادي<sup>4</sup>. حيث تتمثل السياسة المالية في مجموعة الأهداف والبرامج التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال ما يعرف بالأدوات المالية والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة<sup>5</sup>. وأيضا يمكن تعريفها بأنها "هي كل ما يتعلق بالتغيرات في حجم النفقات الحكومية والضرائب قصد تحقيق زيادة رفاهية المجتمع"<sup>6</sup>.

كما عرفها بعض الاقتصاديين على أنها: "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة"<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> ناظم محمد نوري ، النقود و المصارف ، مرجع سابق ، ص 428.

<sup>2</sup> طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 201.

<sup>3</sup> وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي . دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2010 ، ص 92 .

<sup>4</sup> سامي خليل ، النظريات والسياسة المالية والنقدية . دار كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1982 ، ص 465 .

<sup>5</sup> حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 339 .

<sup>6</sup> Josep G. Nellis , David Parker , principles of Macroeconomies , Prentice Hall , England , 2004 , p132.

<sup>7</sup> عبد الحميد عبد المطلب ، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر 2003 ص 43.

حيث يمكن اعتبار السياسة المالية على أنها إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الايجابية لإنفاقه حيث يمكن اعتبار كافة الوسائل المالية التي تتدخل الحكومة بها للتأثير على حجم الطلب الإجمالي والتأثير على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل القومي<sup>1</sup>.

حيث أن السياسة المالية عبارة عن دراسة تحليلية لأدوات ووسائل مالية تستخدم للتأثير على مالية الدولة ، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكليفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة ، حيث أن استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها المختلفة وفق إمكانياتها وظروفها الاقتصادية ، وما تعتنقه من عقائد.

أوهي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة ، بقصد تحقيق أهداف محددة<sup>2</sup>. وعرفها آخرون أن السياسة المالية تتمثل في السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى نمط الإنفاق الذي تقوم به الدولة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى<sup>3</sup>. كما تعرف بأنها " تعبر عن البرنامج الذي تخططه الدولة عن قصد مستخدمة فيه مصادر إيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع"<sup>4</sup>.

## II- أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسات المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة، والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الاقتصاديات حول أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

### II-1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تمثل السياسة المالية عاملا أساسيا في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى، هذا بفضل الأدوات المتاحة لها المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام وكذلك سياسة القرض العام<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> علي كنعان ، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر والتوزيع ،عمان، 2003، ص 192.

<sup>2</sup> حسن محمد القاضي ، الإدارة المالية العامة ، الطبعة الأولى ، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2014 ، ص 156ز

<sup>3</sup> Philip .A . Kein the management of Market, oriented economics A comparative Perspective Wadswor the Publishing Company , Belmont , California , 1973, p176.

<sup>4</sup> حامد عبد المجيد دراز ، السياسة المالية ، بدون دار النشر، الإسكندرية ، مصر ، 1999 ، ص 15 .

<sup>5</sup> السيد عطية عبد الواحد : الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية "مع إشارة خاصة لمصر" دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 2004 ، ص 07 .

من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج والأسعار ذلك أن سياسات الحكومة المتعلقة بالإفناق و جباية الأموال لها آثار هامة على مستوى التوظيف والإنتاج والأسعار في المجتمع، وتساهم السياسة المالية بأدواتها إلى جانب السياسات الأخرى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعني السيطرة على مشكلة التضخم وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، والمحافظة على قيمة النقود داخليا و خارجيا وضبط مشكلة التشغيل<sup>1</sup>.

## II-2- علاج معدلات التضخم:

يعتبر التضخم أحد المشاكل الاقتصادية التي تتسبب في عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية، لذلك تتدخل السياسة المالية بأدواتها من أجل التقليل من معدلاته المرتفعة، للحد الذي لا يعرقل حركة التنمية فنجد أنها تتدخل من خلال سياسة الضرائب بامتصاص القوة الشرائية التي تتمثل في حجم الطلب الزائد عن حجم العرض لتحقيق التوازن فيما بينهما، وقد تتدخل بسياسة الإفناق عندما يكون الاقتصاد لم يصل بعد لحالة التشغيل الكامل<sup>2</sup>.

## II-3- التقليل من معدلات البطالة:

البطالة تعني وجود قوة بشرية في المجتمع بدون عمل، وعلى الرغم من أن البطالة لها أنواع مختلفة مثل البطالة الاحتكاكية و البطالة الموسمية و البطالة المقنعة و البطالة الهيكلية، إلا أن كل هذه الأنواع تكون بسبب سوء حالة الاقتصاد وتردي الهياكل الإنتاجية في الدول النامية لذلك فإن تدخل الدولة بسياساتها الإنفاقية على الاستثمار لزيادة حجم الطاقة الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة<sup>3</sup>، أي أنه كلما احتاجت العملية الإنتاجية، إلى مزيد من القوة العاملة، وبالتالي يقل معدل البطالة، كما أن البطالة الهيكلية التي تكون بسبب انتقال حالة الاقتصاد من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى في تقنية النتائج المترتبة عنها تتجلى في أن الاستغناء عن العمالة غير المؤهلة فنيا، تجعل تلك العمالة تسعى جيدا إلى مستوى المهارة المطلوب للحصول على فرصة العمل المناسبة طالما كانت الطاقة الإنتاجية تستوعب تلك الزيادة.

<sup>1</sup> صالح صالحي، أدوات السياسة النقدية و المالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مداخلة في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية و إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، أيام 18-19-20 أبريل، 2010، ص 37.

<sup>2</sup> سعيد الحضري، "السياسة المالية"، دار النهضة العربية، مصر 2000، ص 114.

<sup>3</sup> أحمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 301.

#### 4-11- تحقيق التنمية الاقتصادية:

إذا كانت وظيفة الضريبة في المالية التقليدية تنحصر في تمويل إيرادات الخزينة العمومية فإنه ومع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أضحت الضريبة تلعب وظائف هامة ومتعددة في المالية المعاصرة، فقد أصبحت أداة رئيسية تتحكم من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي، لدرجة أن السياسة الضريبية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية تتكامل وتندمج مع السياسة الاقتصادية<sup>1</sup>. أما في المجال الاجتماعي تمثل الضريبة أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بغض النظر عن الوظيفة الأساسية للضريبة التي هي استقطاع جزء من دخول الأفراد، وبالتالي التأثير على قرارات الإنتاج والاستهلاك لذا يجب عدم استخدام الضريبة إلا في حالة عجز القوى التلقائية للسوق عن تحقيق هدف النظام المالي الأساسي وهو رفع مستوى المعيشة، وأن تبرير التدخل عن طريق الضريبة خاصة في الدول المتخلفة، حيث تظل الضريبة ورقة ضرورية ومسيطر عليها لمواجهة ضعف الادخار الاختياري أمام التمويل التضخمي المرتفع، إذ تعتبر الضريبة أسلوبا اقتصاديا يمكن أن يدفع إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا توافرت شروط تحقيقها، وبالتالي يمكن القول أن النظام الضريبي والمالي الكفاء أساس لا غنى عنه للرفاه الاقتصادي<sup>2</sup>.

كما يساهم الإنفاق العام في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الوظيفة المالية التقليدية مثلث الدور الأساسي للدولة المتدخلة، وهي الأساس لبرامج الأعمال الكبرى المنفذة خلال القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية، أما في القرن العشرين فقد شهدت هذه الوظيفة طفرة كبيرة من خلال النمو الهائل للنفقات الاستثمارية وكذلك النفقات التحويلية، والنفقات الخدمية الموجهة لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية<sup>3</sup>.

#### 5-11- إعادة توزيع الدخل:

تتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل، فمن خلال سياسة الإنفاق العام تسعى الدولة لتقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقا للعدالة الاجتماعية عن طريق رفع مستوى المداخيل المنخفضة، إذ تزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عن طريق الخدمات الاجتماعية المجانية وبشكل مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية.

ويظهر هذا الأثر بشكل أوضح من خلال السياسة الضريبية، إذ يتم تمويل النفقات السابقة عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية التي تعمل على تخفيض دخول الطبقات مرتفعة الدخل بإخضاع الشرائح العليا

<sup>1</sup> السيد عطية عبد الواحد: الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية "مع إشارة خاصة لمصر" مرجع سابق، ص 17.

<sup>2</sup> حمدي أحمد العناني: اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1993، ص266.

<sup>3</sup> السيد عطية عبد الواحد: المرجع سابق، ص19.

للدخل إلى معدلات اقتطاع عالية. وتقوم النفقات بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل، بصورة غير مباشرة، لذوي الدخل المحدود<sup>1</sup>، فيتم التأثير على مستوى الدخل الوطني النقدي أساساً عن طريق الإنفاق العام والضرائب<sup>2</sup>.

وبالتالي فإن الدولة تلجأ إلى عدة إجراءات لإعادة توزيع الدخل ومن بين هذه السياسات نجد<sup>3</sup>:

- التدخل في أسعار السلع و الموارد وتحديد حد أدنى للأجور.
- تعديل الدخل الشخصية من خلال الضرائب التصاعدية على الدخل، التي تحد الدخل المرتفعة.
- تغيير نوع الملكية من خلال فرض ضرائب على ملكية رأس المال وعلى التركات والهبات.

### III- أدوات السياسة المالية

إذا تم أخذ تعريف السياسة المالية بأنها "استخدام السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام والقروض العامة، قصد التأثير في النشاط الاقتصادي بشكل مرغوب"<sup>4</sup>، فالسياسة المالية ما هي إلا مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات المالية من أجل التدخل في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف سالف الذكر تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، تحقيق استقرار اقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات المذكورة في التعريف السابق الذي يبين لنا أنها تقسم إلى ثلاث أدوات رئيسية: نذكر منها سياسة النفقات العامة، سياسة الإيرادات العامة، سياسة عجز الموازنة، وفيما يلي سيتم التطرق إلى كل أداة وأثارها بنوع من التفصيل.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 197.

<sup>2</sup> محمد دويدار: دراسات في الاقتصاد المالي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 362.

<sup>3</sup> طارق الحاج: المالية العامة، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 208.

<sup>4</sup> بن يحيى نسيم [2014]، "أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر" المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، العدد الثاني، ص 234.

### III-1-1- النفقات العامة، أنواعها و آثارها الاقتصادية

#### III-1-1-1- تعريف النفقات العامة:

تعرف النفقات العامة "بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة"<sup>1</sup>، وتتكون النفقة من ثلاث شروط يجب أن تتوفر فيها<sup>2</sup>:

#### - الصفة النقدية للنفقة العامة:

وهو استخدام مبلغ من النقود ثمننا لما تحتاجه الدولة من خدمات أو مواد أو غيرها من الوظائف التي تقوم الدولة بأدائها. وهذه الصفة تميزها عما كانت تتبعه الدول قديما من استعمال المواطنين و إلزامهم بأداء خدمات عامة بدون مقابل.

#### - أن تصدر النفقة عن الدولة أو عن شخص معنوي عام:

أي يجب أن يكون المبلغ النقدي المستخدم في الحصول على السلع و الخدمات قد خرج من ذمة الدولة بموجب أمر من أحد أشخاص القانون العام وهم الهيئات الحكومية، أما قيام شخص ببناء مستشفى أو مدرسة مثلا فهو لا يعتبر إنفاقا عاما لأنه لم يصدر من أحد أشخاص القانون العام<sup>3</sup>.

#### III-1-2- هدف النفقة العامة:

يجب أن يكون الهدف منها هو تحقيق نفع عام وهو إشباع وتلبية الحاجات العامة كالأمن و الاستقرار و الحماية من العدوان الداخلي و الخارجي و غيرها ، فلا بد أن تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ولا تصرف لمنفعة فرد بعينه أو لأفراد معينين . و حسب الدكتور مجدي محمود شهاب " يتم تمويل مصروفات الأشخاص العامة من الضرائب و الرسوم التي تحصل من المواطنين وفقا لمبادئ معينة يفترض مراعاتها للعدالة في توزيع الأعباء ، و من المحقق أن هذه العدالة لا تتحقق إلا إذا حرصت الدولة إنفاق أموالها على نحو يحقق الصالح العام. بالإضافة لذلك تقوم الدولة بتقديم العديد من الخدمات العامة الأخرى التي تحدد نوعياتها وأهميتها بحسب المذهب السياسي السائد في كل منها، وكما اتجهت الدولة إلى التدخل بصورة متزايدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كلما تزايد حجم هذه الخدمات و تعاضم تأثيرها على رفاهية المواطنين"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب ، [1999] ، "الاقتصاد المالي-نظرية مالية الدولة ، السياسات المالية للنظام الرأسمالي-" ، دارالجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، ص39.

<sup>2</sup> هشام مصطفى الجمل ، [بدون سنة] ، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية-بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر(دراسة مقارنة)-" ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، ص183-184.

<sup>3</sup> علي خليل ، سليمان اللوزي ، [2013] ، المرجع السابق ، ص90.

<sup>4</sup> مجدي محمود شهاب ، [1999] ، المرجع السابق ، ص43.

### III-2- أنوع النفقات العامة:

واكب توسع نشاط الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تنوع النفقات العامة ما دعت الضرورة إلى البحث والتوسع في معايير علمية ومنطقية لتحديد تقسيماتها، فالنفقات العامة تقسم إلى عدة تقسيمات حسب مجموعة من المعايير التي تختلف من دولة لأخرى وفق حاجاتها ودرجة تطورها ، وفيما يلي سيتم عرض تقسيماتها وفق المعايير التالية:

#### III-2-1- من حيث دورية النفقة:

وهنا نميز ما بين نفقات عامة عادية التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته، مثل الرواتب و الأجور و نفقات الصيانة والعدالة وفوائد القروض العامة و نفقات الإدارة العامة للدولة. أما النفقات غير العادية هي التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة مثل النفقات العامة الاستثمارية و نفقات مكافحة البطالة و نفقات الحرب و النفقات العامة لمواجهة الكوارث الطبيعية و المجاعات الخ<sup>1</sup>.

#### III-2-2- من حيث مقابلها أو آثارها:

حيث يمكن تقسيم النفقات العامة حيث مقابلها إلى نفقات حقيقية و نفقات تحويلية، وتشمل النفقات الحقيقية كافة المصاريف التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية ، فهذه النفقات تستنزف جزءا من الموارد المتاحة للاقتصاد القومي لأداء الخدمات العامة فهي تؤدي لتخصيص بعض هذه الموارد للاستهلاك العام مما تزامم الاستهلاك الخاص على هذه الموارد، وتنقسم إلى النفقات الجارية أو التسييرية (نفقات عادية) التي تشمل جميع المصاريف اللازمة لتسيير المرافق العامة أي تلك اللازمة لتأدية الإدارات الحكومية المختلفة لوظائفها و خدماتها ، ويدخل في نطاقها المصاريف المتعلقة بالأجور و المكافآت و كذا أثمان مستلزمات الإنتاج من مواد أولية و وسائل النقل و غيرها<sup>2</sup>. أما النفقات الاستثمارية (نفقات غير عادية) فيقصد بها النفقات التي تؤدي إلى زيادة رأس المال القومي و التي تؤثر في تحريك النشاطات الاقتصادية<sup>3</sup>.

وفيما يخص النفقات التحويلية هي الاعتمادات التي تنفقها الدولة دون أن يقابلها خدمة ، حيث تقدم المساعدة للمحتاجين و المناطق المنكوبة و غيرها، وهي بدورها تنقسم إلى نفقات تحويلية مالية لازمة لخدمة الدين العام و استهلاكه و هي تحول من دافعي الضرائب إلى حملة السندات و يشترط هنا أن تكون القروض التي حصلت عليها الدولة قروضا استهلاكية و ليست استثمارية، و نفقات تحويلية اجتماعية والتي تعطى للمعوزين كالتأمين

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي ، [2015] ، المرجع السابق ، ص122.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب ، [1999] ، المرجع السابق ، ص59 .

<sup>3</sup> هيثم الزعبي حسن أبو الزيت ، [2000] ، "أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي" ، دار الفكر للطباعة و للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ص200.

الصحي في حالة المرض أو العجز عن العمل، والتحويل يكون هنا من دخل دافعي الضرائب إلى المستفيدين من هذه النفقات، أما النفقات التحويلية الاقتصادية فهي التي تقدم كإعانة للمنتجين لتخفيض أسعار السلع المنتجة- فالدولة بطريقة غير مباشرة تساعد المستهلك النهائي أيضا وذلك للرفع من القوة الشرائية له، ويكون التحويل هنا من الممولين لصالح المستهلكين<sup>1</sup>.

### III-2-3- من حيث نطاق سيرانها:

وتعتمد على مبدأ شمول الإنفاق التي تقسم وفقا لنطاق سيرانها إلى نفقات عامة مركزية وأخرى محلية، و للتمييز بينها نعتد على ثلاث معايير الأول هو عبارة عن من هو المستفيد من النفقة فإذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله مثل نفقات الأمن والبحوث العلمية فهي تعتبر نفقة عامة مركزية ، وإذا كانت موجهة لصالح إقليم معين أو منطقة داخل الدولة، فهي نفقة محلية، والمعيار الثاني يتمثل في من هو الذي يتحمل عبء النفقة العامة فالنفقة المركزية يتحمل المجتمع عبأها عن طريق الموازنة العامة ، أما المحلية يتحمل مجتمع الإقليم عبأها عن طريق الموازنة المحلية للإقليم، و ما يعيب هذا المعيار أن الكثير من النفقات المحلية تمول بإعانات من الموازنة العامة للدولة وأن عبء النفقات المحلية يقع على عاتق المجتمع بأكمله<sup>2</sup>.

أما بالنسبة للمعيار الأخير الخاص بالنظر إلى الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة، فالنفقة المركزية إن وردت في الموازنة العامة و النفقة المحلية إن وردت في موازنة الإقليم بغض النظر عن المستفيد منها ومن يتحمل عبأها. حيث تكمن فائدتها من الناحية الإدارية فهو يساعد على إجراء المقارنة في الإنفاق على مستوى الأقاليم و تحديد نصيب الفرد من هذا الإنفاق في كل إقليم ما يسهل عملية متابعة تطور الإنفاق خلال الفترات المختلفة، الأمر الذي يمكن السلطة المركزية من تحديد أي الأقاليم محتاج للإعلانات<sup>3</sup>.

### III-3- آثارها الاقتصادية

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق استخدام أداة النفقات العامة لتحقيق أهدافها المختلفة ينتج عنه آثار عديدة في المجتمع، حيث سنركز في دراستنا إلا على الآثار الاقتصادية والمتمثلة في:

<sup>1</sup> المرسي السيد حجازي ، [2000] ، "مبادئ الاقتصاد العام-النفقات والفروض العامة"- ، دار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر ، ص90-91.

<sup>2</sup> خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية ، [2016] ، " أسس المالية العامة " ، الطبعة السادسة ، داروائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ص116-117 .

<sup>3</sup> محمود حسين الوادي ، [2015] ، المرجع السابق ، ص125.

### III-3-1- تأثير النفقات العامة على الناتج والاستثمار:

إن زيادة الإنفاق الاستثماري\* كالإنفاق على إنشاء الطرق و السدود الخ من شأنه أن يزيد في الطاقة الإنتاجية و من ثمة الزيادة في الاستهلاك بصورة غير مباشرة ، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ما يحفز الاستثمار الخاص الذي يزيد من حجم العمالة التي تعمل على التوسع في الاستهلاك وهكذا ، أما زيادة الإنفاق الاستهلاكي الذي تنفقه الدولة على التعليم و الصحة والتأمين الاجتماعي إلى غير ذلك يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد مما يزيد من مستويات الاستهلاك و من ثمة زيادة الاستثمار والإنتاج .

ونفس الشكل بالنسبة للنفقات الحكومية الأخرى، و الجدير بالذكر أن كل ذلك يتوقف على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي فكلما كانت هذه المرونة عالية كلما كان الأثر إيجابيا و العكس<sup>1</sup>.

### III-3-2- تأثير النفقات العامة على الادخار والعمالة:

إن زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم و الرعاية الصحية الخ يزيد من كفاءة و مقدرة الأفراد على العمل، مما يزيد دخلهم و من ثم مقدرتهم على الادخار. إن توسع الدولة في الإنفاق من شأنه تحفيز المستثمرين لزيادة إنتاجهم خصوصا إذا كان هذا التوسع سيعود لهم بنفع مادي مباشر كالإعانات، كذلك الفرد إذا اطمأن بأن الدولة ستمنحه إعانة في حالة عجزه عن العمل أو البطالة فإنه سيزيد من رغبته في العمل و الإقبال عليه، و لا شك أن تأمين المستقبل عن طريق الرواتب التقاعدية و إعانات البطالة و الضمان الاجتماعي مثلا سيساعد على العمل و الادخار. أما إذا كان الدخل ثابت و زاد الاستهلاك فإنه سيؤدي إلى انخفاض الادخار وبالتالي انخفاض الاستثمار و الإنتاج<sup>2</sup>.

### III-3-3- تأثير النفقات العامة على مستوى الأسعار:

إن من بين الأهداف المهمة للدولة هو تحقيق العمالة الكاملة مع المحافظة بالقدر الممكن على استقرار و ثبات الأسعار، فتضخم الأسعار من شأنه المساس بالاستقرار الاقتصادي و السياسي ما دعت الضرورة إلى الحد منه بشرط أن لا يكون على حساب تدهور مستوى العمالة،

فالدولة يجب أن تستمر في التوسع في الإنفاق لزيادة التشغيل في القوى العاملة و بمجرد الوصول للتوظيف الكامل تتوقف ، لأن كل زيادة في الإنفاق بعد ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار نظرا لأن زيادة الطلب الناجمة عنه لن تقابلها زيادة في الإنتاج . إن تأثير الإنفاق على المستوى العام للأسعار يتوقف بصورة أساسية على

<sup>1</sup> عبد الغفور إبراهيم احمد ، [2009] ، " مبادئ الاقتصاد و المالية العامة " ، دارزهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ص 234.

\* إن التأثير الإيجابي للنفقات الاستثمارية على الإنتاج الكلي لا تحقق إلا على المدى الطويل ، فإن النفقات الاستثمارية لا تؤدي مباشرة في زيادة الدخل وإنما يتطلب بعض الوقت حتى تبدأ هذه النفقات في إنتاج آثارها .

<sup>2</sup> عبد الغفور إبراهيم احمد، [2009] ، المرجع السابق ، ص 235.

الوسيلة التي يتم بها تمويله فإذا تم هذا التمويل عن طريق خلق قوة شرائية جديدة فإن الأسعار ترتفع بصورة واضحة إذا بلغ الاقتصاد حالة التشغيل الكاملة للقوى الإنتاجية ، أو إذا كان يعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي تجعله عاجزاً عن الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية وإشباع الطلب المتزايد الناتج عن الإنفاق العام الإضافي<sup>1</sup>. أما إذا تم هذا التمويل عن طريق تحويل جزء من القوة الشرائية من الإنفاق الخاص إلى العام فإن المستوى العام للأسعار يتأثر بدرجة أقل وقد لا يتأثر على الإطلاق من الإنفاق العام الإضافي. بالإضافة أنه يوجد بعض النفقات التي تساهم في تثبيت مستوى الأسعار كالنفقات على أنظمة التأمينات الاجتماعية، فالزيادة في مستوى العمالة والإنفاق الكلي تساهم في تثبيت مستوى الأسعار لأنها تؤدي إلى ادخار جزء من الموارد وحبسها عن السوق مما يحد من تزايد الإنفاق ومن استمرار الضغط على الأسعار ، وإذا كان العكس ارتفاع البطالة و التقليل من الإنفاق الكلي فإن دفع الإعانة للبطالة يؤدي لزيادة الإنفاق الكلي ويمنع من تفاقم الأمور وتردي الأوضاع الاقتصادية من السيئ للأسوأ. وأيضاً هناك حالة يمكن للدولة التدخل مباشرة في السوق لتثبيت أسعار بعض السلع عن طريق دعم أسعار بعض السلع الضرورية<sup>2</sup>.

### III-3-4- تأثير النفقات العامة في توزيع الدخل القومي:

تؤثر النفقات العامة في توزيع الدخل القومي على جميع طبقات المجتمع بأسلوبين ، الأول يراد به أن النفقات العامة يستفيد منها أصحاب الدخل الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على حد سواء، لأن جميع أفراد المجتمع يتمتعون بالخدمات العامة غير القابلة للتجزئة كخدمات الدفاع الخارجي والأمن الداخلي، على الرغم من أن أصحاب الدخل الكبيرة يتحملون الجزء الأكبر من الضرائب لتغطية هذه النفقات ، وهذا تعتبر النفقات العامة وسيلة لنقل جزء من الدخل من أصحاب الدخل الكبيرة لصالح أصحاب الدخل المتوسطة والصغيرة. أما الأسلوب الثاني مفاده أن الطبقات الفقيرة تستفيد من بعض الخدمات العامة أكثر من استفادة الطبقات الغنية منها نفقات المعونة الوطنية و نفقات دعم المواد التموينية وإعانة البطالة، ولهذا تعتبر النفقات وسيلة لنقل جزء من الدخل من الأغنياء إلى الفقراء. وتعتبر الضرائب المباشرة كالضريبة على الدخل وخاصة التي تأخذ بالأسلوب التصاعدي أفضل وسيلة لتحقيق هذا الأثر من استخدام النفقات العامة،

ذلك لأن نصيب أصحاب الدخل الكبيرة من حصيلة الضريبة التصاعديّة أكبر من نصيب أصحاب الدخل المتوسطة والصغيرة أما أصحاب الدخل المتدنية جداً فلا يساهمون بشيء منها<sup>3</sup>. وبهذا الصدد أظهرت

<sup>1</sup> مجدي شهاب ، [2011]، "أصول الاقتصاد العام والمالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص246.

<sup>2</sup> مجدي شهاب ، [2011] ، المرجع السابق ، ص247.

<sup>3</sup> جهاد سعيد خصاونة ، [2010] ، "علم المالية العامة والتشريع الضريبي-بين النظرية والتطبيق العملي-"، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص61-62.

تجارب الدول أن النمو المرتفع في الاقتصاد بدون تدخل فعال للدولة في الخدمات الاجتماعية قد لا يحقق أي تساوي في عملية التنمية الاجتماعية، وفي المقابل هناك دول ذات دخل منخفض نسبياً لديها إجراءات فعالة في القطاع الاجتماعي حققت أوضاع اجتماعية أفضل لأفراد المجتمع<sup>1</sup>.

#### III-4- سياسة الإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة الجزء المكمل والضروري لتمويل الإنفاق العام. وقد تطورت الإيرادات العامة بتطور الفكر الاقتصادي والمالي حيث اقتصرت الإيرادات العامة عند التقليديين على كيفية تزويد الخزنة العامة بالأموال اللازمة لها من أجل تغطية الإنفاق اللازم لقيام الدولة بوظائفها الأساسية. أما في المدرسة الحديثة فبجانب كون الإيرادات العامة أداة للحصول على الأموال العامة، إلا أنها أصبحت أداة مهمة من أدوات السياسة المالية تستطيع الدولة بواسطتها التأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى تزايد أهمية الإنفاق العام كنتيجة ضرورية لتزايد دور الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

#### III-4-1- تعريف الإيرادات العامة:

تعرف الإيرادات العامة "بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة"<sup>2</sup>.

III-4-2- تصنيفات الإيرادات العامة: يمكن تصنيف الإيرادات العامة إلى إيرادات عامة عادية وإيرادات عامة غير عادية<sup>3</sup>.

- الإيرادات العامة العادية: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة و دورية مثل الضرائب، الرسوم، دخل الدومين.

#### أ-الإيرادات الضريبية:

يعتبر هذا النوع من الإيرادات من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة في العصر الحديث. فالضرائب من أهم أدوات السياسة المالية العامة التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ولهذا أخذ مفهوم الضريبة مكانة مهمة في دراسة علم المالية العامة.

<sup>1</sup> ميثم لعبي إسماعيل، [2016]، "المالية العامة-مقايضات الكفاءة والعدالة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص123.

<sup>2</sup> محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص139.

<sup>3</sup> عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص85.

أ-1- تعريف الضريبة:

هي اقتطاع مالي من دخول و ثروات أفراد المجتمع تقوم به الدولة جبرا من أجل تحقيق الخدمات العامة التي تقدمها الدولة دون أن يكون هناك عائد مباشر للفرد.<sup>1</sup> " أو " وهي اقتطاع نقدي جبري نهائي يتحمله المكلف و يقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لمقدرته على الدفع مساهمة منه في الأعباء العامة أو لتدخل الدولة لتحقيق أهداف معينة."

أما السياسة الضريبية فهي: "تعبّر عن مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة ، و تجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.<sup>2</sup> " تستعمل السياسة الضريبية في الأساس كأداة تمويلية لكن بعد أن تخلت الدولة عن حيادها أصبحت تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

أ-2- أنواع الضرائب: يمكن تقسيم الضرائب إلى ما يلي<sup>3</sup>:

✓ الضريبة على الأشخاص و على الأموال : الضريبة على الأشخاص تفرض على الأفراد اعتبارا لوجودهم في الدولة تحت رعايتها ، أما الضريبة على الأموال فتفرض على الأموال و الممتلكات التي بحوزة الأشخاص كأرض أو عقار أو سلع إنتاجية أو سلع استهلاكية أو أوراق مالية (أسهم و سندات).

✓ نظام الضريبة الواحدة و المتعددة: يقصد بهما كالآتي:

- نظام الضريبة الواحدة: يقصد بنظام الضريبة الوحيدة أن تقتصر الضرائب التي تفرضها الدولة على ضريبة وحيدة و إلى جوارها بعض الضرائب القليلة الأهمية.

- نظام الضريبة المتعددة: يعني نظام الضريبة المتعددة إخضاع الممولين لأنواع مختلفة من الضرائب فحسب هذا التعريف تعتمد الدولة على أنواع مختلفة من الضرائب التي يخضع لها المكلفون و من ثم تعدد الضرائب و تختلف الأوعية الضريبية ، يقلل من التهرب الضريبي بحيث إنه إذا افلح الممول من تهرب الضريبة الوحيدة يستحيل عليه التهرب من كافة الضرائب.

✓ الضرائب المباشرة و غير المباشرة: و يمكن تقسيمها من حيث تحمل عبئها إلى ضرائب مباشرة و غير مباشرة.

<sup>1</sup> هشام مصطفى الجمل ، " دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية-بين النظام المالي الإسلامي و المعاصر- " ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2007 ، ص171.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي ، "السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003 ، ص139.

<sup>3</sup> محمد الصغير بعلي و يسرى أبو العلا ، مرجع سبق ذكره ، ص65.

- ❖ الضرائب المباشرة: هي التي تفرض على الوعاء من حيث اكتسابه أو امتلاكه. والوعاء في هذه الحالة ما هو إلا أموال المكلف. ويمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين من الضرائب المباشرة<sup>1</sup>، وهي:
  - ضرائب على الدخل: وهي الضرائب التي تفرض على الأموال عند اكتسابها أي عند دخول الأموال في ذمة المكلف.
  - ضرائب على رأس المال: وهي الضرائب التي تفرض على الأموال عندما يملكها المكلف أي بعد حيازة الأموال وتكوين ثروتها.
- من مزايا الضريبة المباشرة تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي بين أفراد المجتمع لأنها ترتبط مع القدرة على الدفع (ضرائب تصاعدية) وتعتبر من الأدوات الفعالة في إعادة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، ومن عيوبها عدم المرونة الكافية لعدم إمكان التحكم في حصيلتها، ثقل عبئها على المكلف لأنه يشعر بها نتيجة لوضوحها.
- ❖ الضرائب غير المباشرة: ترتبط هذه الضرائب باستخدام الأموال أو إنفاقها ويطلق عليها اسم ضرائب الإنفاق وذلك لكونها تفرض على الدخل بمناسبة إنفاقه، لذا فهي تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة، حيث أنه من الممكن نقل عبئها والدافع للضريبة هو الذي يتحملها مثل، ضريبة المبيعات، الضرائب على الإنتاج، الضريبة على القيمة المضافة، الضرائب على الواردات أو الرسوم الجمركية<sup>2</sup>.
- الضريبة على المبيعات: "تعرف بأنها الضريبة التي تفرض على حجم المعاملات في الاستهلاك والإنتاج والتصدير والاستيراد".
- الضرائب على الإنتاج: وهي ضرائب تفرض على أنواع معينة من السلع المنتجة أو المستهلكة محليا وتسمى بالضرائب الانتقائية على المبيعات، وتفرض من أجل المنفعة المتحققة من الخدمات العامة والهدف منها هو تغطية النفقة أو تكاليف الخدمة مثل ضريبة وقود السيارات أو تذاكر السفر.
- الضريبة على القيمة المضافة: تفرض على الإنتاج في جميع مراحلها. ولكن تصيب القيمة المضافة التي تتمثل بالزيادة في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحلها عن قيمتها في بداية هذه المرحلة. وبعبارة أخرى زيادة قيمة الإنتاج المباع في نهاية كل مرحلة عن قيمته المشتري في بدايتها، وهذه الضريبة تتميز بصعوبة التهرب منها وأنها ذات رقابة عالية ولكن من عيوبها إجراءاتها مطولة ومعقدة.

<sup>1</sup> السيد عطية عبد الواحد ، "مبادئ اقتصاديات المالية العامة"، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2000 ، ص222.

<sup>2</sup> سوزي عدلي ناشد ، "الوجيز في المالية العامة" ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية، 2000، ص180.

➤ الضرائب على الواردات أو الرسوم الجمركية: وتفرض على السلع المستوردة عند دخولها إلى البلاد وتشكل نسبة جيدة من إيرادات الدولة النامية بسبب ارتفاع نسبة الواردات من السلع في تلك البلدان بالإضافة إلى ارتفاع معدل استهلاكها. ويمكن تقسيم الضرائب الجمركية إلى:

- الضرائب القيمة: هي الضرائب التي تفرض على السلعة بنسبة معينة من قيمتها.
- الضرائب النوعية: وهي التي تفرض على السلعة بمقدار معين على الوحدة من السلعة أو وحدة من الوزن أو الحجم. ومن مزايا الضرائب غير المباشرة تتسم بالمرونة الكافية وسهولة دفعها، ولكنها مكلفة من حيث مراقبتها وتحصيلها.

#### أ- أدوات السياسة الضريبية:

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات التي أصبح يعبر عنها في الأدبيات الضريبية "بالإنفاق الضريبي" وهي عبارة عن تخفيضات تمس المعايير الجبائية وتصنف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النفقات الضريبية إلى<sup>1</sup>:

- التخفيضات الضريبية: وتعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة.
- الإعفاءات الضريبية: هي إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب سداده مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة.
- تأجيل مواعيد الدفع.

#### ب- الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية:

إن البحث في الآثار الاقتصادية للضرائب يتناول آثارها بعد استقرارها أي بعد نقل عبء الضريبة واستقرارها على التأثير النهائي. وبما أن السياسة الضريبية المثلى هي جزء من السياسة المالية التي يقصد بها تحقيق أهداف المجتمع فإنه لا بد من دراسة آثار الضرائب الاقتصادية للحكم على سلامة السياسة الضريبية القائمة أو للمساعدة في رسم سياسة ضريبية جديدة. كما أن الضريبة ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر على مجرى النشاط الاقتصادي في المجتمع، وبالتالي فالسياسة الضريبية لا تعمل في فراغ ولذلك فإن الآثار النهائية للسياسة الضريبية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأثر السياسة الإنفاقية، والسياسة الائتمانية وبأسلوب ربط وتحصيل الضرائب. وفيما يلي يتم توضيح هذه الآثار على بعض جوانب الأنشطة الاقتصادية التي تتأثر بالضرائب.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 172-173.

• أثر الضريبة على استعمالات الدخل الفردي وعلى الاستهلاك:

كما هو معروف بأن الدخل الفردي يوجه للإنفاق وللاادخار والضريبة هنا تؤثر هذا التوزيع وبالتالي أعادت استعمالات الدخل. ويتوقف أثر فرض الضريبة على نوع الطبقة التي ينتمي إليها الفرد. فإذا كان الفرد من الطبقة ذات الدخل المرتفع والتي تحرص على الاحتفاظ بمستواها المعيشي ناظرة إلى الادخار كفائض بعد استيفاء كافة حاجاتها الاستهلاكية فإنه من الأرجح أن يدفع الضريبة من الجزء الذي كان موجه للاادخار. أما إذا كان الفرد من ذوي الطبقة الدنيا من الدخول التي لا يكاد دخلها يكفي حاجاتها الضرورية فإنه سيدفع الضريبة على حساب نقص إنفاقها الاستهلاكي بالإضافة إلى ضريبة الإنتاج التي تؤثر بشكل سلبي على استهلاك السلعة لأن الأسعار تزداد<sup>1</sup>.

• أثر الضريبة على توزيع الدخل:

تلعب الضرائب التصاعدية دورا كبيرا في إعادة توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع لصالح الطبقات الفقيرة وذات الدخل المنخفض وبالتالي التقليل من التفاوت في توزيع الدخل أي أن يدفع ذوي الدخول المرتفعة مبالغ أكبر من تلك المفروضة بموجب الضريبة التصاعدية.

• أثر الضريبة على التضخم:

التضخم هو إحدى المشكلات المزمنة في التاريخ الاقتصادي وهو ارتفاع أسعار السلع وذلك من خلال زيادة الضرائب على الإنتاج. وتعتمد السلطات العامة بالحد من ارتفاع الأسعار وذلك من خلال زيادة الضرائب على الإنتاج، وخفض الإنفاق العام أو كلا الوسييلتين والتي تتجه لزيادة الاستهلاك و من ثم تفاقم مشكلة التضخم<sup>2</sup>.

• أثر الضريبة على الاستثمار:

تعتبر الأرباح عائد الاستثمارات، فهي مصدر تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، وبغرض تشجيع الاستثمار تلجأ الدول النامية إلى عدم إرهاب هذه الأرباح بالضرائب، لأن ذلك سيشكل خطرا على النمو اللاحق إلا في حالة ما إذا كان معدل الاستثمار كبير جدا، تلعب الضريبة دورا هاما كأداة للتأثير على ميل الاستثمار لذلك زيادة الضرائب المباشرة، نسبية كانت أم تصاعدية تؤدي إلى تخفيض الاستثمار خاصة تلك الاستثمارات حديثة النشأة لذلك يجب استخدام الضرائب حسب الغرض المنشود والمتمثل في توجيه وتشجيع الاستثمار عن طريق الإعفاءات الضريبية الدائمة والمؤقتة من خلال التخفيضات في مبالغ الضرائب بغية توجيه الاستثمار إلى فروع الإنتاج المرغوب في ترفيتها وتكثيفها وهذا تماشيا مع السياسة الاقتصادية أما الضرائب غير المباشرة فلها أثر بالغ الأهمية فهي

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام ، مرجع سبق ذكره ، ص 93.

<sup>2</sup> عبد الله خبابة ، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

تستخدم كأداة للتخفيض من تكاليف الاستثمار ومن ثم تشجيعه عن طريق الإعفاء والتخفيض من الضرائب على السلع والخدمات، من رسوم على رقم الأعمال ورسوم جمركية عند استيراد السلع الاستثمارية.

• أثر الضريبة على الإنتاج:

إن الضريبة تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الإنتاج وبالتالي أسعار البيع ومهما يكن فإن فرض الضرائب المباشرة يؤدي إلى ارتفاع نفقة الإنتاج وهنا نميز حالتين<sup>1</sup>:

➤ حالة المنافسة الكاملة في السوق فإن المنتج لا يستطيع تعويض ما دفعه كضريبة لزيادة الأسعار في منتجاته عن مستوى الأسعار السائدة في السوق.

➤ أما في حالة ما نجد أن بعض المشروعات تخرج من الصناعة نظرا لنقص أرباحها وبالتالي نقص الإنتاج أي نقص عرض السلع وبالتالي زيادة سعرها وهذا يؤثر بطريقة غير مباشرة على المستهلك وهذه النتائج تعتمد بصفة أساسية على درجة مرونة الطلب فكلما انخفضت مرونة الطلب كلما كان احتمال الرجوع إلى مستوى الربح السابق قبل فرض الضريبة و العكس عندما تكون مرونة الطلب مرتفعة ، أما في الاحتكار فيجب فرض ضرائب مرتفعة كحواجز على السوق.

ويمكن للضريبة أن تمارس آثار توسعية في الإنتاج وهو ما يعرف بالضريبة الحافزة ، وفي هذه الحالة لا تكون الضريبة عبء بل حافز تشجع الإنتاج وتدفع العامل إلى بذل مجهود إضافي قصد تعويض ما اقتطع منه عن طريق الضريبة و يترتب على ذلك زيادة الإنتاج.

• أثر الضريبة على العمالة:

يرتبط حجم العمالة الكلية بحجم الإنفاق الاستثماري وهذا ينجر عليه أن أية ضريبة تعمل على التقليل من الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى خفض العمالة، وتستعمل الضريبة كأداة لتوجيه العمالة ، إذن الضريبة المرتفعة المفروضة على نتائج صناعية معينة ، تنقص من حجم العمالة في تلك الصناعة كذلك الضرائب التي تزيد العمل كضريبة الدفع الجزائي على الكتل الأجرية قد تشجع المؤسسات إلى استعمال الآلات محل اليد العاملة خاصة إذا كان هناك تفاوت في الأسعار الضريبية ، كما أن الضرائب التي تخفض من تكاليف إنتاج سلعة معينة من شأنها أن تعمل على تشجيع العدالة في القطاعات التي تنتج سلعة بديلة و من بين وسائل تدخل الدولة لترقية العمالة هي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص33.

<sup>2</sup> محمد طاقة وهدى العزاوي، "اقتصاديات مالية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص38.

- منح مزايا ضريبية للمؤسسة الصغيرة من أجل تشجيع إحداث مناصب.
  - تخفيض العبء الضريبي على المؤسسات بصفة عامة.
  - التمييز في المعاملة الضريبية عند استيراد تجهيزات الإنتاج، كحالة الإعفاء من الرسوم الجمركية عند الاستيراد
- ب-الرسوم:
- هو " مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة، أو إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد على جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل"<sup>1</sup>.
- وكان للرسوم سابقاً أهمية كبيرة في موارد الدولة، ومع التقدم الاقتصادي فقدت هذه الأهمية نظراً لتحديد الرسم في حدود تكلفة إنتاج الخدمة أو أقل و لكن ومع ذلك مازالت تشكل نسب من الإيرادات العامة يمكن استعمالها كوسيلة من وسائل توجيه الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.
- ج-الدومين (دخل أملاك الدولة):
- "ويقصد به الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء كان ملكية عامة أو خاصة تخضع لأحكام القانون"<sup>2</sup>. ويمكن تقسيم الدومين إلى الدومين العام والدومين الخاص.
- **الدومين العام:** يقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة تخضع لأحكام القانون وتؤدي للنفع وحيث لا يمكن التصرف فيه أو بيعه، ولا يكون محلاً للملك من طرف الأفراد كالطرق، الموانئ، الحدائق العامة...الخ.
  - **الدومين الخاص:** ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة والتي تخضع لأحكام القانون الخاص شأن ملكية الأشخاص ويدر هذا الدومين إيرادات على عكس الدومين العام ويشكل مورداً دائماً للإيرادات العامة ويقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام تبعاً لنوع المال الذي يتكون منه:
- **الدومين العقاري (الزراعي):** يتكون من الأراضي الزراعية والغابات، وهو من أهم أنواع الدومين الخاص ويعرف بالدومين التقليدي، ودخل هذا النوع من الدومين يأتي من ثمن بيع المنتجات أو من الأجرة التي يدفعها المستأجرون.
  - **الدومين الصناعي والتجاري:** يتكون هذا الدومين مما تملكه الدولة من مشروعات صناعية وتجارية أي المشروعات العامة للدولة ذات الطابع التجاري والصناعي.

<sup>1</sup> محمد عباس محززي، مرجع سبق ذكره، ص232.

<sup>2</sup> سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص91.

➤ **الدومين المالي:** يقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية (الأسهم والسندات) المملوكة لها والتي تحصل منها على أرباح تدخل ضمن إيرادات الدولة من أملاكها.

### III-5- الإيرادات العامة غير العادية (القروض العامة):

تعتبر القروض العامة أو ما يطلق عليها بالإيرادات الائتمانية من أهم المصادر حيث تلجأ الدولة إليها وذلك عندما تكون المصادر الأخرى غير كافية لتغطية نفقاتها العامة، وأيضاً من بين المنافذ الأساسية للدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة ويعتبر إحدى أدوات السياسة المالية للدولة. قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل الدولة على الأموال المطلوبة، وفي الوقت نفسه لا يستقطع شيئاً من إيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات، وتلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين:

- حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصى.
- الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين.

### III-5-1- تعريف القروض العامة:

"هي مبالغ من الأموال سواء كانت نقدية أو عينية تدفع للدولة أو لأحد أشخاص القانون العام من وحدات اقتصادية محلية أو أجنبية وبصورة اختيارية وبموجب عقد يستند إلى تصريح مسبق من قبل السلطة التشريعية تتعهد الدولة بدفع فوائد على مبلغ القرض وسداد أصل القرض"<sup>1</sup>.

### III-5-2- أنواع القروض:

تعدد صور وأشكال القروض ويمكن النظر إليها من عدة زوايا:

أ- من حيث فترة السداد: وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- قروض قصيرة المدى: لا تتعدى فترة سدادها سنة واحدة.
- قروض متوسطة المدى: تكون فترة تسديدها بين 2-7 سنوات.
- قروض طويلة المدى: تكون فترة تسديدها من 7 سنوات فما فوق.

ب- من حيث استعمالها: تنقسم إلى قسمين:

- قروض استهلاكية: توجه لتغطية الاستهلاك من المواد الغذائية وغيرها.
- قروض استثمارية: توجه لتكوين رأس المال وخلق استثمارات جديدة.

<sup>1</sup> خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية ، "أسس المالية العامة" ، داروائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، عمان ، 2007 ، ص 239.

ج- من حيث مصدر الحصول عليها: تنقسم إلى قسمين:

- القروض الداخلية: تنقسم إلى قرض حقيقي وقرض ظاهري:

- القرض الحقيقي: هو القرض الذي تحصل عليه الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين فوق أراضيها، وتمثل تلك المدخرات جزءاً من القوة الشرائية الحالية في الاقتصاد وبالتالي تؤدي إلى حدوث انخفاض في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- القرض الظاهري: هو اقتراض الدولة من البنك المركزي، وهو أن يدفع البنك المركزي مبالغ من الأرصدة المجمدة لديه للحكومة مقابل سندات دين تصدرها الحكومة.

- القروض الخارجية: يكون هذا حين تقترض الدولة من وحدات اقتصادية أجنبية، وفي العادة

تلجأ الدولة لهذا النوع من الاقتراض حين لا تكفي المدخرات المحلية لتمويل المشروعات التي تسعى الدولة في إقامتها وذلك لتحقيق أهداف التنمية.

هذه القروض تساعد الدولة في الحصول على عملات أجنبية تتمكن بها من شراء سلع وخدمات من الخارج. يتم دفع القرض وفوائده بالعملات الأجنبية. قد تثير مشكلات بين الدائن والمدين حين تعجز الدولة عن سداد الدين وعدم الوفاء بالتزامها وهنا قد يتم اللجوء إلى القانون الدولي لحلها. وأحياناً تتدخل الدولة الدائنة في الشؤون الداخلية للدولة المقترضة. إذا استخدم القرض الخارجي في أغراض استهلاكية فإنه سوف يشكل عبئاً على الاقتصاد بدلاً من أن يكون وسيلة هامة للتنمية.

### III-5-3- الآثار الاقتصادية لسياسة القروض العامة:

إن الدول لا تلجأ للقروض العامة إلا بمجموعة من العوامل تختلف من دولة إلى أخرى فقد تكون القروض العامة لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة أو من أجل التأثير في البنية الاقتصادية وتسريع النمو الاقتصادي، أو لتمويل مشاريع تنموية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية مثل هذه المشاريع وينجم عن القروض آثار متعددة من أهمها:

#### أ- الأثر على التضخم:

تؤدي القروض العامة إلى التضخم عن طريقتين:

- ✓ يؤدي إلى تدهور الإنتاج الوطني وزيادة النفقات العامة غير المنتجة وهذا يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار.
- ✓ أن تلجأ الدولة إلى تسديد التزاماتها عن طريق الإصدار النقدي والذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود وبالتالي إلى ارتفاع مستوى الأسعار.

ب- الأثر على الاستهلاك والادخار:

تؤثر القروض العامة على الاستهلاك والادخار من خلال ما تؤديه من إعادة لتوزيع الدخل الوطنية حيث يتم هذا التوزيع وذلك لصالح الميل للادخار على حساب الاستهلاك والسبب راجع إلى التسهيلات التي تقدم للمدخرين من أجل الاكتتاب في السندات وهذا ما يؤدي إلى زيادة الميل للادخار وانخفاض الميل للاستهلاك.

ج- الأثر على توزيع الدخل الوطني:

تؤدي القروض العامة إلى سوء توزيع الدخل الوطني وذلك من خلال:

- ✓ أن التضخم في حد ذاته يساعد على سوء توزيع الدخل الوطني فيزداد الغني غنى و يقل الأغنياء، ويزداد الفقير فقرا ويزداد عدد الفقراء.
- ✓ أن حملة السندات الحكومية من الطبقات الغنية وأن نفقات خدمة القرض وسداده تمويل عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة التي تتحمل الطبقات الفقيرة عبأها الأكبر فيزيد ذلك من سوء توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع.

د- الأثر على الأجيال القادمة:

تؤدي القروض العامة من زيادة العبء الضريبي على أبناء المجتمع لزيادة الجزء الثابت من إيرادات الميزانية والذي يجب أن يخصص لتسديد نفقات خدمة الدين، الحقيقة أن القروض العامة ضرائب مؤجلة يقع عبؤها على الأجيال القادمة.

IV- سياسة عجز الموازنة.

تواجه جميع الدول على مستوى العالم المتقدم والنامي مشكلات متزايدة في عجز الموازنة العامة، وقد أصبح مقبولا و مسلما به، بعد أزمة الكساد العالمي بفعل اعتناق أفكار جون ماينار كينز التي تؤمن بوجود عجز الموازنة العامة.

1-IV- تعريف عجز الموازنة:

ويعبر عجز الموازنة عن ذلك الوضع الذي تكون فيه النفقات العامة للدولة أكبر من الإيرادات العامة<sup>1</sup>. وهناك عجز مقصود، وهو ذلك العجز الذي تحدثه الدولة بمحض إرادتها. بالإضافة إلى أن هناك عجز غير مقصود... وقد اعتمد الفكر الكينزي سياسة العجز المقصود بشكل مؤقت، لأن تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي يقتضي أن تكون الميزانية العامة ذات تأثير إيجابي على الكميات الاقتصادية الكلية، وهكذا تساهم

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، مرجع سابق، ص 201.

سياسة عجز الموازنة في زيادة الإنتاج من خلال النفقات الاستثمارية العامة، وتشغيل الموارد العاطلة، وزيادة القدرة الشرائية للأفراد، وأخيرا زيادة مستوى استهلاك العائلات<sup>1</sup>.

فالفكر الكلاسيكي يرفض فكرة وجود عجز في الموازنة، لإيمانه بفكرة التوازن السنوي للموازنة العامة للدولة (التوازن الحسابي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة سنويا). وهذا مبدأ من المبادئ الأساسية للفكر المالي التقليدي. ويبرر الفكر المالي التقليدي وجهة نظره على النحو التالي<sup>2</sup>:

في حالة وجود عجز في الموازنة العامة، تحاول الدولة تغطيته إما بالاقتراض أو زيادة الإصدار النقدي الجديد، وكلاهما ضار بالاقتصاد القومي، فالإقتراض يمثل عبئا على الأجيال القادمة، ويؤدي إلى زيادة النفقات وذلك عند تاريخ تسديد أقساط الفوائد، أما الإصدار النقدي فيؤدي إلى التضخم وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود.

أما في حالة وجود فائض في الموازنة العامة فإن لذلك أيضا مساوئه من نواحي عدة، فوجود الفائض يعني هناك تعسفا من جانب الحكومة في فرض الضرائب. ويمثل الفائض قدرا من حصيلة الضرائب يفوق احتياجات الدولة مما يجعلها تزيد من نفقاتها، وقد لا تكون أوجه هذه النفقات ضرورية، وبذلك تصبح أعباء دائمة في المستقبل وسببا في توليد العجز في الموازنة العامة.

من ناحية أخرى، فإن وجود فائض في الموازنة العامة، يدفع النشاط الاقتصادي الخاص والعام نحو الانكماش، حيث يقل مستوى النفقات العامة على مستوى الإيرادات العامة التي تمثل اقتطاع من مداخيل الأفراد. وينتج عن مبدأ توازن الموازنة العامة في الفكر المالي التقليدي نتيجتان<sup>3</sup> هما:

- ✓ أنه يجب عدم الاعتماد على الإيرادات العامة غير العادية (وهي القروض العامة والإصدار النقدي الجديد) من أجل تغطية النفقات العامة التقليدية.
- ✓ أنه يجب عدم زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة.

لقد سيطرت ثلاثة أفكار على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، في مجال الفكر المالي وهي محدودية دور الدولة في النشاط الاقتصادي أي ما يعرف بالدولة الحارسة، مبدأ حيادية المالية العامة ومبدأ التوازن الحسابي للموازنة.

<sup>1</sup> نعيي أحمد، السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، العدد 12، 2005، ص 143.

<sup>2</sup> محمد حلمي الطواي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 47.

<sup>3</sup> باغوس عبد القادر، دراسة تحليلية لعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال العام 1986-1997 رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1998-1999 ص 2.

2-IV- أسباب عجز الموازنة: يمكن تقسيم أسباب عجز الموازنة إلى مجموعتين<sup>1</sup>:

1-2-IV- مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام: وتتمثل في:

- اعتماد نظرية العجز المنظم، وهي نظرية تعبر عن أفكار كل من " اليندال " و " كينز " و " ميردال " وتعتمد هذه النظرية على زيادة الإنفاق العام خلال الأزمات الاقتصادية ، وبالأخص في فترة الكساد الاقتصادي، وتحدث هذه الزيادة آثار مباشرة على الدخل القومي، وتكون إيجابية ، وذلك لأن الجهاز الإنتاجي بالدول المتقدمة يتميز بالمرونة ووجود طاقات عاطلة يمكن استغلالها وتنشيطها. ويؤدي استعمال الزيادة في الإنفاق العام من أجل محاربة الكساد الاقتصادي إلى زيادة التشغيل ، وقد ينتج عن الزيادة في الإنفاق العام الزيادة في التضخم ولكن هذه النظرية تؤكد بأن التضخم لا يعتبر خطيرا طالما الاقتصاد يشغل في حدود دون مستوى التشغيل الكامل. وتعمل الزيادة في الدخل القومي على زيادة الإيرادات الضريبية على المداخيل والأرباح ، وهو ما يؤدي إلى القضاء على العجز في الموازنة العامة مستقبلا.

- زيادة حجم الدولة وزيادة مجالاتها ودورها في النشاط الاقتصادي.

2-2-IV- مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية:

وتظهر هذه العوامل بشكل واضح في الدول النامية ويمكن أن نذكر منها :

✓ ارتفاع التهريب الضريبي بسبب اتساع حجم الاقتصاد الموازي، وكذا نقص التأهيل بالنسبة إلى الإدارة الضريبية.

✓ كثرة الإعفاءات الإمتيازات الضرورية دون أن يقابلها اتساع في الأوعية الضريبية أي في حجم المداخيل الخاضعة للضريبة.

3-IV- أنواع عجز الموازنة:

هناك عدة أنواع لعجز الموازنة أهمها<sup>2</sup>:

1-3-IV- العجز الجاري: وهو عبارة عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب

تمويله بالإقراض، ويقاس العجز الجاري بالفرق بين إجمالي النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية.

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، مرجع سابق ص 205-206.

<sup>2</sup> حمدي أحمد العناني ، مرجع سابق ص 143.

IV-3-2- العجز الشامل: وهو عبارة عن مجموعة العجز المتعلقة بالقطاع الحكومي من حكومة مركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات التابعة للدولة.

#### IV-4- طرق تمويل عجز الموازنة:

هناك عدة مصادر لتمويل العجز في الموازنة، يمكن تقسيمها بشكل عام إلى مصادر التمويل الخارجي و التمويل المحلي<sup>1</sup>، ولكل نوع من هذه الأنواع آثار مختلفة يتركها.

#### IV-4-1- مصادر التمويل الخارجي:

يمكن أن تأخذ المصادر الخارجية لتمويل العجز شكل منح أو قروض ميسرة، أو تفضيلية أو إقراض تجاري، حيث يمكن أن تأخذ المنح شكلاً نقدياً أو شكل مساعدات سلعية. تباع هذه السلع محلياً وتستخدم المحصل عليها لتمويل العجز وتكون هذه المنح مخصصة لاستكمال بعض المشاريع. أما القروض الميسرة أو التفضيلية، فتتميز بكون معدلات سماح طويلة نسبياً وبطول فترة السداد، وتمنح من قبل الدول أو المؤسسات المالية، وفي معظم الحالات تخصص لمشاريع معينة، أما القروض التجارية فتمنح بالأخص من طرف البنوك التجارية الأجنبية وقد تمنح لأغراض محددة أو غير محددة.

#### IV-4-2- مصادر التمويل المحلي:

ويمكن للدولة تمويل عجز الموازنة عن طريق مصادر التمويل المحلي. سواء عن طريق الإقراض من الجمهور أو المؤسسات المصرفية وعموماً يمكن التفرقة بين نوعين من الإقراض المحلي<sup>2</sup>.

✓ **الإقراض من المصرف المركزي:** ليس للإقراض من البنك المركزي تأثير انكماشى مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطراً لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى يقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة، ومن هنا يقال بأن الإنفاق المحلي المصحوب بالإقراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلي.

✓ **الإقراض من البنوك التجارية:** تأتي هذه الطريقة للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العام التي تصدره الخزينة العامة للبنوك التجارية. عندما يكون للبنك التجاري احتياطات زائدة فلن يكون لهذا التمويل آثار على الطلب الكلي، ويكون للإنفاق الحكومي الممول آثاراً توسعية شبيهة بالإنفاق الممول من البنك المركزي.

<sup>1</sup> الفارس عبد الرزاق ، الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام ( دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية ) ، بيروت، مركز دراسة الوحدة العربية، 1997 ص 132.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ص ، 133-134.

أما إذا لم يكن للبنوك التجارية احتياطات زائدة فإن اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سيكون على حساب الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص.

ومما سبق يتضح أن السلطة المالية تعتمد في تمويل عجز الموازنة على المصادر الداخلية والخارجية. وتتأثر جل هذه المصادر بقرارات السلطة النقدية وهذا ما يؤكد على الارتباط الوثيق بين السياستين المالية والنقدية و لذلك يطلب الأمر للتنسيق بينهما وهو ما سنتطرق إليه فيما بعد.

### المبحث الثالث: أساس التنسيق بين السياستين النقدية والمالية:

إذا كانت كل من السياسة النقدية والسياسة المالية تلعب دورا هاما في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فهذا لا يعني أنها بمنعزل عن بعضها البعض، فهناك مجال كبير للتعاون والترابط بين السياستين وبقية السياسات فهي ضرورة حتمية وموضوعية، ومنشأ ذلك كله هو التأثيرات المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية، ومن خلال ذلك سنحاول إظهار طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية في هذا المبحث.

#### 1- تحديد فاعلية السياستين النقدية والمالية من المنظور النقدي:

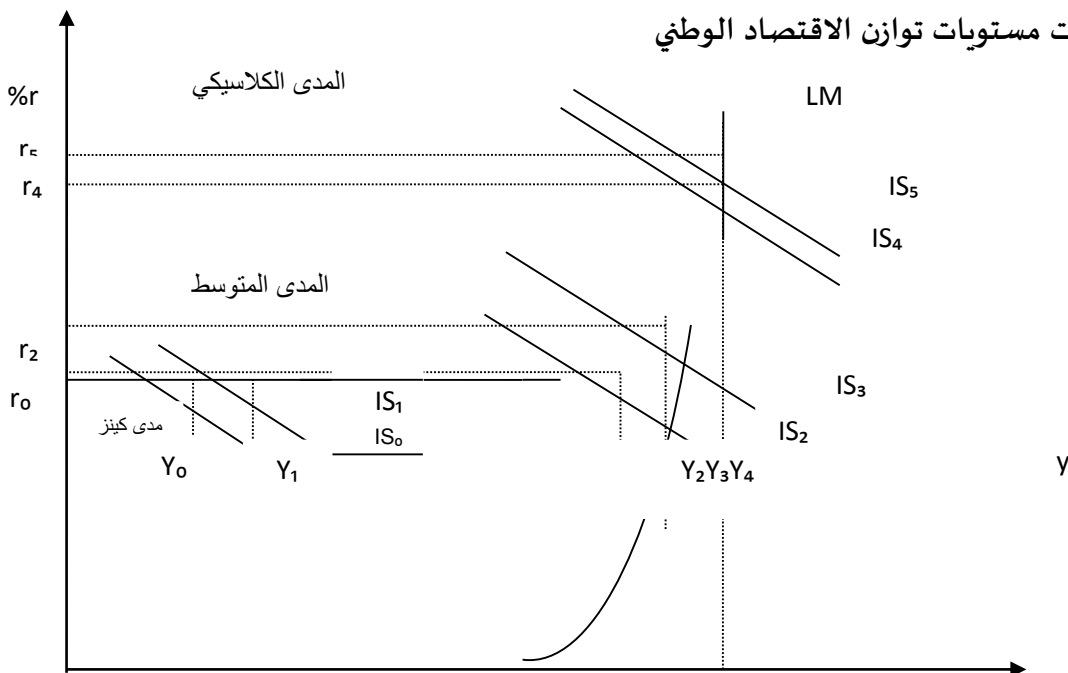
تعتبر فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية تبعا لمرونة كل من منحى الاستثمار والادخار (IS) ومنحى العرض والطلب على النقود (LM) وتعني بالسياسة النقدية من وجهة النظر النقدية هي استخدام عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، أما السياسة المالية فهي تعبر عن آلية عمل الإيرادات والنفقات العامة للدولة<sup>1</sup>.

#### 1-1- السياسة المالية:

يلاحظ من الشكل أدناه أنه إذا قطع المنحى (IS) المنحى (LM) وفي المجال الكنتزي حيث مصيدة السيولة ومستوى الدخل منخفض فإن السياسة المالية تكون فعالة أكثر بزيادة مستوى الدخل، فإذا زاد الإنفاق الحكومي أو انخفضت الضرائب أو تم تطبيق السياستين معا ترتب على ذلك انتقال منحى (IS) إلى اليمين، من (IS<sub>0</sub>) إلى (IS<sub>1</sub>).

<sup>1</sup> عمر الصخري ، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 6، 2008، ص 262-263.

الشكل رقم (14): بعض احتمالات مستويات توازن الاقتصاد الوطني



المصدر: أسامة بشير الدباغ و أثيل عبد الجبار الجومر، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2003، ص222.

وكنتيجة لذلك سيرتفع مستوى الدخل ( $y$ ) من ( $y_0$ ) إلى ( $y_1$ )، ولتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي فإنه من الضروري الاقتراض من الجمهور إلا أننا افترضنا أن عرض النقود ثابت خاصة وأن الأرصدة النقدية المخصصة للمضاربة تكون متوفرة بكثير، وبالتالي سيقبل الجمهور إقراض الحكومة من هذه الأرصدة النقدية العاطلة، ومما تجدر ملاحظته هنا هو أن زيادة الإنفاق الحكومي، في المجال الكنزي، لم تؤثر نهائياً على معدل الفائدة، وبالتالي فإن الاستثمار سيبقى بدون تغيير.<sup>1</sup>

أما إذا تقاطع المنحنى ( $IS$ ) مع المنحنى ( $LM$ ) في المدى المتوسط فإن السياسة المالية تصبح فعالة في زيادة مستوى الدخل لكن فعاليتها تكون أقل مما هي عليه في المجال الكينزي، فإذا زاد الإنفاق الحكومي (تمول هذه الزيادة عن طريق بيع السندات إلى الجمهور لأننا لازلنا نفترض بأن عرض النقود ثابت). فإن المنحنى ( $IS$ ) سينتقل من ( $IS_2$ ) إلى ( $IS_3$ ) و يترتب عن ذلك زيادة مستوى الدخل من ( $y_2$ ) إلى ( $y_3$ ) وترتفع الفائدة من ( $r_2$ ) إلى ( $r_3$ ) و بالتالي سينخفض الاستثمار قليلاً.

<sup>1</sup> أسامة بشير الدباغ و أثيل عبد الجبار الجومر، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2003، ص222.

أما في المدى الكلاسيكي، فإن السياسة المالية لا تكون فعالة إطلاقاً فالسياسة المالية التي تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) من (IS<sub>4</sub>) إلى (IS<sub>5</sub>) لا تؤثر بتاتا على مستوى الدخل بل يبقى الدخل ثابتاً عند المستوى (Y<sub>4</sub>). كما أنه في المدى الكلاسيكي فإن الطلب على النقود بدافع المضاربة يكون معدوماً.

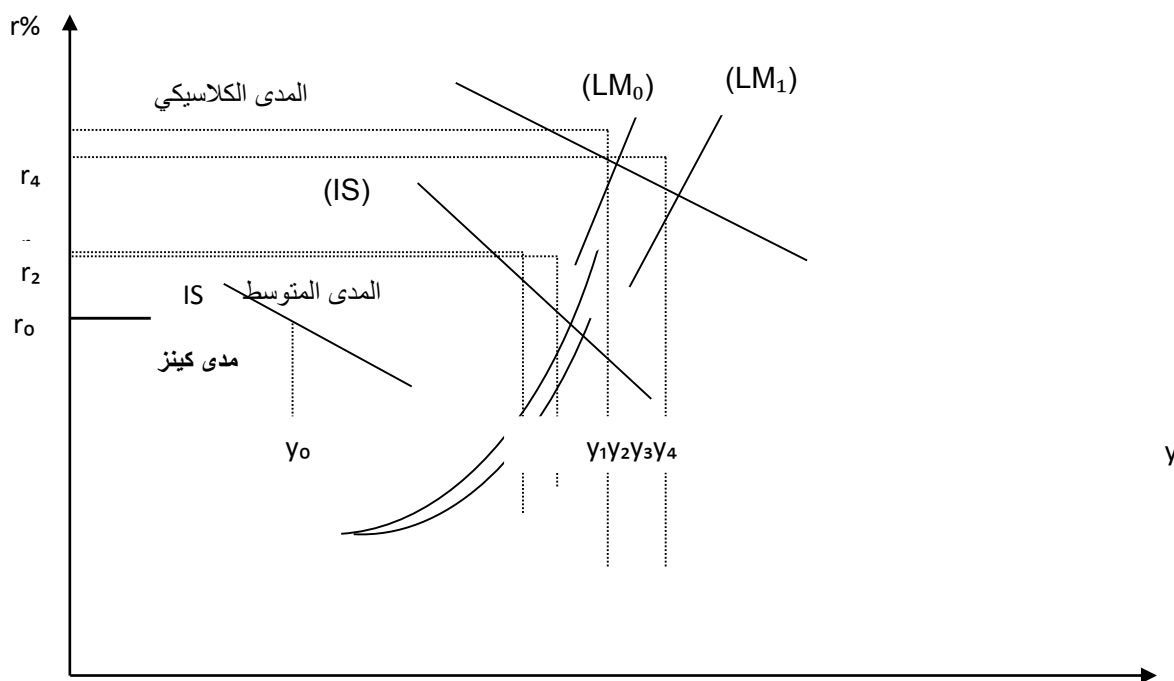
وبالتالي فإن الطريق الوحيد الذي يسمح للحكومة بالاقتراض لتمويل الزيادة في إنفاقها هو بيع السندات لأن ارتفاع معدل الفائدة سوف يشجع الأفراد على الاقتراض عوضاً من الاستثمار في البضائع الرأسمالية، وبالتالي فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي سوف يقابله انخفاض معادل في الاستثمار مما يترك مستوى الدخل بدون تغيير.

#### 2-1- السياسة النقدية:

نلاحظ من الشكل أدناه أن السياسة في المدى الكينزي لا تكون فعالة في تغيير مستوى الدخل، حيث مادام الاقتصاد الوطني في مصيدة السيولة، فإن الزيادة في عرض النقود ستكون كلها على شكل أرصدة نقدية عاطلة بسبب توقع ارتفاع الفائدة. وبالتالي فإن التغيير في عرض النقود لا يغير من مستوى الدخل. أما إذا كان الاقتصاد الوطني في المدى المتوسط فإن السياسة النقدية ستكون فعالة في زيادة مستوى الدخل ويلاحظ من الشكل أدناه أن زيادة عرض النقود أدى إزاحة منحنى (LM) من (LM<sub>0</sub>) إلى (LM<sub>1</sub>) وترتب على ذلك تغير في مستوى الدخل من (Y<sub>1</sub>) إلى (Y<sub>2</sub>).

وحتى يزداد مستوى الدخل كنتيجة لزيادة عرض النقود. على هذا الأخير (عرض النقود) أن يؤثر في الاستثمار من خلال تخفيضه لمعدل الفائدة، ويلاحظ من الشكل أن زيادة عرض النقود أدت إلى تخفيض معدل الفائدة مما سمح للاستثمار بالارتفاع فارتفع الدخل تبعاً لذلك.

الشكل رقم (15): فعالية السياسة النقدية وفقا لنموذج (IS-LM)<sup>1</sup>



المصدر: عمر الصخري ، مرجع سبق ذكره، ص 265.

أما في المدى الكلاسيكي، فإن السياسة النقدية تصبح فعالة تماما في تغيير مستوى الدخل وفعاليتها هنا تكون أكبر مما كانت عليه في المدى المتوسط فنلاحظ من الشكل أعلاه أن زيادة عرض النقود أدت إلى نقل منحنى (LM) من (LM<sub>0</sub>) إلى (LM<sub>1</sub>) فانتقل بذلك مستوى الدخل من (Y<sub>3</sub>) إلى (Y<sub>4</sub>). ومما تجدر الإشارة إليه هو أنه لا يوجد طلب على النقود لأجل المضاربة في المدى الكلاسيكي وبالتالي فإن الزيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى زيادة الإنفاق ويترتب على ذلك ارتفاع مستوى الدخل إلى (Y<sub>4</sub>)<sup>2</sup>.

## II- شروط التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

إن الهدف الأساسي من إجراء التنسيق بين السياسة المالية والنقدية هو الرفع من الأداء الاقتصادي الكلي في الأجل الطويل وذلك عن طريق تحقيق أهداف كل سياسة، فالسياسة النقدية تهدف إلى تحقيق استقرار في مستوى الأسعار وتقوية البنك المركزي وتحقيق استقلالته، أما السياسة المالية فهي تهدف إلى تحقيق تكاليف

<sup>1</sup> مبارك عبد المنعم محمد، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية،الدار الجامعية ،بيروت، بدون تاريخ ،ص 275.

<sup>2</sup> عمر الصخري ، مرجع سبق ذكره، ص 265.

خدمة الدين العام بالإضافة إلى أهداف اقتصادية أخرى. ولتحقيق التنسيق بين السياستين يهدف تحقيق الأهداف المشار إليها يشترط توفر<sup>1</sup>:

- وضوح السياسة النقدية والمالية، حيث يشترط أن تكون كلا السياستين واضحة وموضوعة بدقة حتى تستطيع كلا من السلطتين النقدية والمالية أن ينساقا بين سياستهما حتى لا تعرقل ضعف أي سياسة مسيرة الأخرى، كما أن التنسيق الكفاء بين السياسة المالية والنقدية يشترط فعالية السياستين وهو شرط ضروري ليكونا معا برنامجا قويا يتمتع بالوصول إلى المصدقية لكلا السياستين.

- المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات، حيث يتطلب التنسيق بين السياستين المشاركة الكاملة بين السلطة النقدية والمالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، لأن التعارض والتضارب بين السياستين من شأنه أن ينقص من مصداقية هذه السياسات أمام الوحدات الاقتصادية، ولذلك فعلى البنوك المركزية أن لا تتخذ سياسة نقدية تعارض السياسات الأخرى ويجب أن تكون بنفس اتجاهها، فعلى سبيل المثال فيجب التركيز على إعادة تشكيل السياسة المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة و الانضباط المالي.

### III-أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية:

إن العمليات النقدية والمالية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، فإن التنسيق والجمع بينهما يصبح أمرا ضروريا وملحا لتفادي التعارض مع بعضها بصورة تضعفهما وفي نفس الوقت تمنع السلطة الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ومن بين الأسباب التي ساهمت و شددت على ضرورة التداخل والتكامل بين السياستين، نذكر أهمها<sup>2</sup>:

- توجيه الانتقاد للسياسة النقدية بالضبط للبنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، وهذا يعني أنه تم توجيه اللوم إلى السياسة النقدية في الحالة الأولى و إلى السياسة المالية في الحالة الثانية وهو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون الأخرى.

- يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لا بد أن يتم استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض، أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، [2005]، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص261.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، [2013]، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، المرجع السابق، ص113-114.

أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص، وهذا يعني وجوب الاعتماد على السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار والتحكم في معدل الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- عندما لا يكون العمل للسياستين واحداً وفي نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث اضطرابات اقتصادية إذا ما قامت السياسة المالية على حدى وسلكت السياسة النقدية طريقاً مخالفاً ومستقلاً، وهذا ما يحدث عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة وتتضاد كل حكومة بسياسة مخالفة لحكومة أخرى.

- لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن تتحمل الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم ولا بد من تكامل السياسة المالية في هذه الأمور إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب، ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية، فيجب تدخل أدوات السياسة المالية لاستيعاب الأرصدة النقدية التي يعجز القطاع العائلي وقطاع الأعمال عن استثمارها عن طريق أداة التمويل بالعجز التي يجب أن تكون مرنة لتتولى بسرعة ضبط المعروض النقدي في الأسواق المالية<sup>1</sup>.

بينت التجارب العملية أنه عندما سادت حالة الكساد في فترة السبعينات في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول إلى استخدام كل من السياستين معا للخروج من هذه الأزمة، كما بينت التجارب أيضاً أن السياسة النقدية التوسعية وحدها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نوع من الانتعاش في الاقتصاد، غير أنها تصل إلى درجة عدم القدرة في الحالات الأخرى وبهذا أدركت الحكومات ضرورة إتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية. إن التنسيق بين السياستين من حيث الاتجاه والتوقيت يصبح من الأمور الضرورية ولا يمكن للدولة أن تهمل ذلك لأن التفاضل عن ذلك يعني تفويت الفرصة على تلك الدولة لتحقيق ما تنشده من أهداف<sup>2</sup>، وعليه يجب مراعاة مجموعة من العوامل في تحديد المزيج والتنسيق بين السياستين نذكر منها<sup>3</sup>:

- خصائص المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من ركود أو كساد أو انتعاش وازدهار، وأهمها اتجاهات الطلب الكلي والإنتاج والأسعار والبطالة وميزان المدفوعات الخارجية، أي المزيج يجب أن يتغير مع تغير الحالة الاقتصادية والسياسية.

- الفترة الزمنية التي يحتاجها تغير أو تعديل كل من السياستين، فقد يتطلب الأمر مثلاً تغيير الإنفاق الحكومي والضرائب فترة أطول من تغيير كمية النقود في التداول أو أسعار الفائدة بالنظر لما يحتاجه من موافقات تشريعية.

<sup>1</sup> جمال بن دعاس، [2007]، "السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي - دراسة مقارنة -"، المرجع السابق، ص351.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، [2013]، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، المرجع السابق، ص114.

<sup>3</sup> نزار سعد الدين العيسى، [2001]، "مبادئ الاقتصاد الكلي (كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق)"، الطبعة الأولى، الدارالعلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص352.

## خاتمة الفصل:

لقد تطور مفهوم التنسيق بين السياستين بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة، ففي ظل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطات النقدية يتمثل في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار. وبعد حدوث أزمة الكساد الكبير (1929) وتراجع أهمية التحليل الكلاسيكي بسبب عجز النظرية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة بفعالية، ظهر إلى حيز الوجود النظرية الكثرية التي تولت تشخيص هذه الأزمة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها.

والطرح الموالي بين أهمية كل سياسة من خلال الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه والاختلال الذي ستواجهه، حيث كانت النظرية النقدية التقليدية تفضل استخدام السياسة النقدية لمعالجة المشاكل الاقتصادية في فترات الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني، في حين اعتمدت النظرية الكثرية على السياسة المالية لأنها أكثر نجاعة من السياسة النقدية التي لا يمكن أن تؤثر في إحداث التوازن الاقتصادي الكلي، خاصة في فترات الكساد حيث لا يمكن أن تؤثر في سعر الفائدة في منطقة فخ السيولة، لذلك يرى كينز أفضلية السياسة المالية في معالجة الركود، ويمكن استخدام السياسة النقدية في فترة التضخم عن طريق التحكم في المعروض النقدي من قبل تدخل السلطات النقدية (البنك المركزي).

إن استعمال السياستين النقدية والمالية يتطلب مهارة في التنسيق والملائمة بغية التأثير على النشاط الاقتصادي، سواء كان يعاني هذا الوضع من الضغوط التضخمية أو الركود. فعندما تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية لتخفيض حجم الإنفاق من أجل تقليص حجم الطلب الكلي - حالة التضخم - فسيترتب عن ذلك حدوث البطالة، والعكس تماماً عندما تزيد الحكومة من حجم الإنفاق أو تخفيض الضرائب بغية رفع حجم الطلب الكلي - حالة كساد - حيث تظهر مشكلة ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن ثم تظهر بوادر التضخم من جديد، وهذا ما يعرف بمنحنى "فيلبس" الذي يحلل إشكالية الاختيار بين البطالة والتضخم.

## الفصل الثالث

دراسة تحليلية لواقع السياستين المالية والنقدية في

الجزائر

مقدمة:

عرفت الجزائر تسطير العديد من البرامج التنموية وتطبيق مجموعة من الإصلاحات كان الهدف منها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع انخفاض أسعار البترول التي انعكست سلبا على أداء الاقتصاد الوطني.

سيتم خلال هذا الفصل تحليل لتطور أدوات السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، فقد تميزت هذه الفترة بفصل السياسة النقدية عن السياسة المالية وبالتالي اتخذت كل سياسة مكانتها التنموية الطبيعية.

حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى تطور أدوات السياسة النقدية من خلال قانون النقد والقرض وكذلك عرض لتطور مختلف الأدوات كسعر إعادة الخصم والاحتياطي الإجمالي، وقد خصص المبحث الثاني لتطور أدوات السياسة المالية الممثلة في الإنفاق العام، الإيرادات العامة، والموازنة العامة، كم خصص المبحث الثالث لدراسة تطور واقع التضخم في الجزائر في عدة مراحل زمنية.

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 1990-2019:

بينت المادة 55 من قانون النقد والقرض خلال هذه الفترة مختلف أهداف السياسة النقدية، من خلال تحديد مهام البنك المركزي في مجالي النقد والقرض والصرف وهذا من أجل الحفاظ على استقرار النقد الداخلي والخارجي، مع توفير أحسن الشروط لتحقيق نمو مرتفع للاقتصاد الوطني والإبقاء على هذا الارتفاع بدعم الطاقات الإنتاجية الوطنية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وتماشيا مع متطلبات التحول إلى نظام اقتصاد السوق، قام بنك الجزائر في مجال إدارة السياسة النقدية بإحداث نقلة نوعية، وهذا من خلال الانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتخلي تدريجيا عن الأدوات النقدية المباشرة، حيث سنقوم في هذا المبحث بعرض لمختلف أهم الأدوات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لضبط الوضع النقدي والتحكم فيه.

1- الإطار التنظيمي والقانوني لتطور أهداف السياسة النقدية

1-1- قانون النقد والقرض ( 10-90 ):

تم إنشاء هذا النظام كمحصلة لمجموعة من الإصلاحات السابقة التي باشرتها السلطات النقدية في الجزائر بدءا بالقانون ( 86 - 12 ) المؤرخ في 19/08/1986، ثم سنة 1988 ممثلة في القانون ( 88 - 01 ) الصادر في 12/01/1988 وكذا الانتقال نحو اقتصاد السوق وتحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه، كما جاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي وتنظيمه، وقد شمل القانون كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض.<sup>1</sup>

من ناحية التطور التاريخي حدد الإطار القانوني لعمليات بنك الجزائر بواسطة القانون ( 90 - 10 ) المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.<sup>2</sup> وتم إنشاء هذا النظام بغية إلغاء التعدد الذي كان سائدا آنذاك في مراكز السلطة النقدية في الجزائر حيث تم وضع هذه السلطة في يد هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض، وكذا للفصل بين الدائرتين النقابية والحقيقية والنقدية والمالية وأخيرا بين دائرتي الميزانية والقرض، وكان لقانون النقد والقرض ( 90 - 10 ) مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:<sup>3</sup>

- السماح بإنشاء مصارف أجنبية أو وطنية وذلك من أجل جلب الاستثمارات الخارجية وتشجيعها.

- رد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة العليا في تسيير النقد والقرض -

- إعادة تقييم العملة الوطنية بما يخدم الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> محمد راتول وصالح الدين كروشي : مرجع سابق 98

<sup>2</sup> بنك الجزائر التقرير السنوي 2008 ، مرجع سابق ،ص 179

<sup>3</sup> بلعزور بن علي وكنوش عاشور : دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية ، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية

كلية العلوم الانسانية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 20 و30 نوفمبر 2004 ، ص 08

- البحث عن مرونة نسبية لتحديد سعر الفائدة من طرف البنوك
  - القضاء على التداخلات الإدارية في القطاعين المصرفي والمالي.
  - إنشاء سوق نقدية حقيقية أو ما يسمى بالبورصة.
- إن قانون النقد والقرض ( 90-10 ) من خلال المادة رقم (11) والتي نصت على أن بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي<sup>1</sup>، هذا يبين أن القانون المتعلق بالنقد والقرض أعطى للهيئة النقدية كل الاستقلالية والتي تعتبر مكسبا يتمتع به بنك الجزائر وهذا من خلال الفصل بين وزارة المالية ومجلس الإدارة، بهدف خلق انسجام وتحقيق التنسيق بين الهيئتين والذي يبقى متوقفا على مدى كفاءة بنك الجزائر في تحقيق أهداف السياسة النقدية<sup>2</sup>، حيث نصت فيها المادة 55 من قانون النقد والقرض على أن مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض والصرف تتمثل فيما يلي<sup>3</sup>:
- الحفاظ على استقرار سوق الصرف، والسهرة على حسن إدارة وتسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج.
  - السهر على ضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد بما في ذلك الحفاظ على إنماء كل الطاقات الإنتاجية المحلية، مع توفير أحسن الشروط للوصول إلى نمو منتظم للاقتصاد الوطني.
  - مراقبة كل الوسائل والأدوات الملائمة لتوزيع القرض، والسهرة على تنظيم الحركة النقدية<sup>4</sup>.
- 2-1- الأمر ( 11-03 ) الخاص بالنقد والقرض:**
- جاء الأمر ( 11- 03 ) المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض لتعويض القانون (10-90) وقد شكل الأمر جزءا كبيرا من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية الموجودة في القانون ( 90-10) وذلك بتعزيز قواعد حسن التسيير في مجال إدارة وصياغة السياسة النقدية، ومنه ترك هذا الإطار القانوني المعدل والمتمم مرونة لمجلس النقد والقرض بصفته كسلطة نقدية في مجال تطوير الاستخدام النقدي الملائم<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - المادة 11، القانون رقم ( 10- 90 ) العمل بالنقد والنفوس ، عورت ك 19 رمان 1410 هجرية الموافق 14 أبريل 1990 : الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية : العدد 16 السنة 1827 ابريل 1990 ، ص522.

<sup>2</sup> - محمد بلعدي واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية العدد 37، جامعة قسنطينة1، الجزائر، جوان 2012، ص144.

<sup>3</sup> - المادة 55 ، القانون رقم ( 10- 90 ) المتعلق بالنقد والنفوس ، المرجع السابق ، ص 527

<sup>4</sup> - شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014م، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص144.

<sup>5</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011 ، ص 154.

وحددت المهام الرئيسية لبنك الجزائر من خلال الصلاحيات العامة له في المادة 35 من هذا الأمر والتي

تنص:

- ضبط سوق الصرف والسهرة على السير الحسن للتعهدات المالية تجاه الخارج.
- تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في تسخير أحسن الشروط والحفاظ عليها لتحقيق الوصول إلى نمو سريع في الاقتصاد.
- الحرص على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، من خلال تكليفه بتنظيم الحركة النقدية ومراقبة وتوجيه كل الوسائل الملائمة لتوزيع القرض.<sup>1</sup>

وما ينبغي التطرق إليه أن هذا الأمر حافظ على قسط كبير من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية الموجودة في القانون ( 90 - 10 ). وقد تمكن هذا الأمر من خلال الإطار القانوني الجديد. من تقديم مرونة أكبر للسلطة النقدية في مجلس النقد والقرض، وذلك في مجال تطوير الوسائل النقدية الملائمة، مع تعزيز قواعد حسن التسيير في مجال صياغة إدارة السياسة النقدية، حيث حول له بموجب المادة ( 62 ) من الأمر ( 03-11 ) المتعلق بالنقد و القرض بسلطات في ميادين تحديد السياسة النقدية، وقواعد إدارتها ، ومتابعتها وتقييمها.

ويقوم مجلس النقد بتحديد الأهداف النقدية، بالأخص في مجال تطور المجاميع النقدية والقرضية على أساس التنبؤ النقدي الذي يعده بنك الجزائر، حيث يضع القواعد الاحترازية التي يتم تطبيقها على مختلف العمليات في السوق النقدية، كما يقوم بتحديد استخدام الأدوات النقدية<sup>2</sup>، كما تتم عملية تحديد الأهداف الفرضية المستهدفة والكمية بناء على توقعات كل من المالية العامة. عمليات الخزينة العمومية وميزان المدفوعات.<sup>3</sup>

**3-1- الأمر ( 04-10 ) الخاص بالنقد والقرض:**

إن من بين الأهداف النهائية للسياسة النقدية هو الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية، التي يتم تحديدها. و أدوات استخدامها من طرف مجلس النقد والقرض، قبل تغيير وإعادة صياغة الإطار القانوني في أوت 2010، ثم جاء الأمر ( 04- 10 ) المعدل والمتمم للأمر ( 03- 11 ) المتعلق بالنقد والصرف، والصادر بتاريخ 26/08/2010 في مادته ( 35 ) تم تعديل هدف السياسة النقدية. ووضحت مهمة بنك الجزائر حيث نصت على أن تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتبارها هدفا من أهداف السياسة النقدية وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار

<sup>1</sup> - المادة 35 ، الأمر ( 03 - 11 ) المتعلق بالنقد والغرض ، مؤرخ في 26 08 2003 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، ال 27 ، 08 2003 - م ص 07-

<sup>2</sup> - بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2013 ، التطور الاقتصادي والنفسي الجزائر ، نوفمبر 2014 ، ص 47 على الرابط <http://www.bank-20/09/2016>

of-aleria.dz pdf rapport2013arabe pd was

<sup>3</sup> - محمد راؤول وصالح الدين كروش مرجع سابق ص 100

النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بالتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته، وتنظيم السيولة والسهرة على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج، توزيع القرض، وضبط سوق الصرف، وتوجيه وتنظيم ومراقبة الحركة النقدية بمختلف الوسائل الممكنة.<sup>1</sup>

ففي الفترة ( 1990- 2009 ) نص قانون النقد و القرض ( 90-10 ) الصادر في 14/04/1990 والمعدل والمتمم بالأمر 03-11 الصادر في 26/08/2003 على أن تحقيق نمو اقتصادي وطني سريع ومنتظم هو الهدف الأول للسياسة النقدية، بعده كهدف ثانوي يأتي للحفاظ على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. بعدها تم إصدار الأمر ( 10- 04 ) الصادر في 26/08/2010 المعدل والمتمم للأمر ( 03-11 ) المتعلق بالنقد والصرف ليعيد ترتيب أهداف السياسة النقدية وذلك نظرا لعدة أسباب منها التغيرات العالمية الحاصلة كالأزمة المالية العالمية سنة 2008 حيث تم تصنيف الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية ثم تحقيق معدل نمو اقتصادي وطني منتظم وسريع كهدف ثاني.<sup>2</sup>

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن مهمة بنك الجزائر وأهدافه عرفت تغيرات في الترتيب تبعا لأدوات السياسة المالية للحكومة وتغيرات توجهات السلطة النقدية.

## II- تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق لتطور أدوات السياسة النقدية التي تم تفعيلها وفقا لقانون النقد والقرض والأوامر المعدلة له وأهم آلياته.

### II-1- الأدوات الكمية المباشرة للسياسة النقدية في الجزائر:

تعتمد الجزائر على الأدوات الكمية التالية:

#### II-1-1- سعر إعادة الخصم:

يعتبر سعر إعادة الخصم من بين الوسائل التي يلجأ إليها بنك الجزائر للحصول على السيولة، وهذا مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك نفسه بخصمها للغير في مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية، عمومية أو خاصة، ولكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها، كما تجدر الإشارة إلى أن معدل الخصم ظل ثابتا منذ سنة 1961 إلى غاية سنة 1986 وذلك بنسبة تقدر ب 2,75 %، ولكن منذ سنة 1986 إلى غاية 1989 كانت هنالك تغييرات متتالية وعديدة، وكان أصغر من معدل الفائدة الدائن، مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص. حيث تم تحديد شروط إعادة الخصم لدى بنك

<sup>1</sup>- المادة 35، الأمر (10- 04) المتعلق بالنقد والقرض ، مؤرخ 16 رمضان 1431 هجرية، الموافق 26 غشت 2010 المعدل والمتمم للأمر (03 – 11) ، والمتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 50 ، 2010/9/1 ص 11

<sup>2</sup>- شليق عبد الجليل، مرجع سابق، ص 145.

الجزائر من خلال قانون النقد والقرض، وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية يمكن أن تتم وفق صيغ المادتين 69 و 72 من قانون النقد والقرض 10/90، ومن بين هذه الشروط:<sup>1</sup>

- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروض تمويل قصيرة الأجل أو قروضا موسمية، على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا.
- إعادة خصم السندات المضمونة من الجزائر أو من الخارج والتي تمثل عمليات تجارية.
- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى، على أن تتجاوز المدة القصوى 6 أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات 3 سنوات. مع العلم أن البنك المركزي لا يقوم بهذه العملية إلا إن كانت القروض المتوسطة هدفها الوصول إلى تمويل واحدة من العمليات الآتية:
- خصم سندات عمومية والتي لم يبق عن تاريخ استحقاقها إلا 3 أشهر على الأكثر. لصالح البنوك والمؤسسات المالية،
- تمويل الصادرات أو انجاز السكن أو تطوير وسائل الإنتاج.

منذ أن صدر قانون النقد والقرض تم تعديل معدل الخصم تقريبا كل سنة وهذا راجع إلى النمو الشديد للكتلة النقدية، والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه، والتي تتمثل في التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد حيث قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم إلى 7 % عام 1990.<sup>2</sup>

-تطور معدل إعادة الخصم:

الجدول رقم5: تطور سعر إعادة الخصم ومعدلات الفائدة في الفترة 1990-2000

السنوات	سعر إعادة الخصم	سعر فائدة الإيداع	سعر فائدة الإقراض
1990	7.00	8.00	11.17
1991	11.5	8.00	12.67
1992	11.5	8.00	14.00
1993	11.5	8.00	14.00
1994	15.00	12.00	16.00
1995	14.00	16.58	18.42

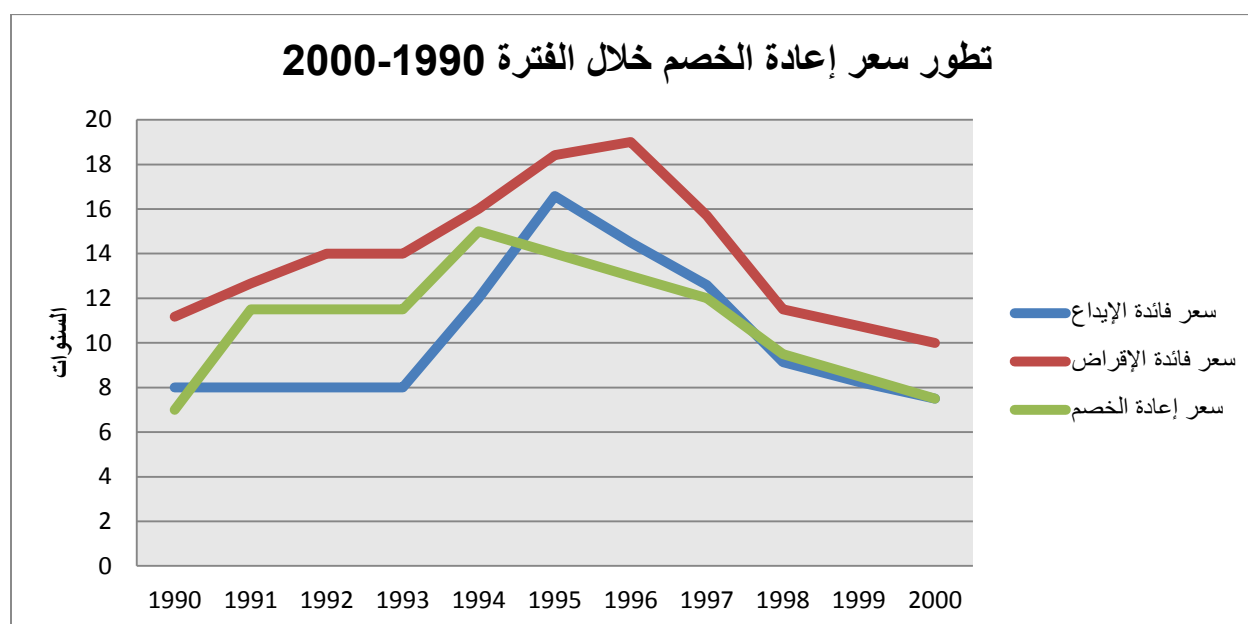
<sup>1</sup> - كريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر وتحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، دراسة خاصة، صندوق النقد الدولي، 1998.

<sup>2</sup> - ماجدة مدوخ : أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والفرض 90/10 ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر سارد ،

19.00	14.50	13.00	1996
15.71	12.60	12.00	1997
11.50	9.13	9.50	1998
10.75	8.25	8.50	1999
10.00	7.5	7.50	2000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير بنك الجزائر (1990 إلى 2001)

الشكل رقم (16): تطور سعر إعادة الخصم خلال الفترة 2000-1990



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 5

نلاحظ من خلال الشكل رقم 16 فترتين:

الفترة الأولى: من سنة 1990 إلى سنة 1995:

نلاحظ خلال هذه الفترة الارتفاع المتواصل لمعدل إعادة الخصم حيث نلاحظ ارتفاعه من 7٪ في سنة 1990 إلى 11.5٪ سنة 1991، حيث عرفت هذه النسبة استقرارا حتى سنة 1993، ليسجل في سنة 1994، معدل 15٪ وهي تعتبر أعلى نسبة له.

هذه المرحلة تشمل برنامج التثبيت الاقتصادي من أبريل 1994 إلى غاية مارس 1995، حيث أصدر بنك الجزائر خلالها بتاريخ 09 أبريل 1994 تعليمة رقم (16-04) المتعلقة بسيروادوات السياسة النقدية وإعادة تمويل

المصارف،<sup>1</sup> ووفقا لمداوالات مجلس النقد والقرض حددت أهداف هذه التعليمات إعادة التوازن لهيكل أسعار الفائدة من خلال:<sup>2</sup>

- تحديد سعر الفائدة بنسبة 24٪ على القروض بالحساب الجاري التي يمنحها البنك المركزي للمصارف.
- وقف أي زيادة مفرطة في تكلفة الائتمان في ظرف يتميز بالثبوت وغياب منافسة كافية من حيث الوساطة عن طريق وضع هامش مصرفي أقصى بنسبة 5٪ فوق متوسط تكلفة الموارد المصرفية.
- إعطاء حرية التداول في السوق ما بين المصارف من خلال إزالة السقف على أسعار الفائدة
- تماشيا مع تحرير أسعار الفائدة على الإيداع المطبقة منذ 1990 ، تم القيام بإزالة السقف على أسعار الفائدة على الإقراض.

- تحديد معدل تدخل البنك المركزي بنسبة 20٪. في السوق النقدية.

- تحديد معدل إعادة الخصم عند نسبة 15٪.

من خلال الجدول رقم (5) السابق نلاحظ أن سعر الفائدة على الاقتراض بقيت في ارتفاع حيث بلغت أقصاها سنة 1996 عند نسبة 19 % ، وهذا راجع إلى تحرير أسعار الفائدة بموجب التعليمات ( 77 -95 ). كما نلاحظ أيضا ثبات في سعر فائدة الإيداع من سنة 1990 إلى 1993 حيث بلغت نسبة 8%. ثم بدأت في الارتفاع سنة 1994 بمعدل 12 % ليبلغ أقصاه سنة 1995 عند نسبة 16.58 % .

أكد التنظيم رقم ( 13 -94 ) المؤرخ في 02 جوان 1994 الذي يحدد القواعد العامة بشروط المصارف المطبقة على العمليات المصرفية، في مادته الرابعة على ما يلي: تقوم المؤسسات المالية والمصارف بتحديد بكل حرية معدلات ومستوى العمولات المطبقة على العمليات المصرفية وكذا معدلات الفائدة الدائمة والمدينة، غير أنه يمكن لبنك الجزائر في عمليات القرض أن يحدد هامشا أقصى يستوجب احترامه من قبل المؤسسات المالية والمصارف<sup>3</sup>. أصدر بنك الجزائر في 25 ديسمبر 1995 أي بعد سنة ونصف التعليمات رقم ( 77-95 ) المعدلة والمتممة للتعليمات ( 16 -94 ) سابقة الذكر إذ نصت المادة ( 02 ) منها على وجوب تحفيز الوساطة المصرفية في سياق

<sup>1</sup>- شلغوم عميروش تطور سياسة أسعار الفائدة في الجزائر من التقييد إلى التحرير 1970-2015، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات المركز الجامعي عبد المحشي بالصوف ، ميله ، العدد 05 جوان 2017 ، ص 382.

<sup>2</sup> - Banque d'Algérie : instruction n° 16-94 du 09 avril 1994 relative aux instruments de conduite de la politique monétaire et au refinancement des banques

Online at : [http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10\\_5.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10_5.htm): (18/11/2017).

<sup>3</sup>- شلغوم عميروش تطور سياسة أسعار الفائدة في الجزائر من التقييد إلى التحرير 1970-2015، مرجع سابق، ص 383.

المنافسة السليمة وبهذا يتم إلغاء تأطير الهامش المصرفي الذي أنشأته التعليم 16-94 التي ذكرت سابقاً<sup>1</sup>، حيث أعطت هذه التعليم الحرية في تحديد معدلات الفائدة المدينة وهذا استكمالاً لتحرير أسعار الفائدة الدائنة<sup>2</sup>

- الفترة الثانية : من سنة 1995 إلى سنة 2000:

نلاحظ من الجدول السابق رقم (5) أن معدل الخصم انخفض إلى 14 % سنة 1995 ثم واصل الانخفاض حتى بلغ معدل 9.5% سنة 1998. حيث عرفت هذه المرحلة تراجعاً على مستوى معدلات الفائدة وكذلك معدل الخصم ثم يواصل الانخفاض ليبلغ 7.5 % في سنة 2000 وهو نفس المعدل الذي سجل في سنة 1990، وهذا راجع إلى عدم وجود رغبة لدى بنك الجزائر بالضغط على البنوك التجارية في توفير السيولة للاقتصاد. وهذا ما تفسره معدلات الفائدة على الإيداع والاقتراض حيث بلغت معدلات الإيداع نسبة 12.60%، وسنة 1997 سجلت معدلات الفائدة على الاقتراض انخفاضاً حيث وصلت نسبتها 15.71 %، كما بلغت معدلات الاقتراض نسبة 10 %، و 57.5 % سنة 2000 بالنسبة لمعدلات الإيداع.

بالنسبة لمعدلات الفائدة على الإيداع والاقتراض باستثناء سنتي 1995 و 1996 حيث عرفنا ارتفاعاً ملحوظاً ثم بدأت المعدلات سنة 1996 بالانخفاض بالنسبة لمعدلات الفائدة على الإيداع وبالنسبة لمعدلات الفائدة على الاقتراض كانت سنة 1997.

قام بنك الجزائر سنة 2000 بإصدار نظام خاص يتعلق بعمليات إعادة الخصم وكذلك القروض الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية تحت رقم ( 01- 2000 ) بتاريخ 13 فيفري 2000، تضمن هذا النظام أحكاماً عامة، ثم بين السندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم وكذا السندات العمومية القابلة للخصم والعمليات الأخرى الخاصة بالسندات العمومية والخاصة، ونلخصها كما يلي<sup>3</sup>:

- السندات العمومية كسندات الخزينة قصيرة الأجل التي تقل أو تساوي مدتها السنة الواحدة وسندات الخزينة متوسطة الأجل التي تتراوح مدتها بين سنتين وخمس سنوات، والسندات طويلة الأجل التي تفوق مدتها خمس سنوات.

- يستطيع بنك الجزائر أن يعطي لصالح المؤسسات المالية والبنوك عمليات الخصم الآتية: (خصم السندات التي تفوق المدة المتبقية من استحقاقها ثلاثة أشهر، خصم السندات القابلة للخصم مصرفياً، خصم السندات

<sup>1</sup> - Banque d'Algérie: Instruction n° 77-95 du 25 Décembre 1993 modifiant et complétant l'instruction n° 16/94 du 09 aril 1994 relative aux instruments de conduite de la politique monétaire et au refinancement des banques.

Online at : [http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist11. \(18/11/2017\)](http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist11. (18/11/2017))

<sup>2</sup> - شلغوم عميروش المرجع السابق ص383.

<sup>3</sup> - النظام رقم ( 01- 2000 ) مؤرخ في 13 فبراير 2000، يتعلق بعمليات إعادة الخصم والقروض الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 12، السنة 37، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2000 ص ص 21 - 24.

العمومية الصادرة أو المضمونة من قبل الدولة) ولا يمكن بأي حال من الأحوال معالجة هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات العمومية.

- خصم السندات الممثلة والسندات التي تمثل قروضا متوسطة الأجل لصالح البنوك والمؤسسات المالية، وكذا سندات التمويل ومختلف العمليات التجارية، كما أن المدة المتبقية لاستحقاق السندات التجارية يجب ألا تفوق ستة أشهر.<sup>1</sup>

الجدول رقم(6) تطور سعر إعادة الخصم ومعدلات الفائدة في الفترة 2001-2019

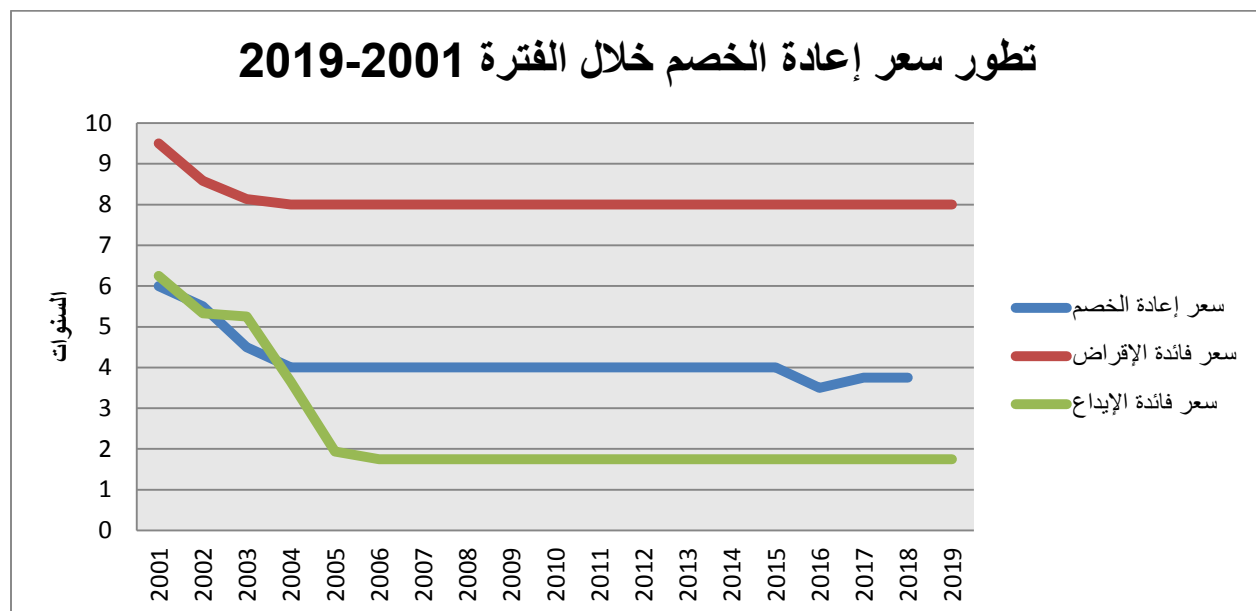
السنوات	سعر إعادة الخصم	سعر فائدة الإيداع	سعر فائدة الإقراض
2001	6.00	6.25	9.50
2002	5.50	5.33	8.58
2003	4.50	5.25	8.13
2004	4.00	3.65	8.00
2005	4.00	1.94	8.00
2006	4.00	1.75	8.00
2007	4.00	1.75	8.00
2008	4.00	1.75	8.00
2009	4.00	1.75	8.00
2010	4.00	1.75	8.00
2011	4.00	1.75	8.00
2012	4.00	1.75	8.00
2013	4.00	1.75	8.00
2014	4.00	1.75	8.00
2015	4.00	1.75	8.00
2016	3.50	1.75	8.00
2017	3.75	1.75	8.00
2018	3.75	1.75	8.00

<sup>1</sup>- شليق عبد الجليل، مرجع سابق ص153.

2019	3.75	1,75	8.00
------	------	------	------

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير بنك الجزائر (2001 إلى 2019)

الشكل رقم 17 : تطور سعر إعادة الخصم خلال الفترة 2019-2001



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 6

من خلال الشكل رقم 17 نلاحظ أن معدل الخصم سجل سنة 2004 معدل 4 %، واستمر على هذا الاستقرار إلى غاية سنة 2015 وهذا راجع لاستقرار معدل التضخم عند مستويات منخفضة، فتحسن الوضعية المالية للبنوك وظهور فائض سيولة لديها أدى بها إلى الإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي، فمنذ عام 2001 لم تلجأ البنوك إلى إعادة التمويل وهذا ما يفسر ثبات معدل إعادة الخصم خلال الفترة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2015، أما في بداية 2016 تم تخفيض معدل إعادة الخصم من 3.5% إلى 3.75%، وفي سنة 2019 تم رفعه إلى 3.75%<sup>1</sup>.

## II-1-2- الاحتياطي النقدي القانوني:

إن آلية الاحتياطي النقدي القانوني من بين الآليات التي قام قانون النقد والقرض 90/10 في المادة 93، باستحداثها في الجزائر، فوض لبنك الجزائر استخدامها كأداة من أدوات السياسة النقدية فقد حددت فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بقيمة لا تتعدى 28 % إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونيا، وفي 29/11/1994 أصدرت التعليمات رقم 73-94 التي تلزم البنوك والمؤسسات المالية

<sup>1</sup>- بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مداخلة السيد المحافظ، الجزائر، أفريل 2017، ص 25.

بالاحتفاظ بمبالغ مالية من الاحتياطات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي، وتم فرض نسبة 2.5% لتشهد بعد ذلك تزييدا<sup>1</sup>، ولكن الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض لم يتطرق لأداة الاحتياطي النقدي القانوني بشكل مباشر، وفيما يلي نستعرض تطورات معدل الاحتياطي النقدي القانوني منذ 1990 إلى غاية 2018 في الجدول الآتي<sup>2</sup>.

الجدول رقم(7): تطور معدل الاحتياط الإجمالي في الفترة 1990-2000:

السنة	معدل الاحتياطي النقدي القانوني
1990 – 1993	-
1994	2,5
1995	2,5
1996	2,5
1997	2,5
1998	2,5
1999	2,5

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر (1990-2001)

الجدول رقم(8) : تطور معدل الاحتياط الإجمالي في الفترة 2001-2018:

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياط الإجمالي	3.00	4.25	6.25	6.50	6.50	6.50	6.50	8.00	8.00
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الاحتياط الإجمالي	9.00	9.00	11.00	12.00	12.00	12.00	8.00	4.00	10.0

<sup>1</sup> حاجي سمية دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه الطور الثالث ( منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خير، بسكرة، الجزائر، 2016-2015، ص244.

<sup>2</sup> سوسن بركاني، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلي للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019، ص107.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2001-2019)  
 نلاحظ من خلال الجدولين رقم 07 و 08 تحديد معدل الاحتياطي الاجباري بـ 2.5%، من سنة 1994 إلى غاية سنة 2000، ليتم رفعه في سنة 2001 إلى 3%، ثم 4.25% سنة 2002، وفي سنة 2003 قرر البنك المركزي رفع هذه النسبة إلى 6.25% وهذا نسبة إلى فائض السيولة المتحقق لدى البنوك، وتم رفعه سنة 2013 إلى 12%، وبقي على نفس النسبة إلى غاية 2015، وتم تخفيضه إلى نسبة 8% سنة 2016، واستقر عند هذه النسبة إلى غاية 2018.<sup>1</sup>

II-2- تطور الأدوات الكيفية للسياسة النقدية في الجزائر:

#### II-2-1- عمليات السوق المفتوحة:

تكون عملية السوق المفتوحة في الجزائر عن طريق طلب يتقدم به بنك الجزائر عن طريق التلكس من البنوك والمؤسسات المالية والتي تعطي تسعيرة للسند أو معدل فائدة محدد بسعر البيع وسعر الشراء، ويتحصل بنك الجزائر على مختلف العروض بصفة دورية ويقوم باختيار أحسن عرض، وتتضمن عروض هذه التسعيرات تاريخ القيمة وتاريخ العملية والمبلغ الإجمالي للسندات المباعة.<sup>2</sup>

في إطار الإصلاحات التي قام بها البنك المركزي الجزائري مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تم تطبيق عملية السوق المفتوحة لأول مرة في عام 1996، وفي هاته السنة طبقت أول عملية سوق مفتوحة في الجزائر في عام 1996 كانت بمعدل فائدة متوسطة 14,9% وبمبلغ 4 مليار دج.<sup>3</sup>

إن الهدف من هذه العمليات هو معدل الفائدة، وتكمن في شراء وبيع البنك المركزي في السوق النقدية سندات عمومية تستحق في أقل من ستة 06 أشهر وسندات خاصة قابلة للخصم أو بمنح قروض ، ولا يجب أن تتعدى المبالغ الإجمالية للعمليات 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة وذلك وفق قانون النقد والقرض 90-110،<sup>4</sup> ولكن بعد صدور القانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط سقف 20% وجعله مفتوحا. حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية،<sup>5</sup> حيث نصت المادة 45 منه على

<sup>1</sup>- سوسن بركاني، مرجع سابق، ص 109.

<sup>2</sup>- ماجد المدوخ: السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90/10، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2011، ص 378.

<sup>3</sup>- عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم الكبير، جامعة وهران، الجزائر، 2013، 2014، ص 119.

<sup>4</sup>- المادتين 76، 77 من قانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض: الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 16، ص 529

<sup>5</sup>- لمزاوي حسيبة: دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 الجزائر، 2010-2011، ص 223

إمكانية تدخل بنك الجزائر في سوق النقد وأن يشتري ويبيع سندات عمومية وخاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنع التسبيقات، ولا يجوز أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات.<sup>1</sup>

أ- عمليات التنازل المؤقت:

يقوم بنك الجزائر من خلال عمليات التنازل المؤقت بالعمليات التالية:

- تحدد عمليات الأمانة المسلمة بواسطة اتفاقيات نموذجية موقعة بين مختلف البنوك الأخرى وبنك الجزائر. وضع أو أخذ الأوراق المقبولة على سبيل الأمانة.

- التنازل عن الأوراق الخاصة ( مستحقات خاصة مقبولة ) لمنح قروض مضمونة.

ب - العمليات النهائية ( شراء وبيع أوراق عمومية ):

وهي العمليات التي يقوم من خلالها بنك الجزائر بشراء أو ببيع نهائي في سوق السندات المقبولة، ولا تتم هذه العمليات إلا لأهداف هيكلية و / أو لغرض الضبط الدقيق. يمكن لهذه العمليات أن تأخذ شكل مساهمة بالسيولة ( شراء " نهائي " ) أو سحب للسيولة ( بيع نهائي ) ، ويعتبر تكرار هذه العمليات غير موحد . تقام هذه العمليات عن طريق الإعلانات عن المناقصة أو وفق إجراءات ثنائية ، ويمكن أن يقن تاريخ استحقاقات التنازل كما يمكن أن لا يقن.

ولقد تم تصنيف المؤسسات تبعا للتعليمية رقم 74 | 94 المؤرخة في 2 نوفمبر 1994، المتعلقة بتحديد قواعد الحذر لتسيير البنوك كما يلي الصنف الأول: حقوق جارية، الصنف الثاني: حقوق ذات مشاكل محتملة أما الصنف الثالث: حقوق تعرف أخطاء كثيرة.

وكانت مزادات القروض تعقد في البداية كل ستة أسابيع ولكن نظرا لتزايد أهميتها كأداة رئيسية لإعادة التمويل، أصبحت تعقد من أوائل عام 1996 مرة كل ثلاثة أسابيع، ولقد قدر معدل مزايده القروض ب % 19,50 في نهاية 1995، ثم انخفض إلى % 17,20 في نهاية 1996. وفي ديسمبر 1999 وصل إلى % 11,07 .

كما تجدر الإشارة أن تدخل بنك الجزائر وفق هذا الأسلوب، كان في بداية الأمر عن طريق مناقصة بسيطة، ليتوجه في نهاية 1995 نحو أسلوب المناقصة الهولندية، والمتمثلة في تحديد معدل حدي متناقص ومنح السيولة بمعدلات مقترحة فعليا من طرف البنوك. في نهاية 1996 مثل أسلوب الأخذ لأجل والمناقصات، حوالي النصف من حجم إعادة التمويل في حين كانت تمثل العشر في نهاية 1994.<sup>2</sup> ومن خلال الجداول الآتية سنوضح تطورات أسعار الفائدة لكل من مزادات القروض ومزادات أذونات الخزينة:

<sup>1</sup> - المادة 45 من الأمر 11/03 المؤرخ في 27 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 52 ، ص 8.

<sup>2</sup> - حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2016، ص 242.

جدول رقم (9) : تطورات أسعار الفائدة للمزادات على القروض :

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المعدل	19,5	17,2	14,5	11,82	11,07	9,95	8,30

المصدر: من إعداد الطالب بناء على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر . 2001

جدول رقم (10) : تطورات أسعار الفائدة لمزادات أذونات الخزنة :

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
13 أسبوع	0	0	12,93	9,83	9,89	9,83	5,82
26 أسبوع	0	0	13,93	9,83	9,81	9,91	5,96
52 أسبوع	10	10	10	10,7	10,6	10,6	7,95
(02) سنة	11,25	11,25	11,25	8	8	8	6

المصدر: النشرة الإحصائية لبنك الجزائر ديسمبر 2009

ونشير إلى أن تدخل بنك الجزائر على الأدوات غير المباشرة كالأمانات ، والمزادات على القروض بالمناقصة في السوق النقدية قد توقف منذ شهر ماي 2001، وهذا راجع إلى عدم تعهد البنوك في مزادات القروض، وعدم لجوئها إلى أخذ الأمانات على 24 ساعة ولأجل<sup>1</sup>.

II-2-2- أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة:

خصصت هذه التسهيلة من طرف بنك الجزائر لصالح المصارف عن طريق تشكيلهم لودائع لدى البنك لمدة 24 ساعة، وتتم مكافأة هذه التسهيلية بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر مسبقا، ويمكن تغييره حسب تقلبات السوق وتطور هيكل المعدلات،<sup>2</sup> وتعتبر هذه الأداة تسهيلة دائمة يتم القيام بها على البيضاء، دخلت أداة تسهيلة الوديعة حيز التنفيذ ابتداء من جوان 2005 وفقا للتعليمية رقم (05-04) لاستمرار الوضع القائم لفائض السيولة لدى البنوك، وقد حدد مجلس النقد والقرض تسهيلة الوديعة بنسبة % 0.25 من مجموع الودائع المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر 2012 على أن يتم إيداع قيمة هذه النسبة في صندوق ضمان الودائع البنكية في أجل

<sup>1</sup> - ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص 380

<sup>2</sup> - محمد راؤول ، صلاح الدين كروش ، ( 2014 )، المرجع السابق ، ص ، 99

أقصاه 15 ديسمبر 2013.<sup>1</sup> استطاع بنك الجزائر من خلال التطبيق الفعلي لهذه الآلية أن يقوم بسحب السيولة من النظام المصرفي وهذا ما يؤكد الأهمية البالغة لهذه الآلية في التحكم في السيولة على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة مقارنة بتلك المطبقة على استرجاع السيولة.<sup>2</sup>

### II-2-3- آلية استرجاع السيولة بالمناقصة:

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر، إحدى التقنيات التي استحدثها البنك المركزي كأسلوب لسحب فائض السيولة. وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر أفريل سنة 2002 وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض، على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشككة للجهاز المصرفي، وأن تضع هاته الأخيرة اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها بمعدل فائدة ثابت، يحسب على أساس فترة الاستحقاق (360 / N)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر. وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوبا مماثلا لآلية مزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءا من سنة 1995، من أجل تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزا في السيولة. غير أن حالة إفراط السيولة التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته، لكن بعكس الأطراف. حيث يمثل الطرف المقرض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض.

وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجمالي، خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ 2002، ونظرا إلى ما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ 2001، وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة.

وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من منتصف جوان 2008 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية، باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- سوسن بركاني ، [ 2018 ] ، «أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني لبعض البنوك العاملة في الجزائر» ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، المجلد 5 ، العدد الأول ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، ص ، 169.

<sup>2</sup>- رايس فضيل، مرجع سابق، ص 202.

<sup>3</sup>- رايس فضيل ، مرجع سابق ، ص 198.

الجدول رقم(11): تطور آلية استرجاع السيولة بالمناقصة في الجزائر من 2002 إلى غاية 2017

السنة	المعدل على استرجاع السيولة لسبعة ايام	المعدل على استرجاع السيولة لثلاثة أشهر	المعدل على استرجاع السيولة ستة أشهر
2002	2,75	-	-
2003	1,75	-	-
2004	0,75	-	-
2005	1,25	1,90	-
2006	1,25	2,00	-
2007	1,75	2,5	-
2008	1,25	2,00	-
2009	0,75	1,25	-
2010			-
2011			-
2012			-
2013 الى 2016			1,50
2017	-		-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 19 الجزائر، سبتمبر 2012 ص 17.
- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 4 الجزائر، جوان 2016، ص 17.
- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة من الجدول رقم 11 نلاحظ أنه تم:

استحداث آلية استرجاع السيولة بالمناقصة في 2002 بمعدل استرجاع السيولة لسبعة أيام بمعدل 2.75% وذلك لسحب فائض السيولة، وفي 2005 تم إدخال أداة جديدة تتمثل في استرجاع لمدة ثلاث ( 3 ) أشهر بمعدل 1.90 %، وفي 2013 تم إدخال أداة جديدة تتمثل في مسترجعات لمدة ستة ( 6 ) أشهر وذلك ابتداء من جانفي، ولقد عرف بنك الجزائر تدخلات في السوق النقدية المتمثلة في استرجاع السيولة لسبعة أيام ، لثلاثة أشهر

الستة أشهر تعديلات من ناحية التدفقات والقوائم حسب نوع الوسيلة ، وكذلك من ناحية معدلات الفائدة المطلقة في هذا المجال، حيث تسمح المسترجعات لثلاثة أشهر وستة أشهر بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية بين البنوك والتي تعتبر مستقرة نسبيا وذلك إلى غاية 2016،<sup>1</sup> وفي 2017 لم يحدد أي معدل لهذه الآلية.

**المبحث الثاني: تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):**

عرفت الجزائر حالة من انعدام الاستقرار الأمني خلال فترة التسعينات من القرن العشرين ما انعكس سلبا على مؤشرات الاقتصاد الداخلية والخارجية، وخلال بداية القرن العشرين حاولت الجزائر النهوض بالاقتصاد من خلال اتخاذ عدة إجراءات في إطار السياسة المالية سنحاول معرفتها من خلال هذا الجزء من الدراسة.

**1- تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999):**

سنحاول من خلال ما يلي تحليل اتجاه السياسة المالية في الجزائر، من خلال تتبع التطور الحاصل في أدواتها خلال الفترة (1990-2019) كما يلي:

**1-1- الإنفاق العام:**

إن النفقات العامة في الجزائر عرفت تطورا ملحوظا، ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية المحيطة وطبيعة الاقتصاد الجزائري، فبالرغم من تحول الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق، إلا أن النشاط الاقتصادي لم يشهد تراجعا في تدخل الدولة فيه، وهذا ما يفسر سيطرة الدولة على العديد من جوانب ظروف حياة المواطن كالتعليم والصحة، وفيما يلي الجدول التالي يوضح تطور الإنفاق العام خلال الفترة (1990-1999) بجزأيه نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

**الجدول رقم(12): تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990-1999):**

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نفقات التسيير	88,80	153.80	276.13	291.41	330.40	473.69	550.59	643,50	664.10	774.70
النسبة	65.05	72.52	65.72	61.14	58.34	62.35	75.98	76.14	75.81	80.55
النمو	-	73,20	79.54	5.54	13.38	43.37	16.23	16.87	3.20	16.65

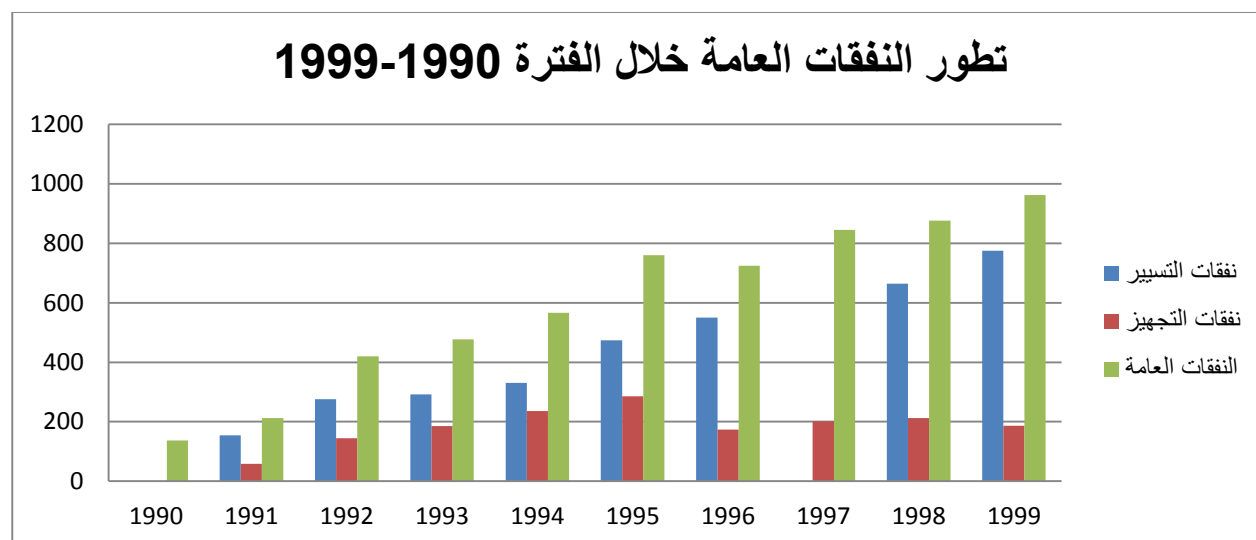
<sup>1</sup> - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، الجزائر، نوفمبر 2014، ص148.

187.00	211.90	201.60	174.01	285.92	235.92	185.21	144.00	58.30	47,70	نفقات التجهيز
19.45	24.19	23.86	24.02	37.65	41.66	38.86	34.28	27.48	34.95	النسبة
-11.75	5.11	15.85	-39.14	21.19	27.38	28.68	147.00	22.22	-	النمو
961.70	876.00	845.10	724.60	759.61	566.32	476.62	420.13	212.10	136.50	النفقات العامية
9.78	3.66	16.63	-4.61	34.13	18.82	13.45	98.01	55.38	9.63	نسبة النمو

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للفترة (1962-2011) ص 211.

الشكل رقم (18) : تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1999:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول رقم 12.

من خلال الشكل رقم (18) نلاحظ أن النفقات العامة عرفت ارتفاعا من سنة لأخرى، حيث كانت تقدر سنة 1990 بـ 136.5 مليار دينار، غير أنها بدأت بالارتفاع التدريجي، حيث سجلت سنة 1991 نسبة نمو قدره 55.38% ومبلغ 212.10 مليار دينار جزائري، وسنة 1992 شهدت معدل نمو قياسي وصل إلى 98% بمبلغ 420.13 مليار دينار جزائري، وواصلت الارتفاع إلى أن وصلت إلى 759.61 مليار دينار سنة 1995، بمعدل نمو سنوي وصل

إلى 34,153 %، وترجع أسباب هذه الزيادة المعتبرة في النفقات العمومية خلال هذه الفترة إلى ارتفاع معدلات التضخم والتي فاقت 20 % خلال سنوات هذه الفترة بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على الرواتب والأجور وتسديد ديون المؤسسات العمومية في إطار منح الاستقلالية المالية للمؤسسات العمومية، وتراجع قيمة الدينار الجزائري إثر التخفيضات المالية، وكذلك تزايد الإنفاق العسكري في ظل الأزمة الأمنية التي عرفت البلاد لتتراجع سنة 1996 إلى 724,60 مليار دج بانخفاض قدره 4,61 % ، لتعاود الارتفاع مجددا سنة 1997 حيث ارتفعت إلى 845.10 مليار دينار ثم إلى 960.71 مليار دج سنة 1999 ، ويعود هذا التراجع في معدلات النمو إلى ترشيد الإنفاق العمومي ورفع بعض أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة في إطار برنامج التعديل والإصلاح الهيكلي الذي أبرمته مع صندوق النقد الدولي.

إذا نظرنا إلى النفقات العامة من خلال بنيتها فإننا نجد اختلال هيكلي كبير بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث أن هذه الأخيرة بلغت نسبتها المتوسطة 30.34%، فقد سجلت سنة 1994 أعلى نسبة لها، إذ قدرت بـ 41.66%، أما أدنى نسبة بلغت 19.45% سنة 1999، وانتقلت قيمتها من 47,70 مليار دج سنة 1990 إلى 187 مليار دج سنة 1999 أي بنسبة نمو بلغت 292.03%، ويرجع هذا الاختلال إلى ارتفاع التحويلات الاجتماعية والمنح وكذا ارتفاع كتلة الأجور نتيجة سيطرة الحكومة على الخدمات الاجتماعية ( الصحة ، التربية ، النقل .. )، في ظل تراجع دور الدولة في النشاط الاستثماري من خلال خوصصة المؤسسات العمومية وفتح باب الاستثمار أمام القطاع الخاص والأجنبي .

أما نفقات التسيير بلغت نسبتها المتوسطة خلال هذه الفترة 69,66% من إجمالي النفقات العامة، مسجلة أكبر نسبة سنة 1999 حيث وصلت إلى 80,55 %، في حين سجلت أدنى نسبة سنة 1994 حيث بلغت 58,34 % ، وانتقلت قيمتها من 88,80 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 774.70 مليار دينار سنة 1999، أي بنسبة نمو وصلت إلى 772.40%.

أما بالنسبة لإجمالي النفقات العامة، فإن معدلات نمو كل من نفقات التسيير والتجهيز كانت مرتفعة نوعا ما خلال الفترة (1990-1995)، حيث فاقت 20 % خلال هذه الفترة من الدراسة، في حين لم تتجاوز 17 % بالنسبة للفترة (1996-1999).

#### 2- الإيرادات العامة:

تعتبر الجزائر من بين الدول الريعية التي تعتمد بالأساس في مداخيلها على الإيرادات النفطية والمتمثلة في الجباية البترولية، ومن خلال الجدول الآتي سنقوم بعرض التطورات الحاصلة في الإيرادات العامة العادية وغير العادية

الجدول رقم (13) : تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-1999):

الوحدة: مليار دينار جزائري

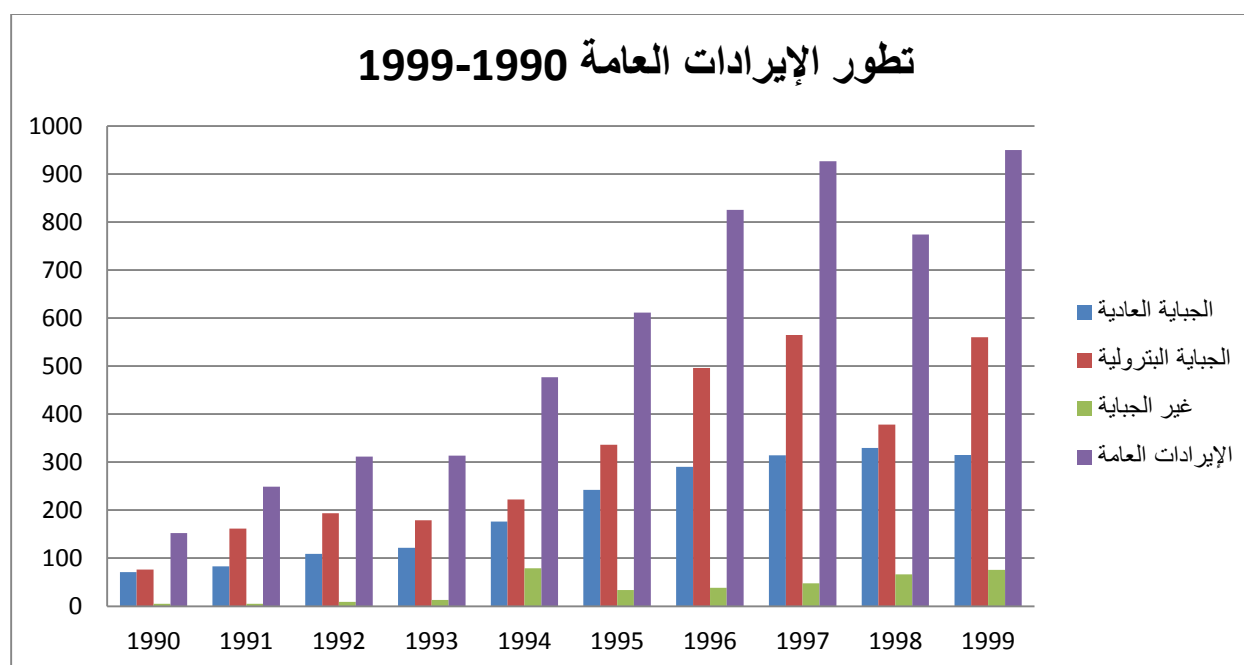
السنوا ت	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الجباية العادية	71.1	82.7	108.84	121.46	176.17	241.99	290.6	314.01	329.83	314.77
النسبة من الإيرادا ت العامة	46.62	33.23	34.9	38.69	36.92	39.56	35.21	33.89	42.58	33.12
النمو	-	16.32	31.61	11.60	45.04	37.36	20.09	8.06	5.04	-4.57
الجباية البترولي ة	76.02	161.5	193.8	179.22	222.18	336.15	496	564.77	378.56	560.12
النسبة من الإيرادا ت العامة	49.97	64.89	62.14	57.09	46.56	54.95	60.1	60.95	48.87	58.93
النمو	-	111.94	20.00	-7.52	23.97	51.30	47.55	13.86	-32.97	47.96
غير الجباية	5.2	4.7	9.2	13.26	78.83	33.59	38.55	47.89	66.12	75.6
النسبة من الإيرادا	3.41	1.89	2.95	4.22	16.52	5.49	4.67	5.17	8.54	7.95

ت العامه										
نسبة النمو	14.34	38.07	24.23	14.77	-57.39	494.49	44.13	95.74	-9.62	-
الإيرادات ت العامه	950.5	774.55	926.67	825.35	611.73	477.18	313.94	311.86	248.9	152.5
نسبة النمو	22.72	-16.42	12.28	34.92	28.2	52	0.67	25.3	63.21	31.01

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للفترة (1962-2011) ص 213.

الشكل رقم(19): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-1999:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول رقم 13.

من خلال الجدول رقم (13) والشكل رقم (19) نلاحظ أن هنالك ارتفاع متزايد للإيرادات العامة من سنة

لأخرى، إذ سجلت سنة 1990 مبلغ 152.5 مليار دينار جزائري لتواصل الارتفاع حيث سجلت سنة 1991 مبلغ 248.9

مليار دينار جزائري، و 311.86 مليار دينار سنة 1992 بنسبة نمو 25.30%، ومن بين أسباب هذا النمو هو ارتفاع أسعار النفط حيث فاقت 20 دولار للبرميل بعد حرب الخليج والعقوبات الدولية على العراق، وكذلك الإصلاحات الجبائية التي قامت بها الحكومة الجزائرية في بداية التسعينات، وعرفت سنة 1993 ارتفاع طفيف إذ وصلت إلى 313,94 مليار دج أي بنمو سنوي قدره 0,67%، وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول والتي وصلت إلى 17.80 دولار للبرميل سنة 1993 مقارنة بـ 20.05 دولار للبرميل سنة 1992 وهذا ما أدى إلى تراجع الجباية البترولية حيث عرفت انخفاض قدره 7,52%، عكس السنوات الماضية فقد شهدت سنة 1994 ارتفاع كبير في الإيرادات العمومية حيث بلغت 477,18 مليار دج أي بمعدل نمو فاق 52% وهذا راجع إلى تحسن كل من الإيرادات العادية وإيرادات الجباية البترولية، وتواصل النمو بوتيرة مرتفعة نوعا ما إلى غاية سنة 1997 حيث سجلت خلال هذه السنة مبلغ 926,67 مليار دج وبمعدلات نمو تراوحت بين 12 و 34% ويرجع هذا التحسن في الإيرادات العامة خلال هذه الفترة إلى التدابير المتخذة في إطار برنامج التعديل والإصلاح الهيكلي، وكذلك التحسن الملحوظ في أسعار النفط والتي ارتفعت إلى أكثر من 21 دولار للبرميل سنة 1996، لتعاود الإيرادات العامة الانخفاض سنة 1998 حيث سجلت 774.55 مليار دينار جزائري أي بمعدل 16.42% وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الإيرادات البترولية التي انخفضت بنسبة 32.97%، وهذا نظرا لانخفاض أسعار البترول إلى 12.94 دولار للبرميل، لتعود للارتفاع من جديد سنة 1999 حيث ارتفعت إلى 950,5 مليار دج بنسبة نمو بلغت 22,72% نتيجة ارتفاع الجباية البترولية بـ 47,96% بعد عودة أسعار النفط للتحسن من جديد إذ ارتفعت إلى 17,91 دولار للبرميل.

وبالنظر إلى بنية الإيرادات العامة فإنه يظهر لنا وجود اختلاف بين العناصر المكونة للإيرادات العامة، ويرجع هذا الاختلاف البنوي إلى طبيعة الاقتصاد الوطني، إذ تعتبر الجباية العادية مصدرا ثانيا للإيرادات العامة وجاءت نسبة مساهمتها المتوسطة 36.07% من مجموع الإيرادات، حيث شهدت سنة 1990 أعلى نسبة لها إذ قدرت بـ 46.62%، ولكن سجلت نسبة منخفضة قدرت بـ 33.12% سنة 1999 من إجمالي الإيرادات العامة، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الضرائب المباشرة وانتشار التهرب الضريبي، لكن حجم الإيرادات العادية كان في تزايد مستمر إذ سجل سنة 1999 مبلغ 314.77 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 1990 التي سجلت مبلغ 71.1 مليار دينار جزائري، أي بمعدل نمو قدر بـ 342.71%. في حين شكلت الجباية البترولية المصدر الأول للإيرادات العامة في الجزائر حيث وصلت إلى أعلى نسبة مساهمة سنة 1991 حيث قدرت بـ 64.89% خلال هذه الفترة، وكان حجم الجباية البترولية في تزايد مستمر إذ بلغ سنة 1999 مبلغ 560.12 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 1990 حيث كان حجمها 76.2 مليار دينار جزائري، ورغم أرقامها ونسب مساهمتها الكبيرة في الإيرادات العامة، إلا أنها تعرف تذبذبا وهذا نظرا لارتباطها الوثيق بأسعار النفط العالمية.

3-1- رصيد الموازنة العامة:

تتأثر الموازنة العامة للدولة بالسياسة المنتهجة سواء كانت توسعية أو انكماشية وهي من بين أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للمحافظة على التوازنات الاقتصادية وتحقيق الأهداف التنموية وتوجيه النشاط الاقتصادي، كما أن رصيد الموازنة العامة يعكس التغيرات التي تطرأ على السياسة المالية للدولة وفيما يلي الجدول التالي يبين تطور الموازنة العامة خلال الفترة 1990 إلى 1999:

الجدول رقم 14: تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1999-1990):

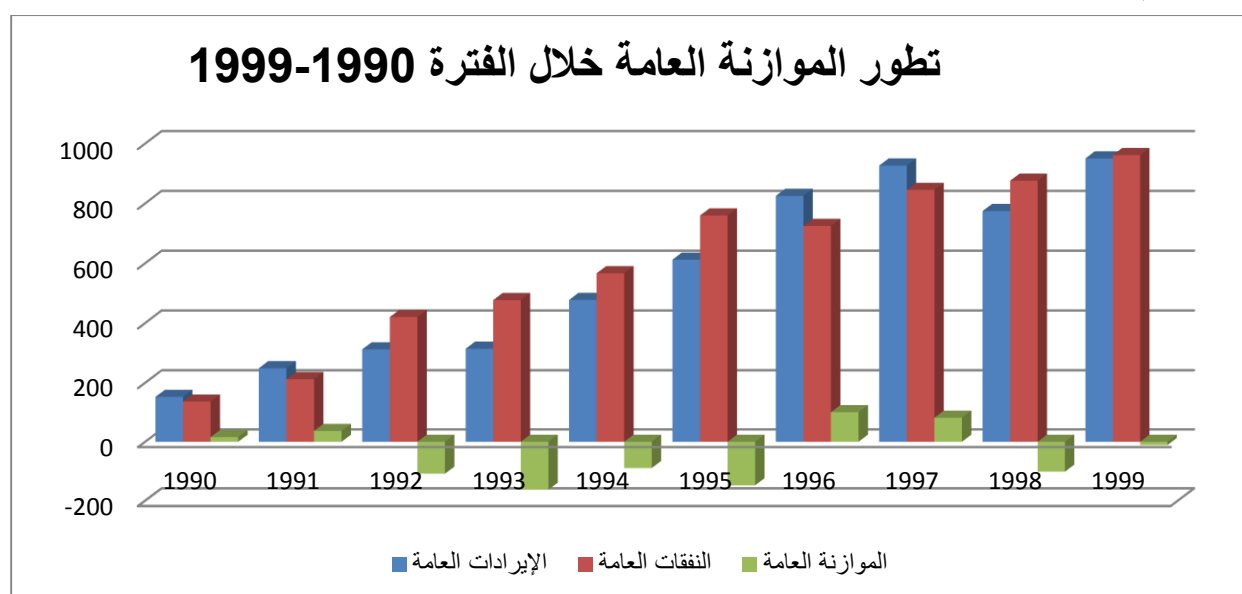
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإيرادات العامة	152.50	248.90	311.86	313.95	477.18	611.73	825.16	926.67	774.55	950.50
النفقات العامة	136.50	212.10	420.13	476.63	566.33	759.62	724.61	845.10	876.00	961.70
الموازنة العامة	16.00	36.80	-108.27	-162.68	-89.15	-147.89	100.55	81.57	-101.45	-11.20

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للفترة (1962-2011) ص ص 213، 228.

الشكل رقم 20: تطور الموازنة العامة خلال الفترة 1999-1990:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول رقم 14.

من خلال الشكل رقم (20) نلاحظ تباينا وعدم استقرار في الموازنة العامة، حيث سجلت سنة 1990 وسنة 1991 فائضا قدر بـ 16 مليار دينار و36.80 مليار دينار على التوالي وهذا نظرا لارتفاع الإيرادات العامة وخاصة الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول بسبب حرب الخليج وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، وقد عرف رصيد الموازنة العامة عجزا مستمرا في الفترة الممتدة من 1992 إلى 1995، حيث سجل عجزا سنة 1992 بمبلغ 108.27 مليار دينار جزائري، وواصل العجز في الارتفاع إذ سجلت سنة 1993 عجزا قدر بـ 162.68 مليار دينار جزائري وهو يعادل نسبة 11.79% من الناتج المحلي الإجمالي، ومع بداية سنة 1994 بدأ العجز في الموازنة بالانخفاض حيث قدر بـ 89.15 مليار دينار جزائري، ثم عاد للارتفاع مرة أخرى سنة 1995 حيث بلغ 147,89 مليار دج أي بنسبة 8,48% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويرجع هذا الانخفاض في عجز الموازنة العامة سنتي 1994 و1995 إلى برنامج التعديل والإصلاح الهيكلي ومختلف الإجراءات الأخرى المتبعة، في حين يعود هذا العجز أساسا إلى انخفاض عائدات الجباية البترولية وهذا ما يفسره انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث تراوحت بين 16 و 17 دولار للبرميل خلال سنوات هذه الفترة، بالإضافة إلى النسب الضعيفة التي عرفتها الإيرادات الجبائية العادية وكذلك ارتفاع مستويات المديونية الخارجية وخدماتها، وكذلك استحالة تخفيض الإنفاق العام،

كما عرف رصيد الموازنة العامة فائضا قدر بـ 100.55 مليار دينار جزائري سنة 1996 ومبلغ 81.57 مليار دينار سنة 1997، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول التي تراوحت بين 19,62 و 21,03 دولار للبرميل ومنه ارتفاع عائدات الجباية البترولية، عكس سنة 1998 فقد سجل رصيد الموازنة عجزا قيمته 101,45 مليار دج أي ما يمثل % 4,15 من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا نظرا للانخفاض الكبير في أسعار البترول وهو ما أدى إلى انخفاض عائدات الجباية البترولية بنسبة 32.97% ليعود بعدها العجز إلى الانخفاض إلى 11,40 مليار دج سنة 1999 أي ما يمثل % 0,40 من الناتج المحلي بعد التحسن التدريجي لأسعار النفط فقد ارتفعت إلى 18,12 دولار للبرميل، هذا التحسن كان له أثر إيجابي على الميزانية.

## II- تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009):

على عكس الفترة السابقة من الدراسة (فترة التسعينات) التي عرفت ظروف اقتصادية صعبة، فإن بداية الألفية الثالثة شهدت تحسنا الأوضاع الاقتصادية وهذا بسبب الزيادة في أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث سجل ميزان المدفوعات الجزائري فائضا معتبرا، مكنت الجزائر من التخلص من مشكلة المديونية الخارجية وبلوغ احتياطي أجنبي قياسي.

1-11- الإنفاق العام:

هذه الفترة من الدراسة شهدت توسعا في الإنفاق العام، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف وهذا راجع إلى الطفرة الكبيرة التي شهدها قطاع المحروقات ومن خلال الجدول الموالي سنقوم بتحليل التطور الحاصل في النفقات العامة.

الجدول رقم (15): تطور النفقات العامة خلال الفترة (2009-2000):

الوحدة: مليار دينار جزائري

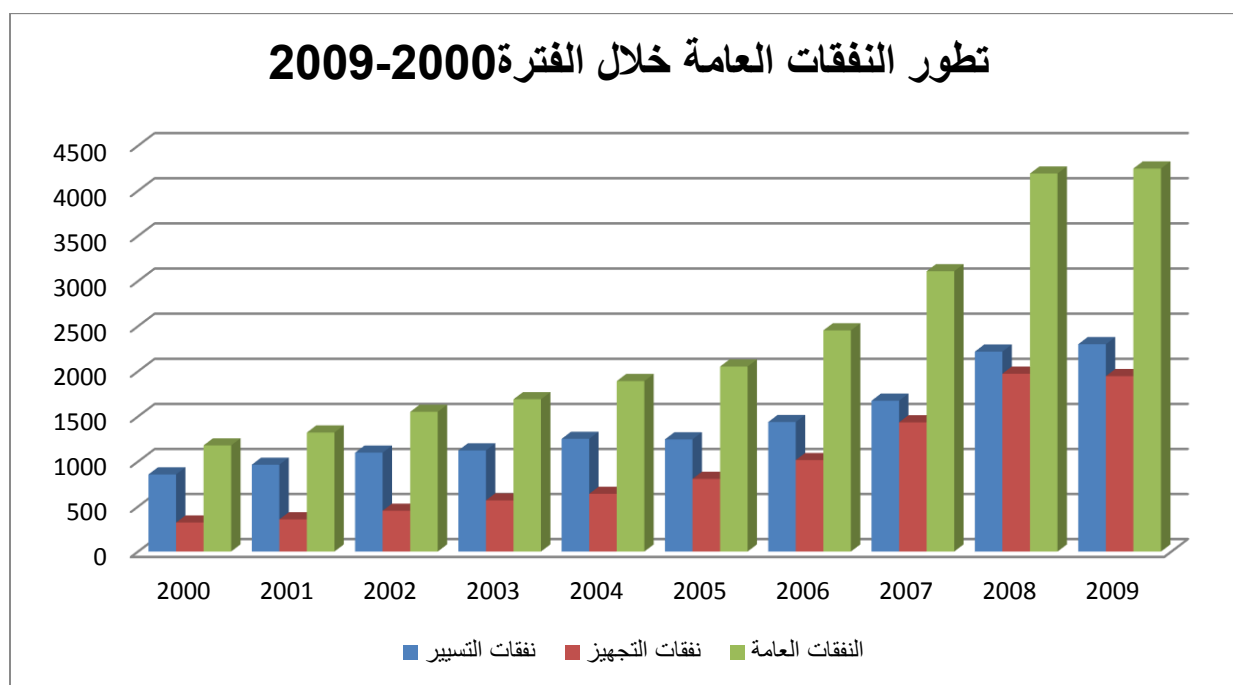
السنوا ت	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
نفقات التسيير	2300	2217.7	1673.9	1437.9	1245.1	1251.1	1122.8	1097.7	963.6	856.2
النسبة من النفقا ت العامة	54.16	52.92	53.85	58.62	60.68	66.13	66.43	70,79	72,94	72.67
النمو	3.71	32.49	16.41	15.48	-0.48	11.43	2.30	13.91	12.54	10.52
نفقات التجهيز	1946.3	1973.3	1434.6	1015.1	806.9	640.7	567.4	452.9	357.4	321.9
النسبة من النفقا ت العامة	45.84	47.08	46.15	41.38	39.32	33.87	33.57	29.21	27.06	27.33
النمو	-1.37	37.55	41.33	25.80	25.94	12.92	25.28	26.72	11.03	72.14

4246.3	4191	3108.5	2453	2052	1891.8	1690.2	1550.6	1321.0	1178.1	النفقات العامة
1.32	34.82	26.72	19.54	8.47	11.93	9.01	17.37	12.13	22.50	نسبة النمو

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للفترة (1962-2011) ص 211.

الشكل رقم (21): تطور النفقات العامة خلال الفترة 2009-2000:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 15.

من خلال الشكل رقم 21 نلاحظ أن النفقات العامة في تطور مستمر في قيمتها ، حيث بلغت سنة 2000 ما قيمته 1178,1 مليار دج، لتواصل الارتفاع بمعدل 12.13% سنة 2001 بقيمة إجمالية وصلت إلى 1321,0 مليار دج وبلغت سنة 2004 ما قيمته 1891,8 مليار دج ، وبلغ معدل الارتفاع في المتوسط خلال هذه الفترة من الدراسة 12.5 % ، ويعود هذا الارتفاع في قيمة الإنفاق الحكومي الكلي لعدة أسباب من بينها السياسية التوسعية المنتهجة من قبل الحكومة خلال هذه الفترة من الدراسة في إطار تطبيق خلق الإنعاش الاقتصادي ، وقد عرفت هذه الفترة

زيادة معتبرة في أسعار البترول التي وصلت الحضيض خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، هذه الزيادة ساعدت الدولة الجزائرية على تطبيق سياساتها في إطار البرامج المسطرة بالاعتماد على الفوائض المالية المتأتية من الجباية البترولية.

ويعود ارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة إلى الارتفاع المتواصل لأسعار النفط في الأسواق الدولية وكذلك تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي خصص له مبلغ 525 مليار دج قبل أن يرتفع غلافه النهائي إلى 1216 مليار دج بعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات المشاريع السابقة، وفي ظل استمرار ارتفاع أسعار النفط وصلت الحكومة الجزائرية سياستها المالية التوسعية ، حيث ارتفع حجم النفقات العامة إلى 2052 مليار دج سنة 2005 بارتفاع سنوي بلغ 8,47 % ، ثم إلى 3108,5 مليار سنة 2007 بنمو سنوي قدر ب 26,72 % ليصل سنة 2008 إلى 4191 مليار دج نمو سنوي قياسي وصل إلى 34,82 % ، وشهدت سنة 2009 ارتفاع طفيف في حدود 1,32 % ، حيث أن النفقات العامة قدرت ب 4246,3 مليار دج نتيجة تراجع أسعار النفط بعد الأزمة المالية لسنة 2008 والمخاوف من استمرار أمد الأزمة ، ويرجع الارتفاع المتزايد للنفقات العامة خلال الفترة ( 2005-2009 ) في شروع الحكومة الجزائرية في تنفيذ برنامج دعم النمو والذي خصص له مبلغ أولي قدر ب 7489 مليار دج في حين وصل غلافه النهائي إلى 9680 مليار دج.

وارتفعت نفقات التسيير من 963.6 مليار دج سنة 2001 إلى 1251.1 مليار سنة 2004 ، أي بنمو وصل إلى 29,83 % لتتخف سنة 2005 إلى 1245,1 مليار دج ثم تعود للارتفاع مجددا ابتداء من سنة 2006 ، إذ وصلت إلى 2300 مليار دج مع نهاية برنامج دعم النمو ، مسجلة نسبة نمو بلغت 84,72 % ، تواصل الارتفاع خلال السنوات الأولى للبرنامج التكميلي لدعم النمو ، حيث وصلت إلى 4782,6 مليار دج سنة 2012 نتيجة الارتفاع الكبير في نفقات المستخدمين ، لتتراجع سنة 2013 إلى 4131,6 مليار دج بتراجع سنوي بلغ 13,61 % ، في حين سجلت سنتي 2014 و 2015 ارتفاع طفيف حيث وصلت إلى 4486,3 مليار دج و 4617 مليار دولار بنسبة نمو قدرت ب 8,59 % ، و 2,91 % على التوالي ، أما سنة 2016 فسجلت تراجع طفيف إذ انخفضت إلى 4591,4 مليار دج بتراجع سنوي بلغ 0,55 % .

## II-2- الإيرادات العامة:

سنحاول في هذا الجزء تحليل التطورات الحاصلة في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) من خلال الجدول الموالي كما يلي:

الجدول رقم (16): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2009):

الوحدة: مليار دينار جزائري

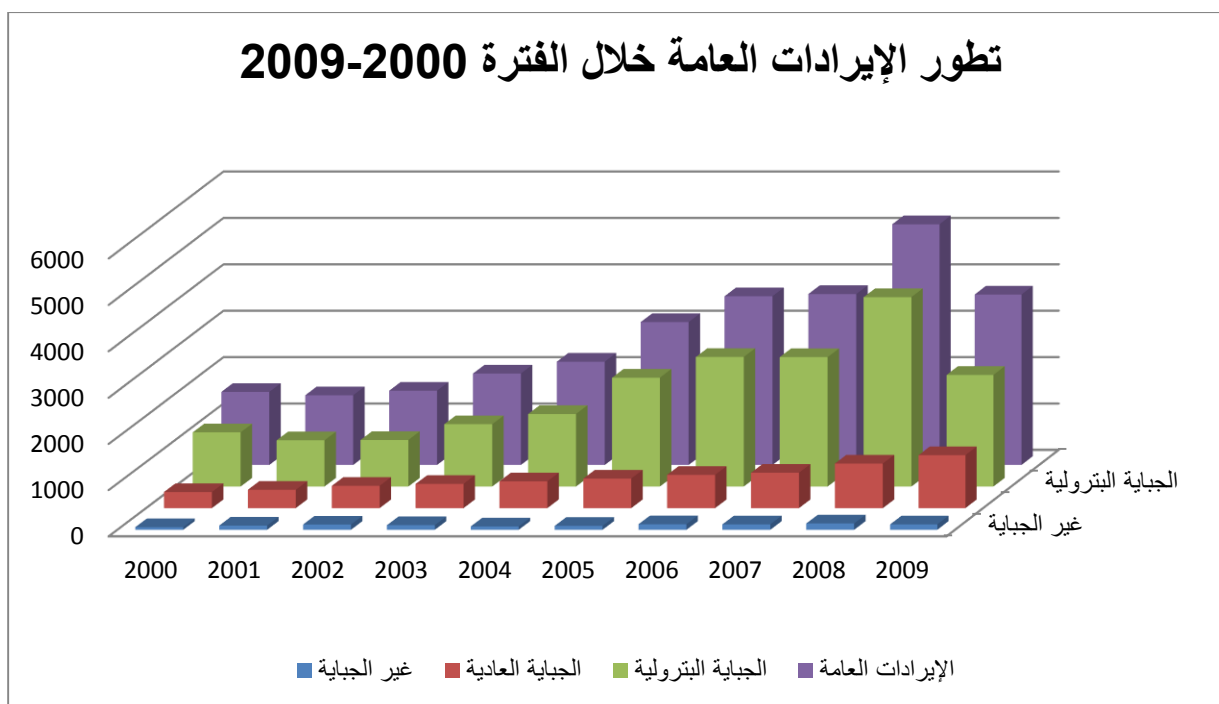
السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الجباية العادية	1146.6	965.2	766.7	720.8	640.4	580.4	524.9	482.9	398.2	349.5
النسبة من الإيرادات العامة	31.19	18.60	20.79	19.80	20.77	26.03	26.59	30.12	26.45	22.15
النمو	18.79	25.89	6.37	12.55	10.34	10.57	8.70	21.27	-	11.03
الجباية البترولية	2412.7	4088.6	2796.8	2799	2352.7	1570.7	1350	1007.9	1001.4	1173.24
النسبة من الإيرادات العامة	65.63	78.77	75.84	76.90	76.32	70.44	68.38	62.87	66.51	74.34
النمو	-40.98	46.19	-0.08	18.97	49.79	16.35	33.94	0.65	-	109.46
غير الجباية	116.7	136.6	116.4	119.7	83.8	72.1	99.4	112.2	90.3	55.42
النسبة من	3.17	2.63	3.16	3.29	2.72	3.32	5.03	7.00	6.00	3.51

										الإيرادات تالعامة
-14.56	17.35	-2.76	42.84	16.23	-27.46	-11.41	24.25	-	-26.69	نسبة النمو
3676.0	5190.50	3687.8	3639.8	3082.6	2229.7	1974.4	1603.2	1505.5	1578.1 6	الإيرادات تالعامة
-29.17	40.75	1.32	18.08	38.25	12.93	23.15	6.49	-	66.04	نسبة النمو

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2008، 2012.

الشكل رقم (22) : تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2009-2000:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 16.

من خلال الشكل رقم 22 يتضح التزايد المستمر للإيرادات العامة طول الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2008، حيث انتقلت من 1505,5 مليار دج سنة 2001 إلى 1603,2 مليار دج سنة 2002 أي بنسبة نمو بلغت

6,49 % ، لتصل إلى 3082,6 مليار دج سنة 2005 بنسبة نمو مرتفعة نوعا ما قدرت ب 38,25 % ، ثم إلى 5190,50 مليار دج سنة 2008 مسجلة نمو سنوي قدره 40,75 % ، ويعود هذا التزايد المستمر إلى ارتفاع الجباية البترولية نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية ، والتي وصلت إلى 97 دولار للبرميل خلال سنة 2008 ، لتشهد سنة 2009 تراجع ملحوظ في الإيرادات العامة إذ انخفضت إلى 3676 مليار دج بتراجع بلغ 29,17 % تحت تأثير تراجع أسعار النفط التي انخفضت إلى 62,25 دولار للبرميل نتيجة الأزمة المالية العالمية.

#### II-2-1- الجباية العادية:

إن الجزائر تعتمد في الإيرادات العامة أساسا على مجموعة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في صورة الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على رقم الأعمال وغيرها من الضرائب، وقد عرفت الإيرادات العادية المتكونة أساسا من الإيرادات الضريبية تزايدا مستمرا حيث وصلت قيمتها إلى 349.5 مليار دج سنة 2000 أي ما يعادل ما نسبته 22.15 % من إجمالي الإيرادات العامة لتصل سنة 2001 إلى ما قيمته 398.2 مليار دج أي بنسبة نمو قدرت ب 26,45 % مقارنة بالسنة السابقة لها، حيث عرفت الإيرادات العادية تزايدا مستمرا إذ وصلت إلى ما قيمته 580.4 مليار دج سنة 2004 لتعادل ما نسبته 26.03 % من إجمالي الإيرادات العامة ، وكباقي الدول النامية التي تتميز بنظام ضريبي يعتمد في حصيلته على الضرائب غير المباشرة ، ومن بين أهم مكونات الإيرادات الجبائية نجد الضريبة على القيمة المضافة TVA، حيث وصلت قيمتها سنة 2002 إلى 146,63 مليار دج بنسبة مساهمة قدرت ب : 30,36 % و 164,46 مليار دج سنة 2003 بنسبة مساهمة قدرت ب 33 , 31 %<sup>1</sup>.

وقد عرف الرسم على القيمة المضافة إعادة هيكلة سنة 2001، فقد أصبح هنا معدلين فقط ، الأول عادي ب 17 % والثاني مخفض بنسبة 7 % ، وقد عرفت الضريبة على أرباح الشركات هي الأخرى تعديلا حيث أصبحت هناك ثلاث معدلات تبعا لطبيعة النشاط، إذ قدر المعدل ب 19 % لقطاع الإنتاج ، 23 % لقطاع البناء والسياحة ، و 26 % لقطاع التجارة.

#### II-2-2- الجباية البترولية:

إن الجباية البترولية تعد من أهم مصادر الإيرادات العامة نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري وارتباطه الوثيق بقطاع المحروقات، وقد بلغت النسبة المتوسطة للجباية البترولية خلال هذه الفترة ما نسبته 65,32 % من إجمالي الإيرادات، لتعرف الجباية البترولية ارتفاعا ملحوظا بنمو فاق 300 % إذ ارتفعت من 1001.4 مليار دج سنة 2001 إلى 4088,6 مليار دج سنة 2008، قبل أن تسجل تراجع كبير سنة 2009 ، إذ انخفضت إلى 2412,7 مليار دولار سنة 2009 مسجلة تراجع قدره 40,98 %.

<sup>1</sup>- vos impôts pour 2002 et 2003, Ministère des finances, direction générales des impôts, disponible sur : www.mfdgi.gov.dz.

3-11- الموازنة العامة:

عرفت الفترة السابقة تسجيل عجز وفائض في الموازنة العامة للدولة لعدة أسباب منها التوسع الكبير في الإنفاق العام في إطار البرنامج التنموي الذي صادف نفس الفترة، بالإضافة إلى التذبذب في حصيلة الجباية البترولية التي تعد من بين أهم مكونات الإيرادات العامة، ومن خلال الجدول الموالي سنقوم بتحليل التطور الحاصل في رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2009-2000 في الجدول رقم(17): تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2009-2000):

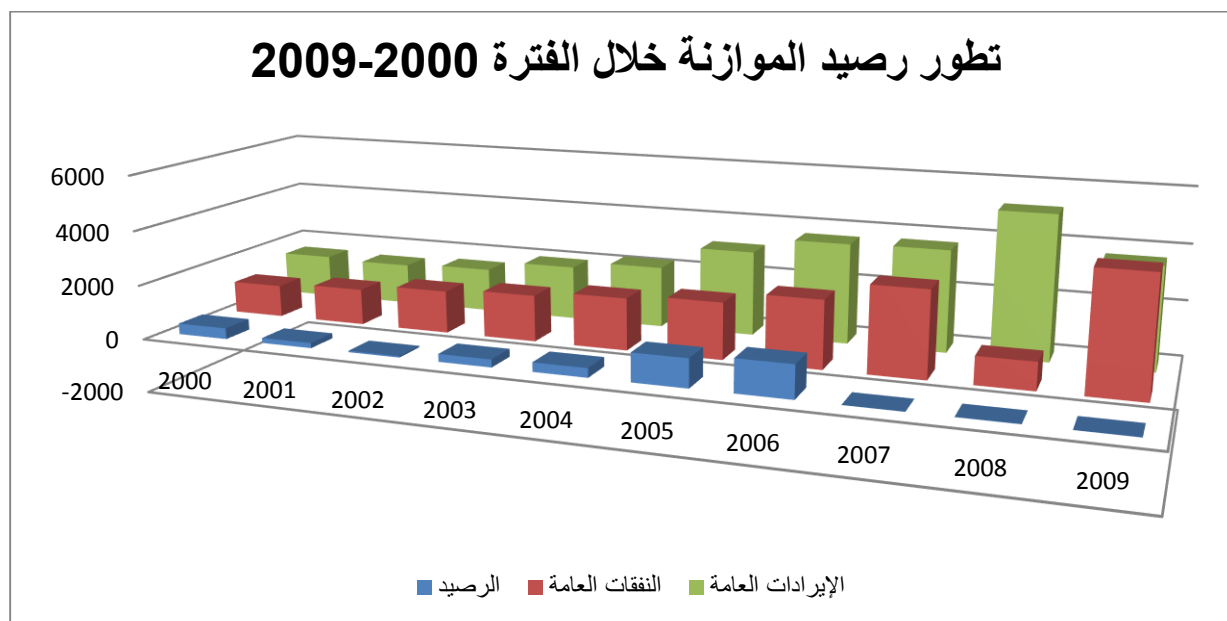
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات العامة	1578.16	1505.53	1603.2	1974.4	2229.7	3082.6	3639.8	3687.8	5190.5	3676
النفقات العامة	1178.1	1321	1550.5	1690.2	1891.8	2052	2453	3108.5	999.5	4246.3
الرصيد	400.06	184.53	52.7	284.2	337.9	1030.6	1186.8	6.23	9.14	-5.72

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2008، 2012.

الشكل رقم(23) : تطور الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2009:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 17.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 23 عدم استقرار في رصيد الميزانية العامة من سنة لأخرى ، فبعد الفائض المسجل سنة 2001 والمقدر ب 184,53 مليار دج انخفض الفائض سنة 2002 إلى 52,7 مليار دج أي ما يمثل 1,16 % من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع النفقات العامة بحوالي 17,37 % ، وهو الذي أدى إلى تراجع رصيد صندوق ضبط الإيرادات إلى 27.9 مليار دج بعد أن كان رصيده 171,5 مليار دج سنة 2001 ، لتشهد السنوات الأربع اللاحقة تحسنا مستمرا في رصيد الميزانية ، إذ ارتفع الفائض من 284,2 مليار دج سنة 2003 إلى 1186,8 مليار دج سنة 2006 ، حيث أصبح هذا الرصيد يمثل حوالي 13,93 % من إجمالي الناتج المحلي ، ويعود هذا الفائض أساسا إلى الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية، الأمر الذي ساهم في ارتفاع رصيد صندوق ضبط الإيرادات والذي ارتفع من 320,8 مليار دج سنة 2003 إلى 2931 مليار سنة 2006، في حين عرفت سنة 2007 انخفاض في رصيد الميزانية إلى 579,3 مليار أي ما يعادل 6,23 % من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الارتفاع المعتبر للنفقات العامة خلال هذه السنة والذي فاق 26 % ، ليعود رصيد الميزانية للارتفاع مرة أخرى سنة 2008 إذ بلغ 9,5 مليار دج، ما يعادل 9,14 % من إجمالي الناتج المحلي، مساهما في زيادة تراكم رصيد صندوق ضبط الإيرادات الذي بلغ مليار دج، لتعرف سنة 2009 نقطة تحول في مسار الموازنة العامة، إذ أصبح رصيد الميزانية يسجل عجزا مستمرا ابتداء من هذه السنة التي سجلت عجزا قدره 570,3 مليار دج نتيجة تراجع الإيرادات النفطية عقب الأزمة المالية العالمية في ظل التزايد المستمر للنفقات العامة.

III- تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019):

تميزت هذه المرحلة بانخفاض حاد في أسعار البترول، وهو ما أدى إلى تقلص الإيرادات النفطية، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى إعادة النظر في السياسة المالية المتبعة من أجل ترشيد الإنفاق العمومي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني.

III-1- الإنفاق العام:

شهدت الفترة السابقة من الدراسة (2000-2009) إتباع الدولة الجزائرية سياسة مالية توسعية من خلال الزيادة في حجم الإنفاق العام، وذلك لتغطية التكاليف المترتبة عن البرامج التنموية المسطرة خلال تلك الفترة، ومن خلال هذا الجزء من الدراسة سنحاول معرفة ما إذا مازالت الدولة تتبع نفس السياسة السابقة أم لا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم ( 18): تطور النفقات العامة خلال الفترة (2010-2019):

الوحدة: مليار دينار جزائري

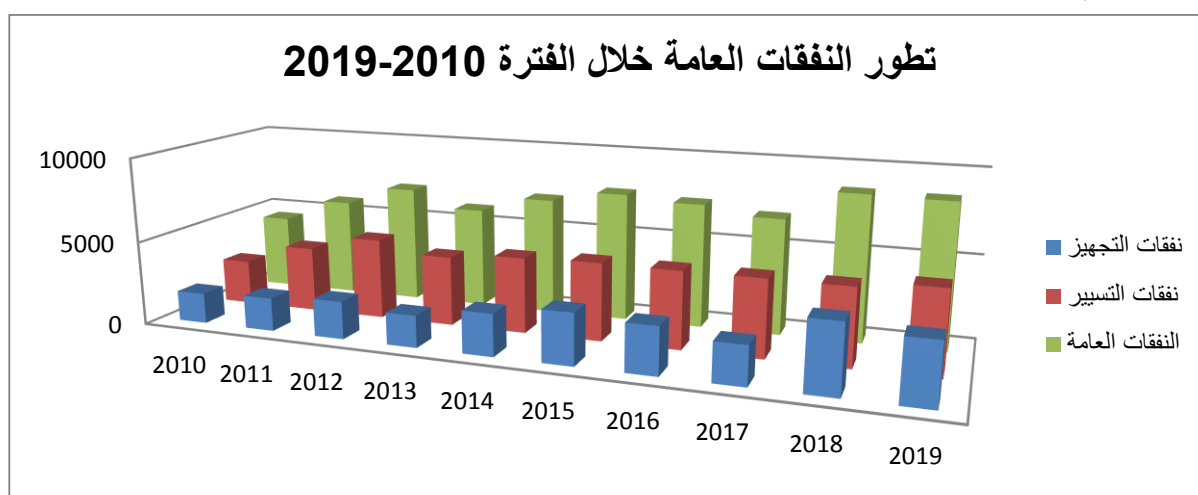
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات التشغيل	2659	3879.2	4782.6	4131.6	4486.3	4617	4591.4	4591.8	4584.5	4954.0
النسبة من النفقات العامة	59.53	66.27	68.16	68.58	64.27	60.30	62.18	66.71	53.14	57.89
النمو	15.61	45.89	23.29	-13.61	8.59	2.91	-0.55	0.008	-0.15	8.05
نفقات التجهيز	1807.9	1974.4	2234	1892.6	2493.9	3039.3	2792.2	2291.4	4043.5	3603.00
النسبة من	40.47	33.73	31.84	31.42	35.73	39.70	37.82	33.29	46.86	42.11

الفقات العامة	النمو	النفقات العامة	نسبة النمو
-10.89	76.46	-17.93	-8.13
21.87	31.77	-15.28	13.15
9.21	-7.11	8557.0	8628.0
6883.2	7383.6	7656.3	6980.2
6024.2	7016.6	5853.6	4466.9
19.87	31.04	5.20	-0.82
25.34	-6.77	3.56	9.69
15.87	-14.14	15.87	-14.14
19.87	31.04	5.20	-0.82

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2012، 2013، 2015، 2019.

الشكل رقم (24): تطور النفقات العامة خلال الفترة 2010-2019:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 18.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 18 أن حجم الإنفاق العمومي وصل إلى 4466,9 مليار دج سنة 2010 بنسبة نمو سنوي بلغت 5,20 % ثم إلى 5853,6 مليار دج سنة 2011 أي بنسبة نمو سنوي فاقت 31 %، وذلك بعد استعادة أسعار النفط عافيتها بعد الأزمة المالية العالمية واصلت الحكومة الجزائرية سياستها التوسعية، وواصلت النفقات ارتفاعها سنة 2012 إذ وصلت إلى 7016,6 مليار دج نمو سنوي قارب 20 %، أين عرفت انخفاضا ملحوظا سنة 2013 حيث انخفضت إلى 6024,2 مليار دج أي بانخفاض قدره 14.14 %، ليعود للارتفاع مجددا سنة 2014 حيث بلغ 6980,2 مليار دج مسجلا نسبة نمو سنوية وصلت إلى 15,87 %، ويعود هذا الارتفاع لمواصلة الحكومة

الجزائرية لسياستها المالية التوسعية من خلال تسطير برنامج تنموي آخر عرف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو والذي خصص له غلاف مالي أولي قدره 11534 مليار دج ، ورغم انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية في النصف الثاني من سنة 2014 إلا أن الحكومة واصلت سياستها التوسعية سنة 2015 ، إذ عرفت النفقات العامة ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت إلى 7656,3 مليار دج بارتفاع سنوي بلغ 9,69% ، لكن مع استمرار تراجع أسعار النفط اضطرت الحكومة الجزائرية إلى مراجعة سياستها المالية من خلال اتخاذ إجراءات تقشفية بهدف ترشيد النفقات ، وهو ما يبينه تراجع حجم النفقات سنة 2016 ، إذ انخفضت إلى 7383,6 مليار دج مسجلة تراجع سنوي في حدود 3,5% ، في حين سجلت سنة 2019 مبلغ 8557 مليار دينار وهي تعتبر أعلى نسبة في هذه الفترة.

لقد كان لمحتوى البرامج التنموية المطبقة أثرا بالغا على توزيع الانفاق العام، ولو أن نفقات التسيير كان لها النصيب الأكبر حيث بلغت نسبتها المتوسطة 62,86% ، خلال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي بلغت النسبة المتوسطة لنفقات التسيير 69,07% نظرا لحجم النفقات المخصصة للتنمية البشرية والتي بلغت 38% من مخصصات البرنامج ، ضف إلى ذلك الزيادات في الأجور ، لتتخفف أثناء تنفيذ برنامج دعم النمو إلى 56,04% نتيجة تركيز البرنامج على تطوير الهياكل القاعدية ودعم القطاع الاقتصادي وتحسين ظروف الإسكان في حين قدرت مخصصات التنمية البشرية ب 15,8% فقط ، أما فيما يخص فترة البرنامج التكميلي فقد ارتفعت النسبة السنوية المتوسطة لنفقات التسيير إلى 63,09% نتيجة ارتفاع النفقات المخصصة للتنمية البشرية إذ شكلت 45,7% من مخصصات البرنامج إضافة إلى الزيادة المعتبرة في الرواتب والأجور.

### III-2- الإيرادات العامة:

في الفترة الأخيرة عملت الإجراءات والتعديلات الجبائية على تحسن الجباية العامة حيث أصبحت مداخيلها تفوق مداخيل الجباية النفطية بعد تراجع أسعار النفط، والجدول التالي يبرز تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2010-2019)

الجدول رقم(19): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2010-2019):

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجباية العادية	1297.9	1527.1	1908.6	2031	2091.4	2354.7	2422.2	2663.1	3041.42	3041.42

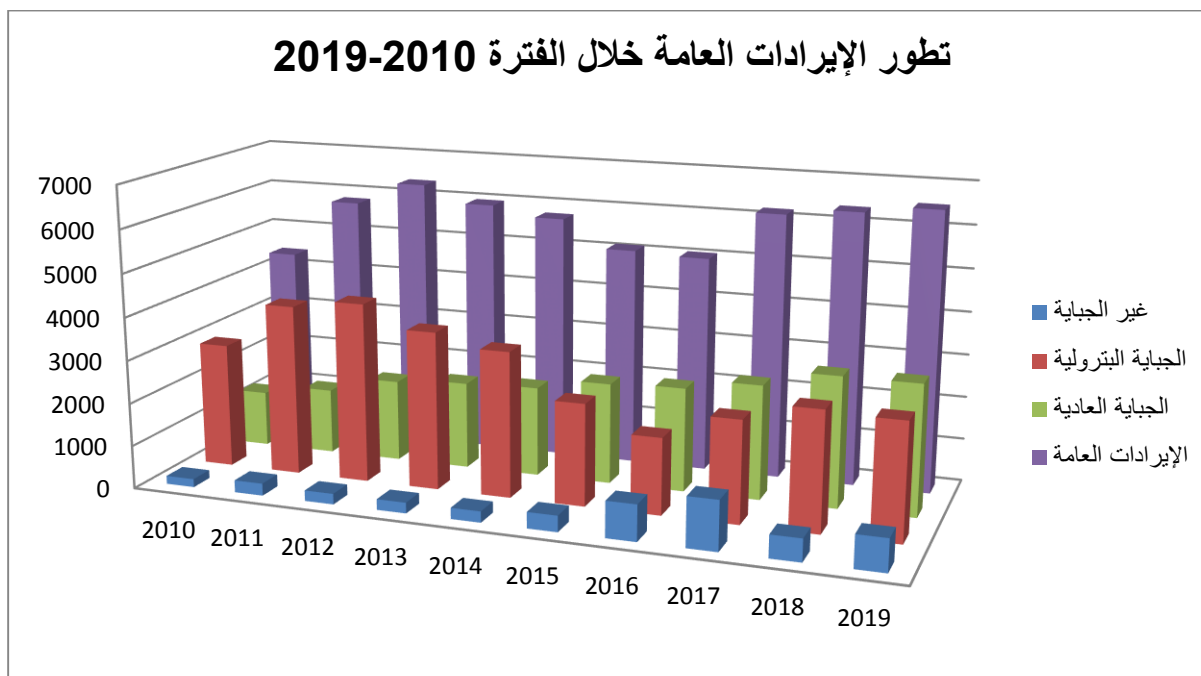
47	48	43	48.04	46.14	36.45	34.09	30.11	26.37	29.55	النسبة من الإيرادات العامة
00	14.20	9.94	2.87	12.59	2.97	6.41	24.98	17.66	13.20	النمو
2714	2776.2	2372.5	1781.1	2373.5	3388.4	3678.1	4184.3	3979.7	2905	الجباية البترولية
41.70	43.76	38.37	35.32	46.51	59.05	61.74	66.01	68.73	66.13	النسبة من الإيرادات العامة
-2.24	17.01	33.20	-24.96	-29.95	-7.88	-12.10	5.14	36.99	20.40	النمو
752.58	525.36	1147.2	838.2	374.9	258.5	248.3	246.4	283.3	189.8	غير الجباية
12	8	19	16.62	7.35	4.50	4.17	3.89	4.89	4.32	النسبة من الإيرادات العامة
43.25	-54.20	36.86	123.58	45.03	4.11	0.77	-13.03	49.26	62.64	نسبة النمو
6508	6342.98	6182.8	5042.20	5103	5738	5957	6339.3	5790.1	4392.9	الإيرادات العامة

2.60	2.59	22.62	-1.19	-11.07	-3.68	-6.02	9.49	31.81	19.50	نسبة النمو
------	------	-------	-------	--------	-------	-------	------	-------	-------	------------

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2012، 2013، 2015، 2019.

الشكل رقم (25): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2010-2019:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 19.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 25 ارتفاع الإيرادات العامة سنة 2010 إذ وصلت إلى 4392,9 مليار دج ثم إلى 6339,3 مليار دج سنة 2012 نتيجة عودة أسعار النفط للارتفاع من جديد عقب الأزمة المالية حيث وصلت إلى 111,04 دولار للبرميل سنة 2012 ، لكن ابتداء من سنة 2013 عرفت الإيرادات العامة منحنى نزولي إذ انخفضت في هذه السنة إلى 5957 مليار دج بتراجع قدره 6,02% ثم إلى 5103 مليار دج مع نهاية سنة 2015 لتصل إلى 4042,20 مليار دج مع نهاية سنة 2016 ، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع العائدات النفطية نتيجة التراجع المستمر لأسعار النفط والتي انخفضت من 100 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 45 دولار سنة 2016، ثم عرفت صعوداً تدريجياً بعد سنة 2016 إلى غاية 2019 حيث بلغت 6508 مليار دينار.

III-2-1- الجباية العادية:

لقد كانت حصيلة الجباية العادية متواضعة حيث لم تتجاوز نسبتها المتوسطة 30 % خلال هذه الفترة ، رغم التطور الملحوظ من سنة لأخرى ، وارتفعت الحصيلة من 398,2 مليار دج سنة 2001 إلى 2422,2 مليار سنة 2016 دج، أي بنسبة نمو فاقت 500 % نتيجة نمو هيكل الاقتصاد الوطني والإصلاحات والتعديلات الجبائية التي صاحبت قوانين المالية ، وقد عرفت الجباية العامة تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة حيث فاقت الجباية البترولية سنة 2016 إذ بلغت نسبتها المتوسطة 48,04 % هذه السنة ، لكن هذا الارتفاع يعود أساسا إلى تراجع الجباية العادية نتيجة انخفاض أسعار النفط ، وبحث الحكومة عن بدائل جبائية لتمويل الميزانية العامة.

III-2-2- الجباية البترولية:

انتقلت من 2905 مليار دج سنة 2010 إلى 4184,3 مليار دج سنة 2012 ، قبل أن تشهد انخفاض مستمر ابتداء من سنة 2013 ، إذ انخفضت هذه السنة إلى 3678,1 مليار دج ثم إلى 2354,7 مليار سنة 2015 ، لتستقر عند 1781,1 مليار دج سنة 2016 ، أما نسبة مساهمتها فعرفت انخفاضا كبيرا في السنوات الأخيرة حيث انخفضت إلى 46,51 % سنة 2015 ثم إلى 35,32 % سنة 2016 ، بعدما كانت تفوق 60 % خلال السنوات السابقة.

III-3- الموازنة العامة:

مع التوسع الكبير في النفقات العمومية أصبح رصيد الميزانية يسجل عجزا مستمرا ابتداء من سنة 2010، حيث كان في البداية عجزا ضئيلا، قبل أن يتفاقم الأمر بعد انخفاض أسعار النفط، والجدول التالي يوضح تطورات رصيد الميزانية خلال الفترة (2010-2019).

الجدول رقم (20): تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2010-2019):

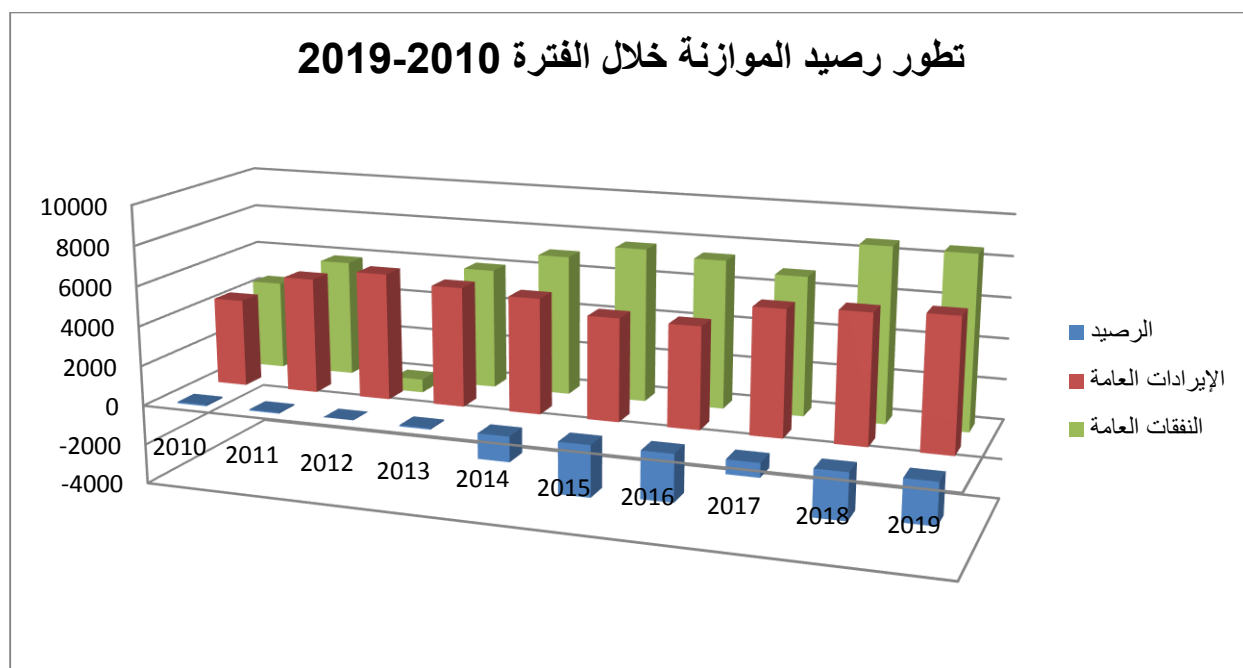
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات العامة	4392.9	5790.1	6339.3	5957.5	5738.4	5103.1	5042.2	6182.8	6342.98	6508
النفقات العامة	4466.9	5853.6	-677.3	6024.2	6995.7	7656.3	7383.6	6883.2	8628	8557
الرصيد	-74	-63.5	-4.18	-66.7	-1257.3	-2553.2	-2341.4	-700.4	2285.02	-2049

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2012، 2013، 2015، 2019.

الشكل رقم (26): تطور الموازنة العامة خلال الفترة 2010-2019:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم 20.

من خلال الشكل رقم 26 نلاحظ انخفاض العجز إلى 74 مليار دولار سنة 2010 ثم إلى 63,5 مليار سنة 2011، رغم عودة الإيرادات النفطية للارتفاع وذلك راجع للزيادة الكبيرة في النفقات العمومية تزامنا مع بداية تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، ليرتفع العجز سنة 2012 إلى 677,3 مليار رغم ارتفاع حجم الإيرادات العامة، ويعود ذلك للارتفاع الكبير للنفقات العامة خلال هذه السنة إذ ارتفعت بنسبة 19,86% بعد الزيادات المعتبرة في الأجور وبأثار رجعية، ليعود للانخفاض مجددا إلى 66,7 مليار سنة 2013، بعد تراجع النفقات العمومية بنسبة 16,47%، وكذلك الإيرادات العامة بمقدار 6%، ورغم هذا العجز المسجل في الميزانية العامة إلا أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات واصل الارتفاع حيث وصل إلى 5633,7 مليار سنة 2012، إذ لم تلجأ الحكومة إليه لتغطية العجز إلا سنة 2013 أين تم اقتطاع 70,2 مليار لتسديد العجز الموازي، لينخفض هذه السنة إلى 5563,5 مليار.

لكن ابتداء من سنة 2014 تفاقم العجز الموازي وأصبح يشكل تهديدا كبيرا للاقتصاد الوطني، حيث بلغ هذه السنة 1257,3 مليار ما يعادل 7,21% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 21,91% من إجمالي الإيرادات، ليرتفع سنة 2015 إلى 2553,2 مليار مشكلا 15,29% من الناتج المحلي الإجمالي و 50% من إجمالي الإيرادات، قبل أن يسجل سنة 2016 تراجعا طفيفا حيث بلغ 2341,4 مليار أي حوالي 13,45% من الناتج المحلي الإجمالي

و 46 % من إجمالي الإيرادات العامة ، ويعود هذا التفاقم إلى التراجع الكبير في حجم الإيرادات الجبائية بأكثر من النصف إثر الانخفاض الكبير في أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 في ظل التزايد المستمر للنفقات العامة التي سجلت نمو بأكثر من 22 % ، وعلى عكس السنوات السابقة أين تم تمويل العجز دون اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات ، فإن العجز المسجل خلال الفترة 2014 - 2016 تم تمويله من صندوق ضبط الإيرادات إذ تم اقتطاع حوالي 4900 مليار من هذه السنوات وهو ما يبرزه التراجع الكبير في رصيد الصندوق إذ انخفض رصيده إلى 740 مليار دولار سنة 2016 ، كما تم أيضا خلال هذه السنة اللجوء لمصادر أخرى لتغطية العجز الموازي من بينها إصدار القرض الوطني.<sup>1</sup>

ومع استمرار هذا الوضع اضطرت الحكومة الجزائرية إلا اتخاذ سياسة مالية حذرة قائمة على ترشيد الانفاق العمومي والبحث عن مصادر أخرى لزيادة الإيرادات العامة على غرار الرفع من الرسوم على المواد الطاقوية وكذلك فرض رسوم جديدة والرفع من معدلات البعض منها على غرار الرسم على القيمة المضافة والذي تم رفعه بموجب قانون المالية لسنة 2017 إلى 19 % ، و 9 % ، كما لجأت إلى التمويل غير التقليدي لتمويل العجز السنوي المحتمل في السنوات اللاحقة بعد تعديل قانون النقد والقرض حيث أصبح بإمكان بنك الجزائر إقراض الخزينة العمومية لتمويل العجز الموازي عن طريق الإصدار النقدي.<sup>2</sup>

المبحث الثالث: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

1- التضخم في الجزائر:

شهد الاقتصاد الوطني بداية التسعينات عدة ضغوط تضخمية شديدة كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني، حيث بلغ معدل التضخم سنة 1992 نسبة 31.7 %، وهذا مرده لعدة أسباب منها: الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي وتخصيصات القروض الموجهة للاقتصاد التي لم يكن لها مقابل إنتاجي، ارتفاع وتيرة الطلب الكلي، بالإضافة إلى التوسع النقدي والتمتالي خلال سنوات هذه الفترة، أما من خلال الفترة 1996 1999، فنلاحظ تراجعاً في معدلات التضخم، وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود الرامية للحد من الضغوط التضخمية، ونجاحها بداية من سنة 1996، بانخفاضها من 18 % إلى 2.6 % سنة 1999، ويعود السبب في هذه النتائج الحسنة

<sup>1</sup> - إحصائيات بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016، ص 77.

<sup>2</sup> - بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019، ص 214.

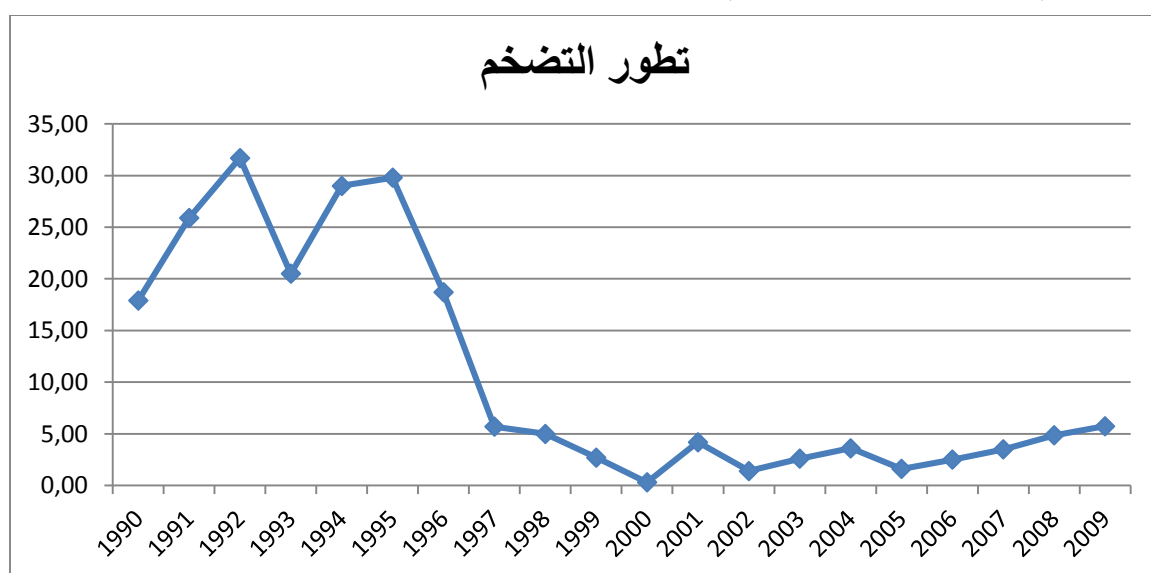
إلى تظافر عدة عوامل منها: التحكم في السيولة الاقتصادية، اعتدال وتيرة التنوع النقدي، وتدني حجم الائتمان المحلي خلال تلك الفترة<sup>1</sup>. وفيما يلي تطور معادلات التضخم خلال الفترة (1990-2019).

الجدول رقم 21: تطور معدل التضخم في الفترة 1990-2009:

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	17.9	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	2.7	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5
السنوات	2008	2009							
معدل التضخم	4.86	5.74							

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (27): تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2009:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم 21.

<sup>1</sup> - حسيبة مداني، "أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014"، مقال بمجلة (مجاميع المعرفة)، الجزائر، العدد 04، المجلد 04، 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، ص 13.

من خلال الشكل رقم (27)، نلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2009 عرفت مرحلتين المرحلة الأولى من سنة 1990 إلى غاية سنة 1999 حيث سجلت معدلات التضخم أرقاما قياسية خاصة سنة 1992 أين وصلت إلى معدل 31.7% وهذا نظرا للتوسع النقدي في تلك الفترة، المرحلة الثانية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2009 حيث شهدت استقرارا نسبيا في معدلات التضخم مع ارتفاع نسبي في نهاية الفترة حيث سجلت سنة 2002 ما نسبته 1.4% لتصعد سنة 2009 إلى 5.74%. وعند التفصيل في مسار معدلات التضخم في الجزائر، نلاحظ أن معدل التضخم قد انخفض سنة 2002 إلى 1.4% بعدما سجل معدل 2.4% سنة 2001، وهذا الانخفاض يعود إلى سياسة بنك الجزائر في تخفيض التضخم من خلال تعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية سنة 2002، وقد ارتفع معدل التضخم إلى 2.31% سنة 2006 بعد أن سجل 1.6% سنة 2005، وهذا مرده للتوسع النقدي الذي ميز الفترة 2004-2005، والذي كان مصدره تنقيد الموجودات الخارجية، وخصوصا أن صافي الموجودات الخارجية تجاوز الكتلة النقدية M2 منذ سنة 2005،<sup>1</sup> ليرتفع معدل التضخم أكثر سنة 2009 ويبلغ 5.74%. بفعل ارتفاع الأجور والرواتب، بالإضافة إلى التوسع في سياسة الميزانية، إذ يرجع هذا الارتفاع إلى زيادة معدل التضخم المستورد، وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر.

الجدول رقم(22): تطور معدل التضخم خلال الفترة (2010-2019):

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27	2.3

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول رقم 22 أنه بعد تحسن أسعار النفط في سنة 2010 عرف معدل التضخم تراجعا طفيفا قدر بـ 3.91%، ثم الارتفاع سنة 2011 إلى 4.52% وهذا راجع إلى زيادة أسعار السلع المحلية. كما سجل أعلى معدل تضخم في هذه المرحلة قدر بـ 8.9% تقريبا في سنة 2012، خاصة أسعار السلع الغذائية وأسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، هذا وبقي التضخم معتبرا بالنسبة للسلع الغذائية الأخرى بمعدل 12.8%، وتكمن أهم محددات التضخم في هذه السنة أساسا في زيادة الكتلة النقدية والتي تساهم في نسبة التضخم بـ 84%،

<sup>1</sup> - حسيبة مداني، أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، ص 14.

وهي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة، وبدرجة أقل ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية وكذلك المواد ذات المحتوى المستورد القوي<sup>1</sup>.

حيث سجل معدل التضخم سنتي 2013 و2014، انخفاضات متتالية 3.26 % و 2.92 % على التوالي، وهذا راجع إلى تراجع الأسعار الدولية السنوية للمنتجات الفلاحية المستوردة، بالإضافة إلى انخفاض أسعار المنتجات الغذائية بـ 3.18 %<sup>2</sup>. ثم يعاود الارتفاع سنة 2015 وسنة 2016 ليبلغ 4.78 % ، 6.33 % على التوالي، وذلك رغم الانخفاض الكبير في نمو الكتلة النقدية، التي سجلت في سنة 2016 نموا يقدر بـ 0.8 %، كما كان عليه الحال في سنة 2015 بمعدل 0.1 % ، لذا لا تعد كأحد العوامل المسببة للتضخم خلال هاتين السنتين ، إلا أن هذه الفترة شهدت تدهورا في سعر صرف الدينار الجزائري بسبب الصدمة النفطية، بالإضافة إلى الزيادة في أسعار السلع المحددة إداريا للمنتجات غير الغذائية، حيث بلغ تضخمها كمتوسط سنوي 12 % ، وقدرت مساهمتها في إجمالي تضخم الأسعار المحددة إداريا بنسبة 71.1 %، من بين هذه المواد: ارتفعت أسعار الكهرباء والغاز بنسبة 12.8 % وأسعار البنزين بنسبة 35.9 % وأسعار النقل بسيارات الأجرة بنسبة 27.8 % . وما يميز التضخم أنه يكتسي طابع هيكلي، في ظرف يتميز بأسواق تنافسية بشكل غير كاف وسيئة التنظيم، والتي يتميز بعضها بتواجد وضعيات مهيمنة<sup>3</sup>.

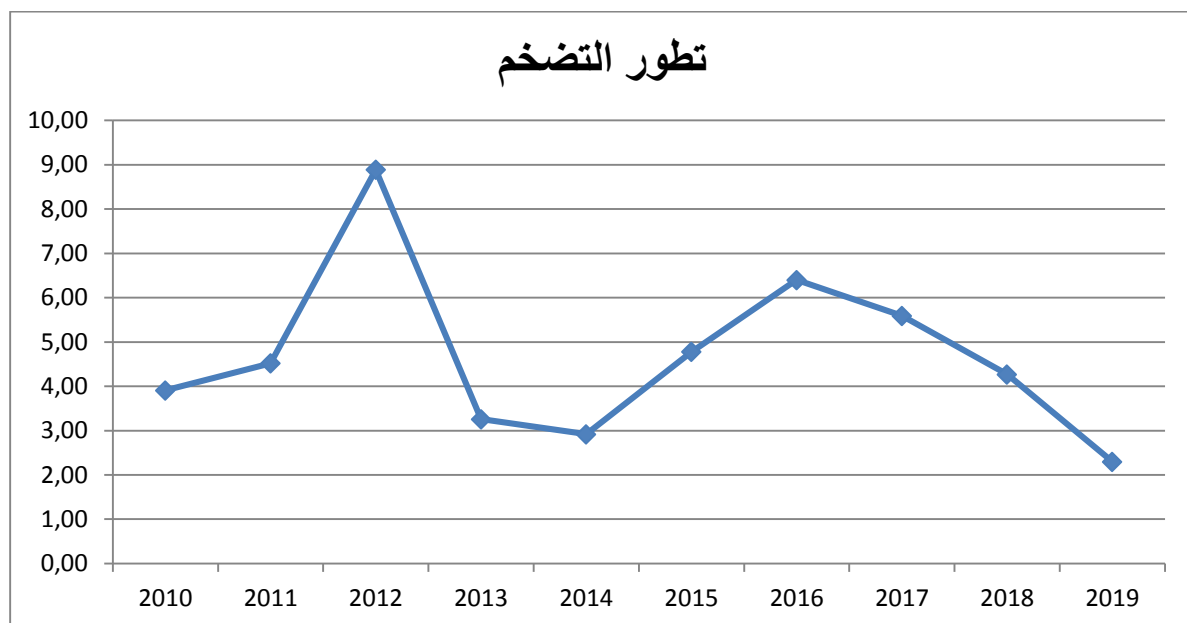
في حين سجل معدل التضخم سنة 2017 نسبة 5.59 % وانخفض إلى 2.3 % سنة 2019، وهي تمثل مرحلة تطبيق برامج تنمية انعاشية للاقتصاد الوطني، حيث تم التوسع في الإنفاق العام من خلال المشاريع، زيادة الأجور والرواتب ونمو الكتلة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى نقص في العرض الكلي نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني، إضافة إلى ارتفاع الواردات (تضخم مستورد)، والشكل الموالي يوضح تطور التضخم خلال فترة الدراسة:

<sup>1</sup> - La Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2012, p71

<sup>2</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، 2014، ص41.

<sup>3</sup> La Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2016, p 140- 141 21

الشكل رقم(28): تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2010:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم 22.

وطبقا لتحليل بنك الجزائر فإن أهم محددات التضخم إجمالاً هي<sup>1</sup>:

- وجود أسواق غير تنافسية تتميز بالقلّة والاحتكار، وتقوم بإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة كما هي.
- الارتفاع الكبير في حجم الكتلة النقدية.
- التضخم المستورد نظراً للمرونة المرتفعة للواردات من طلب سلع الاستهلاك الصناعية ما ينتج عنه نقل التضخم المرتفع من البلدان الموردة.
- الرفع في الأجور، أدى إلى ارتفاع معتبر في الطلب ما أدى إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج في ظل ضعف إنتاجية العوامل.
- وعلى العموم يمكن أن نستنتج أن السياسة النقدية لعبت دوراً محورياً وهاماً في كبح جماح التضخم والتقليل من حدته خاصة في الفترة 1995 إلى غاية 2000.

<sup>1</sup> - La Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2011, p 46-47

II- تطور الكتلة النقدية في الجزائر:

تحتوي الكتلة النقدية على كل وسائل الدفع الفورية التي يحوزها الأعوان الاقتصاديون داخل التراب الوطني، وفيما يلي سنقوم بدراسة تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2019.

الجدول رقم (23): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2000:

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الكتلة النقدية	343.05	415.27	515.90	627.42	723.51	799.56	915.05	1081.51	1592.46	1789.35	2022.53
نسبة النمو	11.31	21.06	24.32	21.61	15.34	10.51	14.44	18.19	47.24	12.36	13.03

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2012.

يتضح من خلال الجدول رقم (23) الاتجاه التصاعدي للكتلة النقدية حيث عرفت نموا متواصلا على طول فترة الدراسة حيث نميز فترتين الأولى من 1990 إلى 1993 حيث سجلت سنة 1990 مبلغ 343.05 مليار دينار جزائري وارتفعت إلى 515.9 مليار دينار جزائري سنة 1992، لتصل إلى 627 مليار دينار في سنة 1993، بنسبة نمو فاقت 21%، ويرجع ارتفاع الكتلة النقدية خلال هذه الفترة إلى زيادة الإصدار النقدي لتغطية العجز الموازي وتلبية حاجات الائتمان لدى المؤسسات العامة.

أما الفترة الثانية والممتدة من 1994 إلى سنة 2000 والتي عرفت سياسة نقدية انكماشية وهذا بغرض التحكم في التوازنات النقدية خصوصا معدلات التضخم، وهذا ما يفسر عدم تجاوز معدل نمو الكتلة النقدية 19% خلال الفترة الثانية باستثناء سنة 1998 والتي سجلت معدل نمو وصل إلى 47.24%.

الجدول رقم (24): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2001-2019:

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الكتلة النقدية	2473.51	2901.53	3354.42	3738.03	4157.58	4933.74	5994.60	6955.96	7173.05	8280.74
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
الكتلة النقدية	9929.18	11013.3	11941	13686	13704	13816	14185	15528	16506.16	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016 و2019.

عرفت الكتلة النقدية مواصلة ارتفاعها حيث بلغت سنة 2001 حوالي 2473.51 مليار دينار جزائري، أي بمعدل نمو بلغ 22%، كأعلى معدل نمو خلال هذه الفترة. ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى بداية تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، واستمر التوسع النقدي في الارتفاع المستمر خاصة بين 2004 و2008، والذي كان مصدره تنقيد الموجودات الخارجية لا سيما أن صافي الموجودات الخارجية تجاوزت منذ نهاية 2005 الكتلة النقدية M2، لكن عرف نمو الكتلة النقدية انخفاضا محسوسا سنة 2009 بلغ حوالي 7173 مليار دينار جزائري بمعدل نمو 3.1% مقارنة بسنة 2008 أين بلغ حوالي 6956 مليار دينار جزائري، ويمكن تفسير ذلك بالانخفاض في أسعار البترول دوليا نتيجة الأزمة المالية العالمية، ليعود للارتفاع بداية من سنة 2010 يستمر هذا التزايد إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت 13686 مليار دينار جزائري، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، لكن شهدت الفترة من 2015 إلى 2019 انخفاضا حاد في نمو العرض النقدي نتيجة للصدمات الاقتصادية نتيجة لتهاوي أسعار النفط.<sup>1</sup>

### III- سعر الصرف في الجزائر:

عرف الدينار الجزائري منذ نشأته استقرارا نسبيا بسبب ربطه بالفرنك الفرنسي حيث سنقوم بدراسة سعر الصرف خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019، حيث قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين من خلال الجدولين الآتيين:

#### الجدول رقم (25) تطور سعر الصرف خلال الفترة 1990-2000:

##### الوحدة: دينار جزائري

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	8.96	18.46	21.87	23.35	35.05	47.74	54.75	57.71	58.74	66.64	75.31

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (25) أن سعر صرف 1 دولار أمريكي يعادل 8.96 دج سنة 1990، ليصل بعدها إلى 12.11 دج سنة 1992، ليواصل الدينار الجزائري الانخفاض إلى غاية سنة 1995 حيث سجل 47.74 دج ليعرف في الفترة بين سنة 1996 و1999 استقرارا نسبي ليعاود الانخفاض مجددا ويسجل 75.31 دج سنة 2000.

<sup>1</sup> - جمال سويح، بن ثابت علال، دراسة أثر نمو الكتلة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، ص 85.

الجدول رقم (26): تطور سعر الصرف خلال الفترة 2001- 2019:

الوحدة: دينار جزائري

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الكتلة النقدية	77.3	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	69.36	71.18	72.64	74.40
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
الكتلة النقدية	72.85	77.55	79.38	80.56	93.24	110	111.20	118.40	119.15	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (26) نلاحظ وجود شبه استقرار في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، حيث ظل يتراوح بين 70 و80 دينار مقابل الدولار الأمريكي باستثناء سنتي 2007 أين لم يتجاوز 70 دينار، وانتقل سعر الصرف من 77.3 دينار للدولار سنة 2001 إلى 79.68 دينار أي بانخفاض قدره 03.07%، ليعود للارتفاع سنتي 2003 و2004 حيث سجل 77.37 دينار و72.06 دج تواليا أي بارتفاع قدره 02.44%، 7.32% على التوالي، ليسجل سنة 2010 ما قيمته 74.4 دينار بعد تعافي الدولار عقب الأزمة المالية، ليدخل في مرحلة تراجع مستمر ابتداء من سنة 2012 إلى 2019 وهذا نتيجة تفاقم عجز الميزانية بسبب تراجع أسعار النفط.

## خاتمة:

يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في الهيكل الإنتاجي الذي يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية في توفير الموارد اللازمة لتغطية تكاليف عملية التنمية، وهو الأمر الذي أثربشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي الذي أصبح مرتبطا بالتقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسعار النفط في الأسواق العالمية. فقد لاحظنا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال مرهونا بتغيرات أسعار البترول وخير دليل على ذلك التغيرات والتذبذبات الكبيرة على مستوى الإنفاق العام والإيرادات العامة، حيث كلما ارتفعت أسعار البترول لاحظنا ارتفاع هذه المتغيرات وبانخفاضه فإن الحكومة تلجأ إلى سياسة التقشف نظرا لنقص الموارد المالية والتي تبني عليها الحكومة مخططاتها التنموية، وفي المبحث الأخير لاحظنا ثبات واستقرار في معدلات التضخم في الفترة ما بين سنة 2000-2019 مقارنة مع فترة التسعينات أين كانت الجزائر تسجل معدلات تضخم قياسية فاقت 30%.

# الفصل الرابع

قياس أثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة

2019-1990

مقدمة:

تم التطرق في الفصل السابق إلى تطور أدوات السياسة النقدية والمالية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2019 وذلك من خلال تقسيمها إلى ثلاث فترات تبعا للبرامج التنموية، حيث شهدت متغيرات الدراسة تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع، حيث شهد معدل التضخم سنة 2000 أقل نسبة بمعدل 0.3%. سنقوم بدراسة متطلبات استهداف التضخم في الجزائر بالإضافة إلى قياس أثر السياسة المالية والنقدية على التضخم عن طريق اختبار علاقة التكامل المشترك بواسطة نموذج ARDL من خلال استخدام السلاسل الزمنية والتي تسمح لنا بدراسة العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وذلك بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: المتطلبات الفعلية لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر.

المبحث الثاني: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين السياسة المالية والنقدية، والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 بواسطة نموذج ARDL.

المبحث الأول: المتطلبات الفعلية لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر:

لقد أصبح استهداف التضخم من بين أحد أهم الأولويات لدى مختلف البنوك المركزية ويغطي استهداف التضخم بمفهومه الواسع، كل سياسة نقدية ترسم هدفا كميًا للتضخم، وتضع الأساليب والأدوات التي تسمح بتحقيق مباشر لهذا الهدف. ولا بد هنا من قاعدة لاستهداف التضخم مؤداها البحث عن علاقة مثلى ما بين معدل التضخم وأسس الاقتصاد، التي تحدد المسار الأمثل لتطور الأسعار، وتحديد هذه القاعدة يسمح بإدراج آثار المحددات الأخرى للأسعار ضمن تحليل أثر السياسة النقدية على التضخم.

وفقت العديد من الدول في تطبيق سياسة استهداف التضخم مثل: الأرجنتين المكسيك، بريطانيا، كوريا الجنوبية، وكندا، في تحقيق المعدلات أو المدى المستهدف خلال فترة زمنية وجيزة، حيث عمدت هذه الدول من خلال اعتماد سياسة استهداف التضخم على تخفيض معدل التضخم إلى أدنى مستوياته، ومنه نتساءل عن مدى إمكانية التطبيق الفعلي لسياسة استهداف التضخم في الجزائر؟ خاصة في ظل التوسع الكبير في الإنفاق العمومي وبالتالي زيادة الطلب الكلي، خاصة مع تضاعف حجم الكتلة النقدية المتداولة الناتجة عن لجوء البنك المركزي للإصدار النقدي لتوفير السيولة اللازمة لإتمام المشاريع المبرمجة خلال الفترة 2001-2019.

ولكن بالرغم من الإجراءات والأدوات التي تستخدمها جل البنوك المركزية في استهداف التضخم، فإنها تشهد تباينا وعدم تجانس من دولة لأخرى، ويرجع ذلك إلى اختلاف الاقتصاديات وتباين التقديرات الخاصة بمصادر التضخم، فالاقتصاديات بطيئة النمو تهتم بدرجة أكبر بالإنتاج أما الاقتصاديات ذات النمو المرتفع تهتم أساسا بالأبعاد النقدية، دون إغفال البعد النقدي، ومنه فإن استهداف التضخم ليس عملية معزولة عن هيكل الاقتصاد<sup>1</sup>.

قبل الجزم على مدى فعالية أي سياسة استهداف للتضخم يجب توفر شرطين:

- مدى توفر شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم.

- مدى إمكانية تحكم السلطة النقدية في المعدل أو المدى المستهدف.

ويجب على السلطة النقدية في الجزائر أن تتمكن من تبني نوعين من الشروط وهي الشروط العامة والشروط الأولية حتى تتمكن من تطبيق فعال لسياسة استهداف التضخم. والتي سبق وأن تطرقنا إليها نظريا.

<sup>1</sup> - رحيم حسين ، تحليل ظاهرة التضخم: أي تفسير لأي إقتصاد، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر، أيام 28-29/10/2013، جامعة جيجل، ص 07.

1- إمكانية تبني سياسة استهداف التضخم:

يظهر من الشروط العامة لسياسة استهداف التضخم أنها تستهدف معدلا أو مدى رقمي معين وهذا من خلال تصريح أو إعلان السلطة النقدية أو الحكومة بأنها تريد الوصول إلى معدل تضخم محدد في فترة زمنية محددة في المستقبل، حيث أن الإعلان عن المعدل الرقمي هو بمثابة الشرط الأول والأهم لتطبيق سياسة استهداف التضخم.

والملاحظ أن السلطة النقدية في الجزائر لا تلتزم بهذا الشرط، إذ لم ينص القانون 90-10 والأوامر المعدلة له (2001-01، 2003-11، 2010-04)، أو أي تعليمة صادرة عن بنك الجزائر على تحديد معدل تضخم أو مدى مستهدف خلال إطار زمني معين، ومن خلال هذا القانون فإن هذا الشرط يعد كافيا للحكم على أن السلطة النقدية في الجزائر لا تستهدف معدل أو هدف رقمي للتضخم كأسلوب لإدارة السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل والذي هو من بين الشروط العامة لاستهداف التضخم.

حيث شهدت الفترة ما بين 2001 إلى غاية 2019 معدلات تضخم مختلفة تماما عن الفترات السابقة، وهذا بسبب انتاج سياسة مالية توسعية في معظم الفترة، فقد تضمنت المداخلات والتقارير السنوية لبنك الجزائر أرقام معلنة لاستهداف التضخم في كل سنة حسب الظروف السائدة للوضع الاقتصادي إذ تراوحت المعدلات المستهدفة بين 3% و 4%، بينما لاحظنا عدم وجود في الأوامر السابقة معدل صريح وواضح أو مدى محدد بدقة للتضخم بل تعددت الأهداف.

ومن خلال الجدول الموالي سنقوم بوضع مقارنة بين معدل التضخم المستهدف والتضخم الفعلي:

الجدول رقم(27): مقارنة بين معدل التضخم الفعلي و المستهدف خلال الفترة 2001-2019

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التضخم الفعلي %	4.2	1.4	2.6	3.5	1.6	2.5	3.5	4.5
التضخم المستهدف %	3	3	3	3	3	3	4-3	4-3
الإنحراف عن النطاق	1.2	-1.6	-0.4	0.5	-1.4	-0.5	-0.5	0.5

الفصل الرابع قياس أثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

المستهدف %	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التضخم الفعلي %	5.7	3.9	4.5	8.89	3.26	2.92	4.78	6.33
التضخم المستهدف %	3	3	4	4	4	4	4	4
الإنحراف عن النطاق المستهدف %	2.7	0.9	0.5	4.89	-0.74	-1.08	0.78	2.33
السنوات	2017	2018	2019					
التضخم الفعلي %	5.59	4.27	2.3					
الانحراف عن النطاق المستهدف %	-	-	-					

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير وتدخلات بنك الجزائر أمام البرلمان 2000-2019

من خلال الجدول نلاحظ أن السلطات النقدية في الجزائر استطاعت أن تحقق هدف استهداف التضخم بمعنى تضخم أقل من 3% و 4%، خلال 7 سنوات، حيث تم تحقيقه خلال الفترة من 2002 إلى 2007، و خلال سنتي 2013 و 2014، بينما طيلة 9 سنوات من فترة الدراسة لم تحقق التضخم المستهدف، و ظلت معدلات

التضخم الفعلي أكبر من معدلات التضخم المستهدف أي خارج النطاق المستهدف. وذلك رغم أدوات السياسة النقدية المستحدثة في هذه الفترة والتي سبق التطرق إليها، لامتنع فائض السيولة وتحقيق الاستقرار النقدي. أما الشرط الثاني فيتمثل في الإلتزام المؤسسي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، حيث حصر قانون النقد والقرض عدة أهداف للسياسة النقدية من بينها هدف استقرار الأسعار، أي أنه لم يجعل التحكم في التضخم هو الهدف الأول والأساسي له رغم تعهد السلطة النقدية بتحقيقه، ويعد هذا الشرط غير قائم في الاقتصاد الجزائري حتى تتمكن السلطة النقدية من تطبيق سياسة استهداف التضخم. لكن تشير المادة 35 من قانون النقد والقرض المعدل والمتمم 2010-04 إلى أن الأولوية في مهام بنك الجزائر في أهداف السياسة النقدية هو المحافظة على استقرار الأسعار (مع الحفاظ على بقية الأهداف الأخرى)، الذي يفهم منه زيادة محصورة في الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك و بالمحصلة، فإن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو المعبر عنه باصطلاح استقرار الأسعار على المدى المتوسط<sup>1</sup>.

تتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون للبنك المركزي آليات فنية متقدمة للتعويض بمعدل التضخم لذا يستدعي منه تشكيل بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى البعيد، كما يجب عليه أن يملك هذه المعلومات عن المتغيرات إذا أراد أن يتبع سياسة استهداف التضخم في المستقبل، كما يتعين عليه إصدار تقارير ومطبوعات رسمية ودوريات وبيانات عن الوضعية المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية والنقدية التي لها تأثير على التضخم.

إن اعتماد النظرة المستقبلية بالإضافة إلى إلزام البنك المركزي للمساءلة وتعميق الشفافية في تقدير معدل التضخم تعتبر من الشروط الأساسية لقيام سياسة استهداف التضخم، ويتعين عليه تعزيز هذه الشفافية بتكثيف الاتصال بالجمهور والأسواق لشرح أهدافه وإمكانية تحقيق ذلك حتى يأخذ الأعوان الاقتصاديين قرارهم في جو من الشفافية واليقين بشأن الظروف في المستقبل، ولا تكفي الشفافية وحدها إذا لم توجد هيئة مساءلة يخضع إليها البنك المركزي، فلا توجد هذه الهيئة في الجزائر التي تسأل البنك المركزي عن مدى تحقيقه للأهداف لذا يتعين تحديد هيئة تتكف بالمهمة سواء تمثلت في البرلمان أو الحكومة أو هيئة مستقلة يعينها رئيس الجمهورية، ولا تجدي المعطيات المستقبلية عن معدل التضخم المستهدف إذا لم توجد علاقة تأثير واضحة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم حتى يتمكن من تحقيق المعدلات أو المدى المستهدف عن التضخم، لذا يتطلب إحداث إصلاحات

<sup>1</sup> - محمد لكصافي، محافظ بنك الجزائر، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004، ص14.

على أدوات السياسة النقدية والعمل على إيجاد نماذج إحصائية قياسية تربط اتجاهات التضخم بسلوكيات السلطة النقدية من خلال تغيير أدواتها النقدية<sup>1</sup>.

إن معظم الشروط العامة الواجب تطبيقها لاستهداف التضخم غير مفعلة مما يجعلنا نستنتج أنه لا يمكن أن تعتمد السلطة النقدية على سياسة استهداف التضخم في المدى القريب بالرغم من أن ما يتم تحقيقه من معدلات تضخم منخفضة في الجزائر تتراوح في الأغلب بين 1 و 5%، إذ تعتبر هذه المعدلات مناسبة جدا لتطبيق هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية، خاصة إذا كانت هناك إرادة كبيرة من طرف السلطة النقدية في تطبيق سياسة استهداف التضخم في الفترات المقبلة<sup>2</sup>.

### II- صعوبات التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم في المستقبل:

من بين أهم العوامل التي تؤدي بالسلطة النقدية إلى عدم تطبيق فعلي لسياسة استهداف التضخم بفعالية عالية نجد:<sup>3</sup>

- توجد عدة أمثلة نوضح بها ثقل تجربة العقود الماضية وتأثيرها على استقلالية السلطة النقدية ميدانيا رغم أن قانون 10-90 أعطى استقلالية جيدة من الناحية القانونية للسلطة النقدية، يتعلق المثال الأول بعدم تطبيق المادة 78 من القانون 10-90 التي تنص على إمكانية منح البنك المركزي للخرينة تسبيقات سنوية لا تتعدى في حدها الأقصى 10% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة. إذ نجد أن تسبيقات الخزينة بلغت 144.6% سنة 1992 مقارنة بسنة 1991 و 234.5% لسنة 1993 مقارنة بالسنة السابقة، ثم بدأت في التناقص المستمر من سنة إلى أخرى بحيث بلغت في عام 1997 نسبة 51.7% مقارنة بالإيرادات العادية لسنة 1993، ويعد تدخل السلطة التنفيذية في إعطاء توجيهات إلى البنوك العمومية مثلا عن تدخلها في المهام التي يمارسها البنك المركزي.

- لضمان نجاح سياسة استهداف التضخم وجب تذليل الصعوبات وإعطاء استقلالية كبيرة للسلطة النقدية في تحقيق هدف استقرار الأسعار باعتباره الهدف الوحيد والأساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل من خلال إصدار التشريعات التي تعزز الاستقلالية من الناحية القانونية ومن ناحية الممارسة الميدانية، كما يعد بناء نماذج تنبؤية بمعدل التضخم وعلاقته بأدوات السياسة النقدية أهم خطوة لنجاح هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية.

- عدم توفر الشروط الأولية للاستهداف إلى جانب وجود صعوبات أخرى تتعلق بطبيعة الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> جمال سويح، دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم دراسة حالة الجزائر 1990-2016، أطروحة دكتوراه، جامعة عمارثليجي الأغواط، 2019، ص188.

<sup>2</sup> بوحبل عز الدين، وآخرون، المرجع السابق، ص 25.

<sup>3</sup> جمال سويح، مرجع سابق، ص 188.

- حيث تعتبر استقلالية البنك المركزي من بين الشروط الأولية لاستهداف التضخم بحيث ترتبط هذه الاستقلالية بجانب الممارسة أكثر من الجانب القانوني، فلا يهيم الإطار التشريعي حتى إذا أعطى استقلالية أكبر للسلطة النقدية إذا لم ينعكس ذلك على الواقع العملي لها، نجد أن تجربة الجزائر حديثة نسبيا في الممارسة الميدانية للاستقلالية مقارنة بالعقود الثلاثة الماضية التي ورثتها الجزائر من تطبيق الاقتصاد الموجه مما تركت سلوكيات يصعب محوها بسرعة سواء في علاقة السلطة النقدية بالسلطة التنفيذية أو في أداء النظام المصرفي أو الجهاز الإنتاجي.
- يعد استخدام استهداف وسيط وحيد ممثل في معدل رقيقي أو مدى مستهدف الشرط الثاني من الشروط الأولية المسبقة لنجاح سياسة استهداف التضخم، فلا يمكن أن تستهدف السلطة النقدية استهدافات اسمية أخرى غير هذا الاستهداف حتى لا يحدث تعارض بين الاستهدافات، مما يؤدي إلى عدم تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل، لذا يتعين على السلطة النقدية في الجزائر عدم استهداف سعر الصرف إذا أرادت أن تطبق بفعالية سياسة استهداف التضخم، أي أنها تعمل على تحرير سعر الصرف وتعويمه<sup>1</sup>.
- يعتمد الاقتصاد الجزائري على إنتاج الثروات الباطنية التي تشكل جل صادراته مما يجعل الناتج الإجمالي المحلي يخضع لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، حيث أن جهاز الإنتاج خارج قطاع المحروقات غير مرن مما لا يستطيع استيعاب الصدمات الخارجية مما يؤثر على معدل التضخم في المستقبل.
- إن من بين العوامل ذات التأثير السلبي على معدل التضخم المستهدف هو عدم كفاءة النظام المصرفي وعدم تطور الأسواق المالية والنقدية باعتبار أن النظام المصرفي هو الذي يقوم بخلق الائتمان داخل الاقتصاد ويقوم بتخصيص الموارد المالية في القطاعات ذات المردودية، كما أنه الإطار الذي يعي المدخرات المالية لتمويل الاستثمارات، فيترب عن عدم أداء هذه المهام بصفة جيدة زيادة مفرطة للتوسع النقدي غير المرغوب فيه والمنشئ للفجوات التضخمية، كما أن النظام المصرفي هو الوسيط المالي الذي ينقل تأثير أدوات السياسة النقدية على الدائرة المالية إلى الدائرة الحقيقية ومنه إلى التضخم.
- تعاني السياسة النقدية في الجزائر من عدة جوانب تجعلها تحد من أثرها على الأهداف النهائية وتقوم بتقييد البنك المركزي في تحقيق الأهداف المعلنة في المستقبل والتي يمكن تلخيصها كما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - جمال سويح، مرجع سابق، ص 189.

<sup>2</sup> - محسن حمريط، إدارة سعر الصرف وأثرها على سياسة استهداف التضخم، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة،

## الفصل الرابع قياس أثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

- السوق الموازية تمثل حصة كبيرة من مستوى العرض النقدي 27% من عرض النقد وذلك في صورة سيولة نقدية ووجود تسربات كبيرة من النقد خارج المنظومة البنكية مما يحد من استعمال أدوات السوق النقدي بصورة فعالة وبالتالي يحتم استخدام نظام الصكوك للمبالغ الكبيرة وعصرنة المنظومة البنكية.

- توجد نسبة كبيرة من الأسعار المقننة والمدارة تمثل حوالي 26% من مؤشر أسعار الاستهلاك، مما يعطي صورة مغلوبة عن مستوى التضخم الحقيقي ويعقد قرارات السياسة النقدية.

- وجود معدلات الفائدة السلبية بالقيم الحقيقية، وهذا راجع إلى وجود أسعار الفائدة المدعومة الموجهة للعديد من القطاعات الاقتصادية مما يعقد أهداف السياسة ويزيد من مخاطر محفظة البنوك، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (28) : أسعار الفائدة المدعومة في بعض القطاعات

القطاع	الاستثمار السياحي	قروض للشباب	المؤسسات التابعة للدولة	الاستثمار	قروض الفلاحة	قروض الاسكان
معدل الفائدة	3%	0%	5.5%	5.5%	0%	1%

المصدر: محسن حمريط، المرجع السابق، ص 117

المبحث الثاني: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين السياسة المالية والنقدية، والتضخم في الجزائر

خلال الفترة 1990-2019 بواسطة نموذج ARDL

هذا المبحث هو بمثابة الجزء التطبيقي والقياسي لهذه الدراسة حيث نحاول من خلاله دراسة تأثير كل من السياسة المالية والسياسة النقدية على التضخم في الجزائر بناء على الأدوات والأساليب الإحصائية.

1- تحديد النموذج ومنهجية الدراسة

تم تحديد مجموعة من المتغيرات التي سنحاول من خلالها دراسة طبيعة العلاقة الموجودة بين المتغيرات المعبرة عن السياسة المالية والسياسة النقدية والتضخم.

1-1- عموميات حول نموذج ARDL

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل (Pesaran, et al 1997-2001) ، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار<sup>2</sup>، حيث تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الابطاءات الموزعة في حدود (معلومات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل<sup>3</sup>، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ويكتب النموذج على الشكل التالي<sup>4</sup>:

معلومات الأجل القصير معلومات الأجل الطويل

$$d(y_t) = c + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=0}^{\infty} \beta_i * x_{it-1} + \sum_{ii} a_{ii} * d(y_{t-i}) + \sum_{2i} a_{2i} * d(x_{t-i}) + \hat{\varepsilon}_t$$

**حيث:**

$\lambda$ : معلمة المتغير التابع المبطأة لفترة واحدة عند المستوى (حد تصحيح الخطأ)، وحتى يكون لدينا تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وذات علاقة طويلة الأجل يجب أن يتوفر شرطين لقيمة  $\lambda$ ، شرط لازم أن تكون إشارتها سالبة وشرط كاف أن تكون معنوية؛

$\beta$ : معاملات العلاقة طويلة الأجل؛

<sup>2</sup>سي محمد كمال، اختبار منحنى [ للتجارة الخارجية في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 15، جامعة الشلف، الجزائر، 2015، ص 110.  
<sup>3</sup>مختاري فتيحة وبلحاج فراحي، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1990/2015-. مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 12، جامعة بشار، الجزائر، 2017، ص 11.

<sup>4</sup>عميش عائشة، دراسة تحليلية قياسية لأثر مضاعف كينز على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج ARDL. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جامعة الشلف، الجزائر، 2018، ص 338.

$\alpha$ : معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ):

C: تشير إلى الجزء القاطع،  $\varepsilon_t$  أخطاء الحد العشوائي.

ويعتمد إختبار ARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتلخص هذه المنهجية باتباع الخطوات التالية:<sup>1</sup>

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bounds؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات.

1-2- تحديد نموذج الدراسة:

استنادا إلى التحليل النظري والدراسات السابقة التي أكدت على العلاقة القائمة بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية (النفقات، الإيرادات، العرض النقدي، سعر الصرف) والتضخم، ومحاولة منا الإجابة على الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة والمتمثلة في: كيف يمكن لأدوات السياسة المالية والنقدية أن تحقق معدل التضخم الأمثل في الجزائر؟ قمنا باختيار مجموعة من المتغيرات، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (29): السلاسل الزمنية المشكلة للنماذج القياسية

النموذج	رمز السلسلة	اسم السلسلة	مصدر السلسلة
المتغير التابع	TINF	معدل التضخم	النشرات الإحصائية لبنك الجزائر
المتغيرات المستقلة (مليار دج)	M2	العرض النقدي	الديوان الوطني للإحصائيات
	REC	الإيرادات الكلية	الديوان الوطني للإحصائيات
	DEP	النفقات الكلية	الديوان الوطني للإحصائيات
	TCH	سعر الصرف	النشرات الإحصائية لبنك الجزائر

ومنه وبناء على هذه المتغيرات يمكن كتابة النموذج كالتالي:

$$TINF = f(M2, REC, DEP, TCH) \dots \dots \dots (1)$$

<sup>1</sup>بوالكور نور الدين، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج ARDL. حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزائر، 2018، ص 453.

وبما أننا أخذنا المعطيات بالقيم الحقيقية وللتقليل من حدة اختلاف تباين السلسلة (اللاتجانس)، يمكن التخفيف من حدته عن طريق إجراء التحويل اللوغاريتمي عليها، ومنه يصبح لدينا:

$$LTINF = f(LM2, LREC, LDEP, LTCH) \dots \dots \dots (2)$$

3-1- دراسة استقرارية متغيرات الدراسة:

سبق الإشارة إلى ما تكتسبه خاصية الاستقرارية من أهمية بالغة وما يمكن أن يؤدي عدم توفرها في مختلف المتغيرات المستخدمة إلى استنتاجات مزيفة، لذا سنستخدم اختبار PP الذي تستخدمه أغلب الدراسات الحديثة خاصة في حالة العينات الصغيرة، في دراسة استقرارية سلاسل النماذج المختارة والتي سنأخذها في شكلها اللوغاريتمي، ويقوم اختبار PP على اختبار الفرضيتين التاليتين عند مستوى المعنوية 5%:

- الفرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية؛
- الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{السلسلة تحتوي على جذر وحدة} \Rightarrow \begin{cases} |t - stat| < |t - tab| \\ Prob > 0,05 \end{cases} \text{ : الفرض العدمي } H_0 \\ \text{السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة} \Rightarrow \begin{cases} |t - stat| > |t - tab| \\ Prob < 0,05 \end{cases} \text{ : الفرض البديل } H_1 \end{array} \right.$$

ومنه الجدول التالي يلخص لنا نتائج هذا الاختبار (أنظر الملاحق 01-08):

الجدول رقم (30): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	المستوى			الفرق الأول		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
LTINF	I(1)	70-2. (0.09)	1.86- )06(0.	1.29- )17(0.	-11.39 (0.00)	11.05- )00(0.	10.71- )00(0.
LM2	I(1)	4.65- )00(0.	1.44- )82(0.	1.85 (0.98)	6.25- )00(0.	-18.85 )00(0.	4.88- )00(0.
LREC	I(1)	6.76- )00(0.	1.79- )68(0.	3.07 )99(0.	5.85- )0(0.0	16.63- (0.00)	4.58- (0.00)
LDEP	I(1)	-3.39	3.48-	3.12	23-4.	-4.83	3.11-

)00(0.	(0.00)	)00(0.	)99(0.	)05(0.	)02(0.		
5.55-	-6.06	5.92-	1.49	-5.55	6.47-	I(1)	LTCH
(0.00)	)00(0.	)0(0.0)	(0.96)	(0.00)	)00(0.		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10 (أنظر الملاحق 01-05)

ومنه فكل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة (1).<sup>4</sup>

## II- قياس أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على التضخم في الجزائر

سنحاول من خلال ما تم عرضه سابقا بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين

أدوات السياسة المالية والنقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1992-2018

### II-1- الاختبارات القبلية

سيتم التعرض لكل من الصياغة العامة للنموذج ثم توزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب

معييار (AIC)، وأما الاستقرارية فقد تعرضنا لها سابقا.

#### أولا- بناء النموذج:

تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل

القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ويكتب نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \Delta LTINF_t = & \beta_0 \\ & + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LTINF_{t-i} + \sum_{t=0}^q \beta_2 \Delta LM2_{t-i} + \sum_{t=0}^q \beta_3 \Delta LREC_{t-i} \\ & + \sum_{t=0}^m \beta_4 \Delta LDEP_{t-i} + \sum_{t=0}^n \beta_5 \Delta LTCH_{t-i} \\ & + \alpha_1 LTINF_{t-1} + \alpha_2 LM2_{t-1} + \alpha_3 LREC_{t-1} + \alpha_4 LDEP_{t-1} + \alpha_5 LTCH_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث:

LTINF: لوغاريتم معدل التضخم;

LM2: لوغاريتم المعروض النقدي;

LREC: لوغاريتم الإيرادات العامة;

LDEP: لوغاريتم النفقات العامة;

LTCH : لوغاريتم سعر الصرف؛

$\Delta$ : يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

$p, z$ : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

$\alpha_{0.5}$ : معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

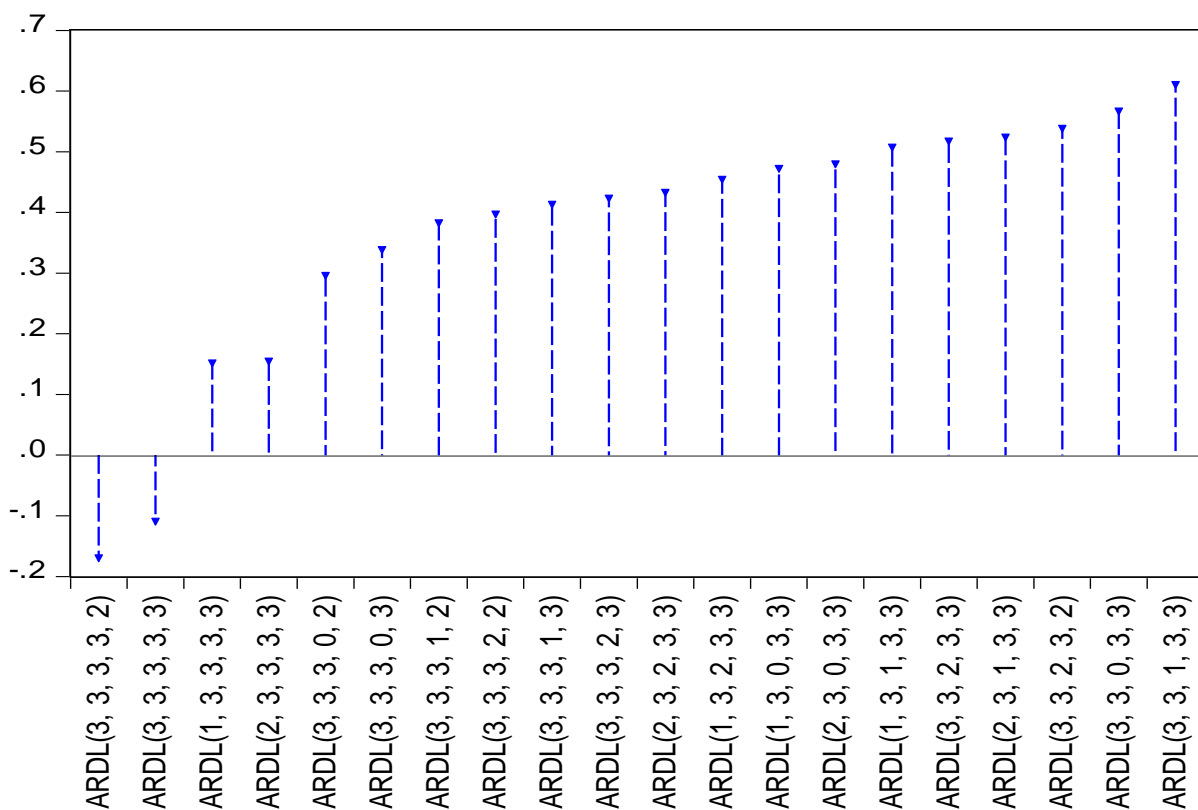
$\alpha_{1-5}$ : معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ثانيا: اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

من خلال الشكل رقم 01 الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد تحديد درجة (1) حسب إحصائية (*Schwarz Information Criterion*)، ومنه يتضح أن النموذج  $ARDL(3,3,3,3,2)$  هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب إحصائية (*Akaike Informatio Criterion*)، حيث أن المتغيرات LREC, LDEP, LM2, LTINF مبطأة بثلاث درجات، والمتغيرة LTCH مبطأة بدرجتين، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (29): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)

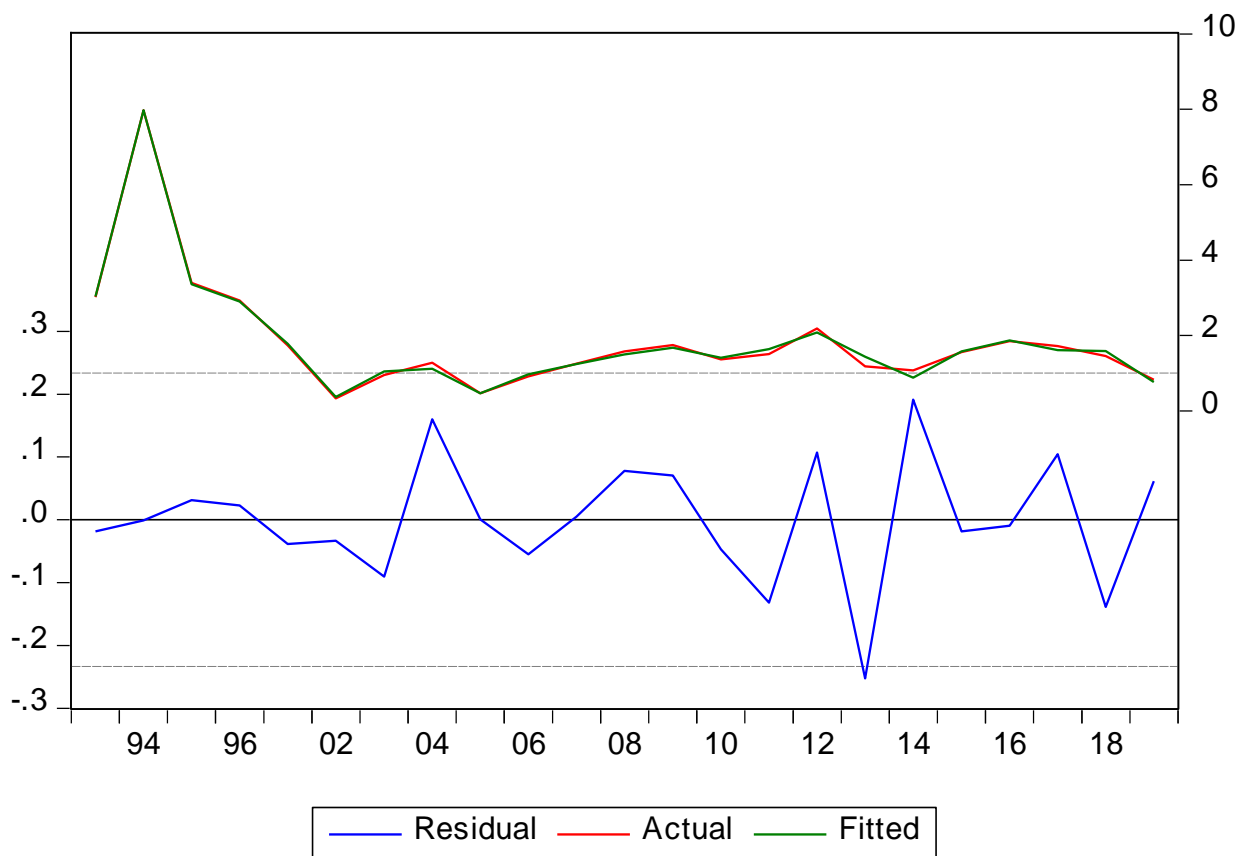


المصدر: مخرجات Eviews 10

II-2- اختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج)

قبل اعتماد النموذج  $ARDL(3,3,3,2)$  في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:  
أولاً: جودة النموذج:

من أجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية المقدرة من خلال الشكل التالي:  
الشكل رقم 30: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج):



المصدر: مخرجات Eviews 10

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

ثانياً: التوزيع الطبيعي للبواقي:

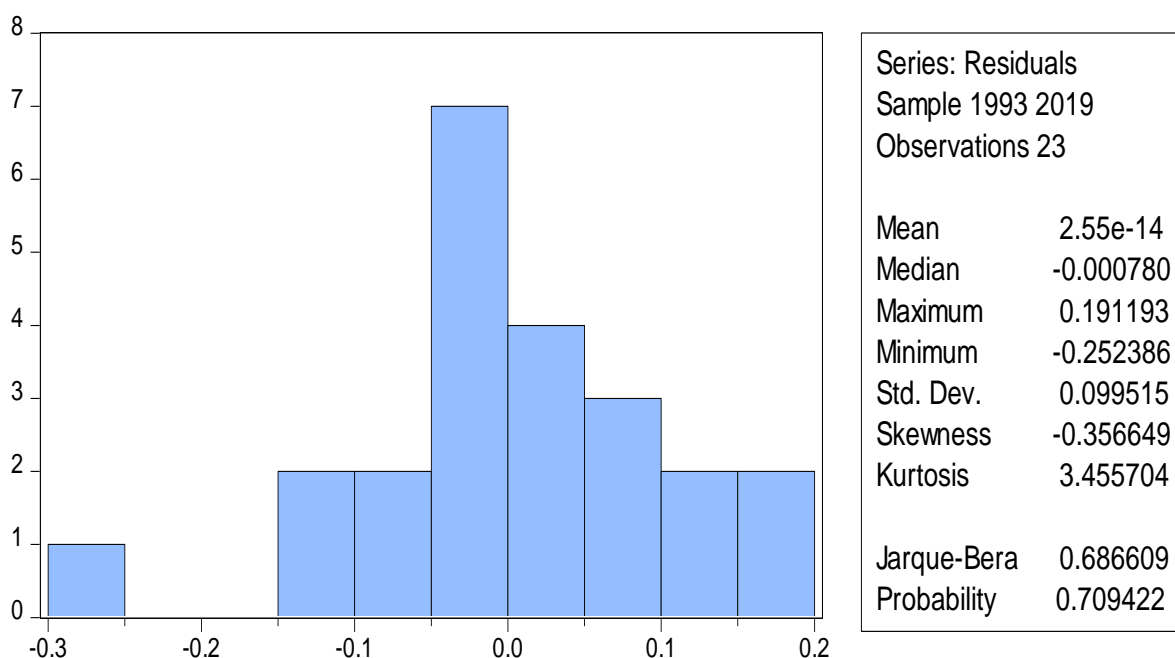
يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن "البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً". ويكون ذلك من خلال استقرار البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتتناقص كما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية (*jarque-bera*) بالقيمة الجدولية

(*Chi-Square*) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05  $x_{0,05}^2$ . حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} \text{jarque - bera} > x_{0,05}^2(2) & \Rightarrow H_0 : \text{البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي} \\ \text{jarque - bera} < x_{0,05}^2(2) & \Rightarrow H_1 : \text{البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

ومنه وحسب الشكل رقم 03 نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية ( $\alpha > 0.05$ ) وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة  $J-B=0.68$  اقل من  $\chi^2=5.99$ ، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(31): التوزيع الطبيعي للبواقي:



المصدر: مخرجات Eviews 10

ثالثاً: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي"، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج (*R-Square*) المحسوبة عبر اختبار (*LM*) بالقيمة الجدولية لتوزيع *Chi-Square* عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05  $x_{0,05}^2$ . حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} R - sward > x_{0,05}^2(2) \Rightarrow H_0 : \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ R - sward < x_{0,05}^2(2) \Rightarrow H_1 : \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{cases}$$

وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (31): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:						
F-statistic	4.430648	Prob. F(2,2)	0.1841			
Obs*R-squared	5.616224	Prob. Chi-Square(2)	0.0968			
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: ARDL Date: 03/07/21 Time: 14:04 Sample: 1993 2019 Included observations: 23 Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.						
Date: 03/07/21 Time: 14:08 Sample: 1990 2019 Included observations: 23						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.329	0.329	2.8318	0.092
		2	-0.050	-0.177	2.8991	0.235
		3	-0.102	-0.029	3.1990	0.362
		4	-0.009	0.036	3.2015	0.525
		5	0.028	0.001	3.2257	0.665
		6	-0.169	-0.213	4.1931	0.651
		7	-0.073	0.086	4.3833	0.735
		8	-0.116	-0.175	4.9019	0.768
		9	0.154	0.278	5.8792	0.752
		10	0.109	-0.111	6.4016	0.780
		11	-0.103	-0.089	6.9104	0.806
		12	-0.019	0.083	6.9289	0.862
*Probabilities may not be valid for this equation specification.						

المصدر: مخرجات Eviews 10

من الجدول نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

رابعا: اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن)

ويكون من خلال مقارنة إحصائية (*R-Square*) المحسوبة عبر اختبار (*Breuch-Pagan-Godfrey*) بالقيمة الجدولية لتوزيع *Chi-Square* عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05  $x_{0,05}^2$ . حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{تباين البواقي غير متجانس} \Rightarrow \begin{cases} R - \text{squared} > x_{0,05}^2(1) \\ \text{Prob}_{F\text{-stat}} < 0,05 \end{cases} : H_0 \text{ الفرض العدمي} \\ \text{تباين البواقي متجانس} \Rightarrow \begin{cases} R - \text{squared} < x_{0,05}^2(1) \\ \text{Prob}_{F\text{-statistic}} > 0,05 \end{cases} : H_1 \text{ الفرض البديل} \end{array} \right.$$

والجدول التالي يوضح لنا اختبار ثبات التباين:

الجدول رقم (32): نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.480803	Prob. F(18,4)	0.8742
Obs*R-squared	15.72984	Prob. Chi-Square(18)	0.6114
Scaled explained SS	0.584164	Prob. Chi-Square(18)	1.0000
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 03/07/21 Time: 14:09			
Sample: 1993 2019			
Included observations: 23			

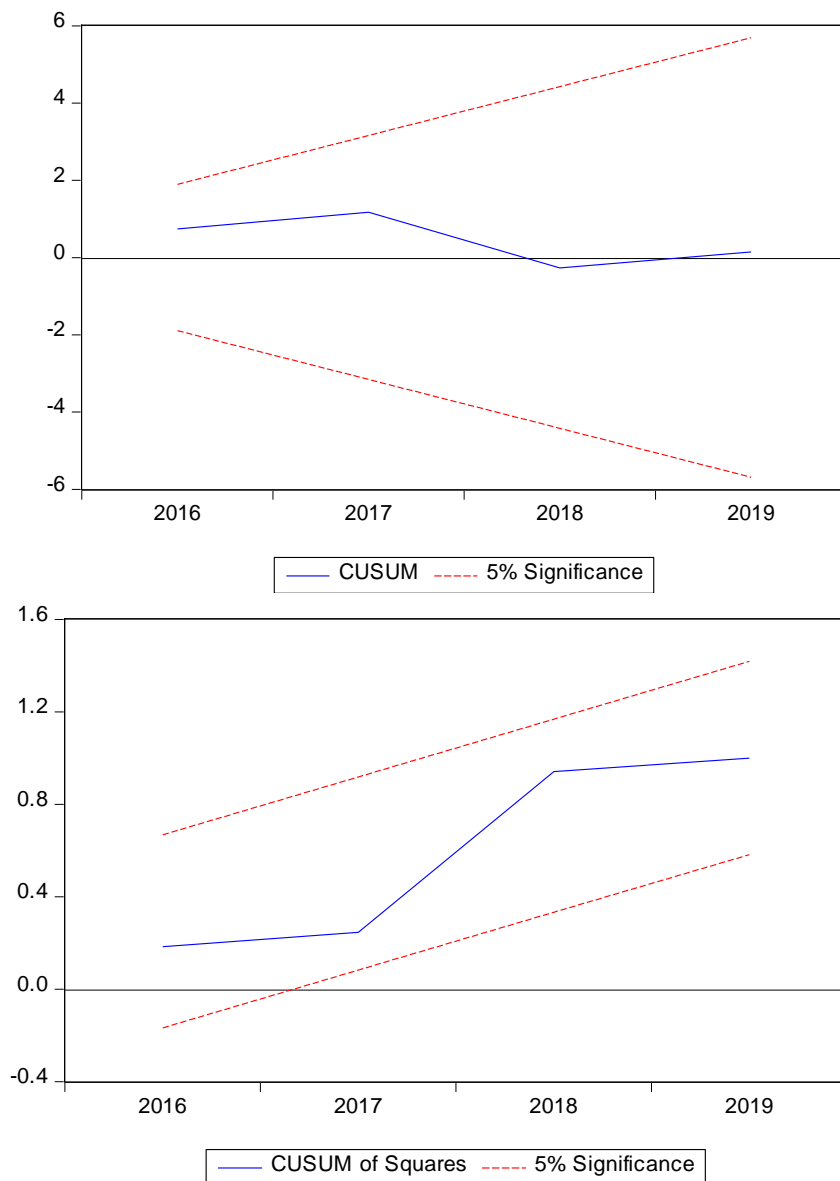
المصدر: مخرجات Eviews 10

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على ثبات التباين.

خامسا: اختبار الاستقرار:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وأن النموذج صالح للتنبؤ، لا بد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (32): نتائج اختبار إستقرارية النموذج:



المصدر: مخرجات Eviews 10

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

3-II- اختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل:

ندرس هنا إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على التضخم في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

أولاً: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):

يتم الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه عبر اختبار الفرضية التالي: يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث يتم القيام بهذا الاختبار بالنسبة لنموذج ARDL من خلال الصيغة التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \text{لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} & \Rightarrow F - \text{statistic} < F_{I(0)F-Pesaran} \\ \text{منطقة عدم اتخاذ القرار} & F_{I(0)F-Pesaran} < F - \text{statistic} < F_{I(1)F-Pesaran} \\ H_1 : \text{يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} & \Rightarrow F - \text{statistic} > F_{I(1)F-Pesaran} \end{cases}$$

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test):

الجدول رقم (33): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	13.41490	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=35				
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
Finite Sample: n=30				
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223

المصدر: مخرجات 10 Eviews

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم والمتغيرات المستقلة.

ثانيا: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير:

يوضح الملحق رقم 06 ما يلي:

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTINF(-1))	0.325352	0.052124	6.241867	0.0034
D(LTINF(-2))	0.203250	0.040353	5.036872	0.0073
D(LM2)	4.204048	0.328123	12.81241	0.0002
D(LM2(-1))	-2.135990	0.234160	-9.121916	0.0008
D(LM2(-2))	-2.303425	0.242839	-9.485408	0.0007
D(LREC)	-2.886844	0.336380	-8.582085	0.0010
D(LREC(-1))	3.155128	0.481115	6.557946	0.0028
D(LREC(-2))	1.961912	0.448594	4.373470	0.0119
D(LDEP)	5.124376	0.536498	9.551534	0.0007
D(LDEP(-1))	1.687909	0.383000	4.407070	0.0116
D(LDEP(-2))	1.852595	0.313991	5.900155	0.0041
D(LTCH)	2.220170	0.605469	3.666860	0.0215
D(LTCH(-1))	7.607033	1.112517	6.837680	0.0024
CointEq(-1)*	-1.398187	0.103897	-13.45738	0.0002

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للمعروض النقدي على التضخم، حيث كلما ارتفعت الكتلة النقدية بنسبة 1% ارتفع التضخم بـ 4.20%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، لأنه وحسب نظرية فيشر النقدية (M.V=P.T) والتي تفيد أنه كلما ارتفع المعروض النقدي في الاقتصاد زادت الأسعار وانخفضت القدرة الشرائية للأفراد، وهو ما نلاحظه في الاقتصاد الوطني منذ بداية الألفية الجديدة وبسبب ارتفاع الانفاق العام والاصدار المتتالي للعملة النقدية أدى إلى الارتفاع الدائم في المستوى العام للأسعار.
- التأثير السالب والمعنوي إحصائيا للإيرادات العامة على التضخم، حيث كلما ارتفعت الإيرادات بنسبة 1% انخفض التضخم بـ 2.88%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، لأن الإيرادات العامة عبارة عن اقتطاعات ضريبية تمس المستهلك والمنتجين في نفس الوقت وتساهم بشكل كبير في الحد من الارتفاع المستمر في الأسعار.
- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للنفقات العامة على التضخم، حيث كلما ارتفعت النفقات العامة بنسبة 1% ارتفع التضخم بـ 5.12%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، التي تؤكد على أن الانفاق يساهم في الرفع من معدلات التضخم خاصة النفقات الجارية الموجهة في الأساس كأجور ومرتبات تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار. فارتفاع معدل التضخم في الجزائر يرجعه المحللون إلى إنفاق الدولة على المشاريع الاستثمارية بانتهاج سياسة مالية توسعية ذات طابع كينزي، وارتفاع كتلة الأجور التي عرفت نوعا من

التطور، وارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وكذا ارتفاع أسعار المنتوجات الفلاحية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار.

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا لسعر الصرف على التضخم، حيث كلما ارتفع سعر الصرف بنسبة 1% ارتفع التضخم بـ 2.22%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، لأن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع التضخم خاصة وأن الاقتصاد الوطني يعتمد على الاستيراد في تلبية حاجيات المجتمع (التضخم المستورد)، فعند تتبعنا لتطورات أسعار الصرف نجد أن سعر صرف الدينار ينخفض من سنة لأخرى وبالتالي زيادة ضريبة الواردات التي تنعكس سلبا على القدرة الشرائية وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم.
- هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين التضخم والمتغيرات المستقلة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته  $(-1) = -1.39$  (CointEq)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ثالثا: تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل

يوضح الملحق رقم 07 ما يلي:

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	1.813221	0.576687	3.144203	0.0347
LREC	-5.336504	1.346470	-3.963330	0.0166
LDEP	2.029634	0.742566	2.733273	0.0523
LTCH	-1.072414	0.612801	-1.750021	0.1550
C	16.26053	3.992148	4.073128	0.0152

$$EC = LTINF - (1.8132*LM2 - 5.3365*LREC + 2.0296*LDEP - 1.0724*LTCH + 16.2605)$$

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للمعروض النقدي على التضخم، حيث كلما ارتفعت الكتلة النقدية بنسبة 1% ارتفع التضخم بـ 1.814%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، لأنه كلما ارتفع المعروض النقدي في الاقتصاد زادت الأسعار وانخفضت القدرة الشرائية للأفراد، وهو ما نلاحظه في الاقتصاد الوطني خاصة في السنوات العشرة الأخيرة.

- التأثير السالب والمعنوي إحصائيا للإيرادات العامة على التضخم، حيث كلما ارتفعت الإيرادات بنسبة 1% انخفض التضخم بـ 5.33%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، لأن الإيرادات العامة عبارة عن اقتطاعات ضريبية تمس المستهلك والمنتجين في نفس الوقت وبالتالي التحكم في المستوى العام للأسعار، وتساهم بشكل كبير في الحد من الارتفاع المستمر في الأسعار.
- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للنفقات العامة على التضخم، حيث كلما ارتفعت النفقات العامة بنسبة 1% ارتفع التضخم بـ 2.02%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، التي تؤكد على أن الانفاق يساهم في الرفع من معدلات التضخم خاصة النفقات الجارية الموجهة في الأساس كأجور ومرتببات تساعد على زيادة الاستهلاك وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- التأثير السالب والمعنوي إحصائيا لسعر الصرف على التضخم، حيث كلما ارتفع سعر الصرف بنسبة 1% انخفض التضخم بـ 1.07%، وهو ما لا يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، لأن ارتفاع سعر الصرف في الحقيقة يؤدي إلى ارتفاع التضخم خاصة وأن الاقتصاد الوطني يعتمد على الاستيراد في تلبية حاجيات المجتمع (التضخم المستورد)، لكن يمكن تفسير العلاقة العكسية إلى أن مؤشر الأسعار في الجزائر يعتمد أكثر على السلع الوطنية.

### خاتمة

خصص المبحث الأول لمتطلبات سياسة استهداف التضخم حيث خلصنا إلى أن هذه السياسة تتطلب مجموعة من الشروط الأولية والأساسية للوصول إلى الهدف كالإعلان عن معدل مستهدف للتضخم والحرص على مساءلة البنك المركزي عن ذلك المعدل، وكذا استقلالية البنك المركزي وصلابة النظام المصرفي.

كما خصص المبحث الثاني للقيام بدراسة قياسية حول أثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، من خلال استخدام أساليب القياس الاقتصادي المبينة في المبحث الثاني. ومن خلال اختبار علاقة التكامل المشترك بين السياسة المالية والنقدية والتضخم في الجزائر من خلال الإيرادات العامة والإنفاق العام وأدوات السياسة النقدية من خلال الكتلة النقدية وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة والتضخم كمتغير تابع، توصلنا إلى وجود تأثير كبير للإنفاق العام والإيرادات العامة (أدوات السياسة المالية) على التضخم في المدى الطويل والقصير مقارنة بالمتغيرات الأخرى حيث أن ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 1% فإن التضخم ينخفض بـ 5.33%.

وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الاستيراد بشكل كبير فإن ارتفاع سعر الصرف بـ 1% يساهم في رفع معدل التضخم بـ 2.22%، ومنه نستنتج وجود تضخم مستورد.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن معرفة أثر أدوات السياسة المالية والنقدية على معدل التضخم الأمتل في الجزائر خلال فترة الدراسة يعتبر الهدف الرئيسي المراد الوصول إليه، ومن أجل الوصول إلى النتائج قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي: كيف تنجح سياسة استهداف معدل التضخم الأمتل؟ ما هي أهم أهداف فكرة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية؟ ما هي الإجراءات التي اعتمدها الجزائر للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية لاستهداف وتحقيق معدل التضخم الأمتل؟ كيف يمكن قياس معدل التضخم في الجزائر وفقا لمتغيرات السياستين المالية والنقدية؟ حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى دراسة نظرية حول التضخم واستهداف التضخم بما في ذلك أهم المدارس التي فسرت التضخم كالمدرسة الكلاسيكية، الكينزية، والمدرسة النقدية، حيث أن الزيادة في كمية النقود تفوق الزيادة في كمية الإنتاج من السلع والخدمات، بالإضافة إلى التطرق إلى أنواع وكيفية قياس التضخم، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، حيث اتفق الدارسون للتضخم على خطورته على الاقتصادات الوطنية وعلاقته المؤثرة على المتغيرات الاقتصادية، كما اختلفوا في الأسباب المؤدية له، فهناك من اعتبره نتاج توظيف عوامل الانتاج للوصول إلى التشغيل الكامل، وهناك من اعتبره ظاهرة نقدية. كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى متطلبات استهداف التضخم.

أما الفصل الثاني تطرقنا إلى أساسيات السياسة المالية والنقدية باعتبارهما أهم مكونات السياسة الاقتصادية الكلية، حيث يعتبران من أبرز الوسائل التي يتم اعتمادها للتأثير على الأنشطة الاقتصادية ومعالجة المشاكل التي تعترضه كالتضخم والبطالة، وفي تطرقنا إلى كيفية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وهذا لتحقيق توازن اقتصادي على كافة الأصعدة والمتغيرات الاقتصادية.

وتطرقنا في الفصل الثالث إلى التطبيق الفعلي للسياسة المالية والنقدية من خلال دراسة تطور أدواتهما خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2019، وهذا نظرا للدور الذي يلعبه الإنفاق العام، الإيرادات العامة، الكتلة النقدية وسعر الصرف في استهداف معدل التضخم الأمتل، حيث لاحظنا تطور كبير للنفقات يعكسه تراجع الإيرادات العامة نظرا لانخفاض أسعار البترول ومنه انخفاض عائدات الجباية البترولية ومنه حدوث عجز في الموازنة العامة، ونظرا لهذه التطورات الحاصلة قامت الدولة بسياسة التقشف من خلال ترشيد النفقات لتجنب العجز المالي.

وبغية الوصول إلى نتائج الدراسة قمنا بدراسة قياسية لتوضيح العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام، الإيرادات العامة، سعر الصرف والكتلة النقدية ودورهم في استهداف معدل التضخم الأمتل، حيث قمنا بدراسة

استقرارية السلاسل الزمنية ثم تطرقنا إلى اختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة المالية والنقدية والتضخم في الجزائر عن طريق نموذج ARDL. والقيام بتفسير العلاقة على الأجلين القصير والطويل.  
اختبار الفرضيات:

1- حتى نضمن نجاح سياسة استهداف التضخم وتطبيقها تطبيقا فعليا وجب أن تتمتع السياسة النقدية بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية وتتمثل أساسا في استقلالية البنك المركزي ومنه تتحقق الشروط الأخرى. تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال المبحث الثالث للفصل الأول بسرد أهم متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم بالإضافة إلى التركيز على توفير شرط استقلالية البنك المركزي وتجنبه تأثيرات السياسة المالية، لكي يكون أكثر مرونة في التعامل مع صدمات العرض والطلب، وأسعار الفائدة وسعر الصرف، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى كتطوير الجهاز المالي.

2- إن الهدف من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية هو التحكم في التضخم من جهة وتحقيق تشغيل كامل من جهة أخرى.

ما يؤكد صحة هذه الفرضية هو ما تطرقنا له في المبحث الثالث في الفصل الثاني على وجوب تنسيق فعال بين السياستين المالية والنقدية لوجود غاية وهدف رئيسي لكل سياسة فالأولى تسعى لتحقيق تشغيل كامل ومنه القضاء على البطالة، وأما الثانية فتسعى لتحقيق استقرار في الأسعار ومنه تحقيق معدل تضخم مناسب ومن هنا فإن التنسيق بين السياستين ضروري لتحقيق استقرار اقتصادي كلي.

3- إصدار الأمر (04-10) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (03-11) من طرف السلطات النقدية في الجزائر والذي أقرب بشكل صريح سنة 2010 سياسة استهداف التضخم وأعطى توافق بين السلطة النقدية والسلطة التنفيذية المخولة بتنفيذ السياسة المالية.

تطرقنا في الفصل الثالث إلى أهم المراحل والفترات التي مرت بها أدوات السياسة المالية والنقدية منذ سنة 1990 إلى غاية 2019، بالإضافة إلى التطبيق الفعلي لسياسة استهداف التضخم في الجزائر سنة 2010 ما انعكس إيجابيا على معدلات التضخم حيث عرف استقرارا نسبيا في الفترة الأخيرة من الدراسة وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

4- إن انتهاج سياسة مالية توسعية من خلال ارتفاع الإنفاق العام وزيادة الإصدار النقدي المتتالي للعملة يساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

أثبتت الدراسة القياسية ما جاءت به الفرضية الرابعة حيث قمنا باختبار علاقة التكامل المشترك بين السياسة المالية والنقدية والتضخم في الجزائر حيث توصلنا إلى تأثير الإيرادات العامة والإنفاق العام على معدلات

التضخم بالإضافة إلى سعر الصرف خاصة وأن الاقتصاد الوطني يعتمد على الاستيراد في تلبية حاجيات المجتمع ومنه ينتج التضخم المستورد.

#### نتائج الدراسة:

- بعد دراسة تطور أدوات السياسة النقدية والمالية في الجزائر لمحاولة استهداف معدل التضخم الأمثل خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2019 خلصنا إلى النتائج التالية:
- إن الوصول إلى تطبيق فعلي لسياسة استهداف التضخم تعتمد على درجة استقلالية البنك المركزي في القيام بوظائفه من دون تدخل السلطة التنفيذية.
  - كان للسياسة النقدية المتبعة خلال الفترة الأولى من الدراسة آثار سلبية، حيث عرفت معدلات التضخم نسب قياسية خاصة مع انخفاض أسعار البترول
  - تذبذب كبير في الإنفاق العمومي نظرا لغياب سياسة مالية رشيدة تقوم على الاستشراف الاقتصادي، وقد عرفت النفقات العامة زيادة في الفترة الأخيرة من الدراسة نتيجة السياسة المالية التوسعية.
  - إن التطبيق الفعلي لسياسة استهداف التضخم سنة 2010 يعتبر بمثابة قفزة نوعية في أداء السياسة النقدية وتعزيز دورها في تحقيق معدلات تضخم منخفضة.
  - عدم وجود تنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خاصة وأن السلطة التنفيذية تلجأ إلى أدوات السياسة المالية من أجل تخفيض معدل البطالة ما يؤدي إلى حدوث تضخم.
  - بعد القيام بالدراسة القياسية وصلنا إلى نتيجة أن الاقتصاد الجزائري يتأثر تأثرا قويا بسعر الصرف وهذا ما ينتج عن التضخم المستورد، خاصة وأن اقتصادنا يعتمد على الاستيراد بشكل كبير في تلبية حاجياته.
  - وكنتيجة رئيسية لهذه الدراسة للوصول إلى تحقيق معدل تضخم أمثل باستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية يجب تفعيل تنسيق كامل بين هاتين السياستين من خلال استقلالية البنك المركزي والتوجه نحو البحث عن إيرادات جديدة من خلال الاستثمار في القطاعات الصناعية وعدم الاعتماد على النفط، وكذلك ترشيد سياسة الإنفاق العام والابتعاد عن سياسة الإصدار النقدي وكذلك الإبقاء على معدل سعر الصرف في مستويات مقبولة تسمح بتعزيز القدرة الشرائية للأفراد والقضاء على التضخم المستورد.

### التوصيات:

- تحقيق استقلالية البنك المركزي لتطبيق سياسة استهداف التضخم.
- تفعيل رقابة مجلس المحاسبة لدوره الكبير في الرقابة المالية ومحاربة الفساد.
- إنشاء مكاتب صرف معتمدة من طرف الدولة لتنظيم سعر الصرف والقضاء على السوق الموازي.
- البحث عن مصادر إيرادات جديدة خارج المحروقات، وتصحيح الاختلال القائم بين الإنتاج والاستهلاك.
- جلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال منح تسهيلات وامتيازات هدفها خلق مصادر جديدة للثروة وخلق مناصب شغل جديدة وكذلك الابتعاد عن الاستيراد ومنه التضخم المستورد.
- محاربة البيروقراطية كونها عائق كبير أمام الاستثمارات الأجنبية والمحلية.
- تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به كونه مصدر من مصادر خلق الثروة خاصة وأن الجزائر تحوز على مساحات جغرافية هائلة.
- التعجيل بإصلاحات في جميع الميادين خاصة المالي والبنكي.

### آفاق الدراسة:

- فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لاستهداف معدل التضخم الأمثل.
- دور سعر الصرف في استهداف معدل التضخم الأمثل.

# قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

أ- المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

- 1- أ. محمود سحنون ، الاقتصاد النقدي والمصرفي " ، بهاء الدين للنشر والتوزيع ، عين الباي قسنطينة ، الطبعة الأولى ،
- 2- أحمد الأشقر ، "الاقتصاد الكلي" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ،
- 3- أحمد رمزي محمد عبد العال ، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولار و فاعلية السياسة النقدية – تحليل رياضي وقياسي –المكتب العربي للمعارف القاهرة ط1 ، 2014 .
- 4- أحمد زهير شامية ، النقود والمصارف ، دار زهران للنشر ، عمان ، 1993 .
- 5- أحمد هني ، العملة و النقود ( الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1991).
- 6- أسامة بشير الدباغ و أثيل عبد الجبار الجومر ، المقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار المنهاج للنشر والتوزيع ، 2003 .
- 7- إسماعيل أحمد الشناوي: استهداف التضخم و الدول النامية. جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، المجلد الحادي والأربعين ، 2004 .
- 8- إسماعيل عبد الرحمان ، حربي محمد ، موسى عريقات ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى 1999 م .
- 9- أكرم حداد مشهور هذلول ، النقود والمصارف ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2005 .
- 10- بسام الحجار ، عبد الله رزق ، الاقتصاد الكلي ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان ، 2010 .
- 11- البكري أنس ، صافي وليد ، النقود و البنوك بين النظريات والتطبيق ، (عمان ، دار المستقبل للنشر والتوزيع 2002م).
- 12- بلعوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 .
- 13- جهاد سعيد خصاونة ، [2010] ، "علم المالية العامة و التشريع الضريبي -بين النظرية والتطبيق العملي-" ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- 14- جيمس بلاكود ترجمة أشرف محمود ، الموجز في النظرية الاقتصادية ، دار زهران عمان ، 2009 .
- 15- حامد عبد المجيد دراز ، السياسة المالية ، بدون دار النشر ، الإسكندرية ، مصر ، 1999 .
- 16- حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 .

- 17- حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 18- حشيش عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1992م.
- 19- حمدي أحمد العناني: اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1993.
- 20- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، [2016]، "أسس المالية العامة"، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- 21- خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة، عمان، 2007.
- 22- عوض فاضل اسماعيل الدليهي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص ٦٨٥
- 23- مصطفى رشدي شيحة، الموجز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1987.
- 24- د/ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2008.
- 25- د/ بني هاني حسين، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الكندي، الأردن، 2002.
- 26- د/ عبد الحميد عبد المطلب، سلسلة الدراسات الاقتصادية، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي) مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
- 27- د/ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية. الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2006.
- 28- سامي خليل، النظريات والسياسة المالية والنقدية، دار كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982.
- 29- سعيد الحضري، "السياسة المالية"، دار النهضة العربية، مصر 2000.
- 30- سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية (ط1)، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1989.
- 31- سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2000.
- 32- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005.

- 33- السيد عطية عبد الواحد: الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية "مع إشارة خاصة لمصر" دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004.
- 34- السيد عطية عبد الواحد، "مبادئ اقتصاديات المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- 35- شافعي محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969.
- 36- صلحي تادرس قريصة، محمد العقاد، مقدمة على علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت 1983.
- 37- ضياء المجيد الموسوي، اقتصاديات النقود و البنوك"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2002.
- 38- طارق الحاج : المالية العامة ، ط 1 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 1999.
- 39- طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004.
- 40- عبد المطلب عبد المجيد ، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي. ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
- 41- عبد الحميد عبد المطلب، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر 2003.
- 42- عبد الحميد عبد المطلب، سلسلة الدراسات الاقتصادية، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي) مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى، القاهرة. 2003.
- 43- عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 1999م.
- 44- عبد الرحمن يسري أحمد، النقود والفوائد والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 45- عبد الغفور إبراهيم احمد، [2009]، "مبادئ الاقتصاد والمالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 46- عبد المجيد قدي، "السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 47- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009.
- 48- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية والاستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
- 49- عبد الوهاب الأمين، د. زكريا عبد الحميد باشا، مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد الكلي الجزء الثاني، دار المعرفة للنشر، الكويت.
- 50- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصاريف، دور مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان 1999.

- 51- العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية، الجزائر، 2014.
- 52- علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 53- عمر الصخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 6، 2008.
- 54- عناية غازي حسين، التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985م.
- 55- غازي عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، بيروت: دار الجيل، 1991.
- 56- الغولي أسامة، شهاب مجدي، مبادئ النقود والبنوك، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997م.
- 57- الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية)، بيروت، مركز دراسة الوحدة العربية، 1997.
- 58- فليح حسن خلف النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان 2006.
- 59- فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1969.
- 60- كامل بكري ورمضاء محمد م رمزي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980.
- 61- محمد عابد وإيمان عملية ناصف مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الاسكندرية مصر 2000.
- 62- كريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر وتحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، دراسة خاصة، صندوق النقد الدولي، 1998.
- 63- مبارك عبد المنعم محمد، النقود والصرافة والسياسة النقدية، الدار الجامعية، بيروت، بدون تاريخ.
- 64- مجدي شهاب، [2011]، "أصول الاقتصاد العام والمالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- 65- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الغريب، القاهرة، 2002.
- 66- مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد المالي-نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 67- محمد إبراهيم طه السقا، التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة 1990-1995، جامعة حلوان، مصر.
- 68- محمد حلي الطوايبي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007.
- 69- محمد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.

- 70- محمد طاقة وهدي العزاوي، "اقتصاديات مالية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
- 71- محمد عبد الله شاهين محمد، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية، 2016.
- 72- محمد غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت 2002.
- 73- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 74- المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام -النفقات و القروض العامة-، دار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 75- مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البحث للطباعة والنشر، قسنطينة 1989م.
- 76- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر، القاهرة 1985.
- 77- ميثم لعبي إسماعيل، المالية العامة-مقايضات الكفاءة و العدالة-، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- 78- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- 79- نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة العربية، مصر.
- 80- نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، (كيف يعمل الاقتصاد في النظرية و التطبيق)، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 81- هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود و التوازن النقدي ، ( القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1974م).
- 82- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية -بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر(دراسة مقارنة)-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 83- هيثم الزعبي حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة وللنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 84- الوزني خالد، الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، عمان، دار وائل للنشر، 2003م.
- 85- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.
- 86- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

87- يوسف كمال، السياسة النقدية، المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، مصر، 1996.

- المقالات والدوريات:

1- بشيوشي وليد، مجلخ سليم، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30، الجزء الثاني.

2- بن يحيى نسيم، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، العدد الثاني، 2014.

3- بوالكور نور الدين، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج ARDL. حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزائر، 2018.

4- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي - دراسة مقارنة -، 2007.

5- سوسن بركاني، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني لبعض البنوك العاملة في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 5، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018.

6- سي محمد كمال، اختبار منحنى | للتجارة الخارجية في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 15، جامعة الشلف، الجزائر، 2015.

7- شلغوم عميروش، تطور سياسة أسعار الفائدة من الجزائر من التقييد إلى التحرير، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، العدد 05، جوان 2017.

8- عميش عائشة، دراسة تحليلية قياسية لأثر مضاعف كينز على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج ARDL. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جامعة الشلف، الجزائر، 2018.

9- العودة للأساسيات: الاتجاه نحو استهداف التضخم، مجلة التمويل والتنمية العدد 2، حزيران / يونيو 2002.

10- ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2011.

11- محمد بلعدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية العدد 37، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، جوان 2012.

12- مختاري فتيحة وبلحاج فراحي، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1990/2015-. مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 12، جامعة بشار، الجزائر، 2017.

14- نعيبي أحمد، السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، العدد 12، 2005.

### - المداخلات:

- 1- بلعزور بن علي وكنوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية كلية العلوم الانسانية، جامعة تلمسان، الجزائر، 20 و30 نوفمبر 2004.
- 2- بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مداخلة السيد المحافظ، الجزائر، أفريل 2017.
- 3- صالح صالح، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مداخلة في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، أيام 18-19-20 أبريل 2010.

### - الأطروحات والرسائل:

- 1- أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2006م.
- 2- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2009) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.
- 3- باغوس عبد القادر، دراسة تحليلية لعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال العام 1986-1997، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1998-1999.
- 4- بناي فتيحة، السياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.
- 5- حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه الطور الثالث منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خير، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

- 6- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
- 7- الشبول نايف، التضخم في الاقتصاد الأردني - دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه"، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1981م.
- 8- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر الفترة 1990-2000، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
- 9- طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر للفترة 1994\_2004)، رسالة ماجستير، تحت إشراف الأستاذ بلعزوز بن علي، جامعة الشلف، 2005.
- 10- عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013، 2014.
- 11- أمزازي حسيبة، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011.
- 12- هجيرة ديلمي، تأثير السياسة الميزانية على التضخم إشارة إلى حالة الجزائر (1988-2007)، مذكرة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2011.
- 13- شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014م، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- 14- سوسن بركاني، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلي للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019.
- 15- حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2016.
- 16- جمال سويح، دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم دراسة حالة الجزائر 1990-2016، أطروحة دكتوراه، جامعة عمارثليجي الأغواط، 2019.

### - التقارير:

- 1- إحصائيات بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016.

- 2- بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2008.
- 3- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011.
- 4- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
- 5- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، الجزائر، سبتمبر 2009.
- 6- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، الجزائر، نوفمبر 2014.

### - القوانين:

- 1- المادة 35، الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 26-08-2003، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 2- المادة 35، الأمر (10-04) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 16 رمضان 1431 هجرية، الموافق لـ 26 غشت 2010، المعدل والمتمم للأمر (03-11)، والمتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50، 2010/9/1.
- 3- المادة 45 من الأمر 11/03 المؤرخ في 27 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52.
- 4- المادة 11، القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 19 رمضان 1410 هجرية الموافق لـ 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، أبريل 1990.
- 5- المادة 55، القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض.
- 6- المادتين 76، 77 من القانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.
- 7- النظام رقم (01-2000) المؤرخ في 13 فبراير 2000، يتعلق بعمليات إعادة الخصم والقروض الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 12، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2000.

### ب- المراجع باللغة الفرنسية:

#### -Ouvrages :

- 1-Alfred Marshall , Principes d'économie politique livre làIII , Traduit en français par F . Sauvaire-Jourdan , Gordon & Breach , Paris , 1971 ,
- 2- BENISSAD M.E , Essais d'analyse monétaire avec référence en algérie , (3ème édition ; Alger : OPU, 1980)

- 3- BESNARD & REDON , LA Monnaie : POLITIQUE ET INSTITUTION , DUNOD , PARIS.
- 3- cardoRiDavid, des principes de l'économie politique et de l'impôt , édition électronique réaliser par
- 4- Pierre Translay ,traduit de l'anglais par fransisco solano constancio , France, 2006.
- 5- Dominique plihon , La monnaie et ses mécanismes , 5ème édition , édition la découverte ,Paris, France , 2008 .
- 6- Dornbusch Rudiger , Fisher Stanley , Macroéconomics sixth édition, Mc Graw –Hill, LNC , 1994
- Emil James, histoire sommaire de la pensée économique, édition Montchrestien, Paris ,France, 1969,
- 7- M. Friedman, "La demande de monnaie : quelques résultats théoriques et empiriques", 1963,(Texte reproduit et introduit dans: Théorie monétaire, textes choisis par R.S. Thom), Paris, 1971,
- 8- Patat (Jean-Pierre), Monnaie, institution Financières et politique monétaire ,5ème édition, Economica , Paris , 1993.
- 9- ULRICH Kohli, analyse macroéconomique, de Boeck & larcier, Bruxelles, 1999.
- 10- M. Béziade, LA Monnaie, Masson, Paris.
- 11- Janine B et Alain G , Dictionnaire économique et sociale , Hatier , Paris 1981.

**- Articles :**

- 1- Amil Duman « inflation targeting as a monetary policy and it's Applicability to developing countries working paper n°07 June 2002, the central bank of the Republic of Turkey.
- 2- Robert Boyer, D'un krach boursier à l'autre, Irving Fisher revisité, Revue française d'économie, Année 1988, Volume3, Numéro3.
- 3- sarwat Jahan et Chris Papageorgiou, Qu'est-ce que le monétarisme, Revue Finance et Développement, MARS 2014.

**- Rapport :**

- 1- Banque d'Algérie : instruction n ° 16-94 du 09 al 1994 relativement aux instruments de conduite de la politique monétaire et au refinancement des banques.

2- Banque d'Algérie : Instruction n°77-95 du 25 Décembre 1993 modifiant et complétant l'instruction n° 16/94 du 09 avril 1994 relative aux instruments de conduite de la politique monétaire et au refinancement des banques.

3- vos impôts pour 2002 et 2003, Ministère des finances, direction générales des impôts, disponible

المراجع باللغة الانجليزية:

1- Barry Echengreen , Paul R Masson A . Savastano ans smil sharma, (April1999), « Transition stratégies and nominal anchors on the road to greater Exchange-rate flexibility » international finance section N213 , princeton New Jersey.

2- Eser Tuter, inflation targeting in developing countries and it's Applicability to the Turkish economy, Blacksburg, Virginia July 2001.

3- Eser Tutar : inflation Targeting in devloping countries and its Applicability to the Turkish Economy

4- Ferya Kadioglu , Nilüfer özdemir, Gökhan Yilmaz, (septembre, 2000), "inflation Targeting in devloping countries", the central bank of the Repubnic of turkey, Discussion Paper

5- frederic .S. Mishkin. Inflation Targeting july 2001.

6- frederic's -Mishkin : From Monetary Targeting to inflation lesson From the industrialized Countries.

7- friedman, Milton. Inflation and Unemployment, Nobel Mémorial Lecture, Décembre 13, 1976, the University of Chicago, Illinois, USA,

8- Irving Fisher, L'illusion de la monnaie stable.

9-irving Fisher, Purchasing Power of Money, the Macmillan company, Canada 1922,

10- Jennifer smith, Economic policy in the UK Macroéconomics policy the definition of inflation targeting, university of Warwick,

11- Josep G. Nellis , David Parker , principles of Macroeconomies , Prentice Hall , England , 2004 ,

Lars E.O\_ Svensson, (May 2007) , « inflation Targeting » , Princeton University, CEPS Working Paper N.144,

12- Mishkin and schimit-bebble.decade of inflation Targeting in the word : what do we know ans what nedi know

13- Philip .A. Kein the management of Market, oriented economics A comparative Perspective Wadswor the Publishing Company , Belmont , California , 1973,

الملاحق

**الملحق رقم 01: اختبارات استقرارية السلسلة LTINF**

Null Hypothesis: LTINF has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: LTINF has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel									
					Adj. t-Stat Prob.*									
Phillips-Perron test statistic					-2.705075					0.0862				
Test critical values:					1% level					-3.699871				
					5% level					-2.976263				
					10% level					-2.627420				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.														
Residual variance (no correction)										1.796340				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)										1.424868				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTINF) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:02 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 27 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTINF) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:03 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 27 after adjustments									
Variable					Coefficient					Std. Error				
					t-Statistic					Prob.				
LTINF(-1)					-0.489229					0.170611				
C					0.868163					0.417138				
R-squared					0.247501					Mean dependent var				
Adjusted R-squared					0.217401					S.D. dependent var				
S.E. of regression					1.392856					Akaike info criterion				
Sum squared resid					48.50118					Schwarz criterion				
Log likelihood					-46.21898					Hannan-Quinn criter.				
F-statistic					8.222638					Durbin-Watson stat				
Prob(F-statistic)					0.008282									
R-squared					0.314060					Mean dependent var				
Adjusted R-squared					0.256898					S.D. dependent var				
S.E. of regression					1.357253					Akaike info criterion				
Sum squared resid					44.21124					Schwarz criterion				
Log likelihood					-44.96876					Hannan-Quinn criter.				
F-statistic					5.494237					Durbin-Watson stat				
Prob(F-statistic)					0.010850									
Variable					Coefficient					Std. Error				
					t-Statistic					Prob.				
LTINF(-1)					-0.615984					0.185845				
C					1.919695					0.800016				
@TREND("1990")					-0.052584					0.034458				

Null Hypothesis: LTINF has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel														
					Adj. t-Stat Prob.*									
Phillips-Perron test statistic					-1.864920					0.0602				
Test critical values:					1% level					-2.653401				
					5% level					-1.953858				
					10% level					-1.609571				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.														
Residual variance (no correction)										2.107578				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)										2.107578				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTINF) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:03 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 27 after adjustments														
Variable					Coefficient					Std. Error				
					t-Statistic					Prob.				
LTINF(-1)					-0.217166					0.116448				
R-squared					0.117121					Mean dependent var				
Adjusted R-squared					0.117121					S.D. dependent var				
S.E. of regression					1.479405					Akaike info criterion				
Sum squared resid					56.90461					Schwarz criterion				
Log likelihood					-48.37612					Hannan-Quinn criter.				
Durbin-Watson stat					2.701942									

Null Hypothesis: D(LTINF) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: D(LTINF) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
					Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic				
Test critical values: 1% level					Test critical values: 1% level				
5% level					5% level				
10% level					10% level				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)					Residual variance (no correction)				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)					HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTINF,2) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:04 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 25 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTINF,2) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:04 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTINF(-1))	-1.510098	0.173109	-8.723371	0.0000	D(LTINF(-1))	-1.510639	0.176829	-8.542922	0.0000
C	0.031169	0.274196	0.113673	0.9105	C	0.151519	0.622325	0.243473	0.8099
					@TREND(*1990*)	-0.007392	0.034134	-0.216556	0.8305
R-squared	0.767905	Mean dependent var	0.000841		R-squared	0.768398	Mean dependent var	0.000841	
Adjusted R-squared	0.757814	S.D. dependent var	2.785619		Adjusted R-squared	0.747344	S.D. dependent var	2.785619	
S.E. of regression	1.370871	Akaike info criterion	3.545388		S.E. of regression	1.400189	Akaike info criterion	3.623259	
Sum squared resid	43.22362	Schwarz criterion	3.642898		Sum squared resid	43.13167	Schwarz criterion	3.769524	
Log likelihood	-42.31735	Hannan-Quinn criter.	3.572433		Log likelihood	-42.29074	Hannan-Quinn criter.	3.663827	
F-statistic	76.09720	Durbin-Watson stat	2.019855		F-statistic	36.49534	Durbin-Watson stat	2.021944	
Prob(F-statistic)	0.000000				Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(LTINF) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic				
Test critical values: 1% level				
5% level				
10% level				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTINF,2) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:04 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTINF(-1))	-1.509848	0.169499	-8.907734	0.0000
R-squared	0.767774	Mean dependent var	0.000841	
Adjusted R-squared	0.767774	S.D. dependent var	2.785619	
S.E. of regression	1.342384	Akaike info criterion	3.465950	
Sum squared resid	43.24790	Schwarz criterion	3.514705	
Log likelihood	-42.32437	Hannan-Quinn criter.	3.479472	
Durbin-Watson stat	2.019083			

### المصدر: مخرجات Eviews 10

## الملحق رقم 02: اختبارات استقرارية السلسلة LM2

Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
					Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic				
Test critical values: 1% level					Test critical values: 1% level				
5% level					5% level				
10% level					10% level				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)					Residual variance (no correction)				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)					HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LM2) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:04 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LM2) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:05 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.088017	0.026797	-3.284583	0.0028	LM2(-1)	-0.137133	0.089092	-1.539223	0.1358
C	0.904813	0.207142	4.368075	0.0002	C	1.059243	0.339385	3.121069	0.0044
					@TREND(*1990*)	0.013913	0.024038	0.578788	0.5677
R-squared	0.285497	Mean dependent var	0.254094		R-squared	0.294586	Mean dependent var	0.254094	
Adjusted R-squared	0.259034	S.D. dependent var	0.378431		Adjusted R-squared	0.240323	S.D. dependent var	0.378431	
S.E. of regression	0.325751	Akaike info criterion	0.661105		S.E. of regression	0.329838	Akaike info criterion	0.717268	
Sum squared resid	2.865069	Schwarz criterion	0.755401		Sum squared resid	2.828624	Schwarz criterion	0.858712	
Log likelihood	-7.586017	Hannan-Quinn criter.	0.690637		Log likelihood	-7.400386	Hannan-Quinn criter.	0.761567	
F-statistic	10.78849	Durbin-Watson stat	2.426215		F-statistic	5.428883	Durbin-Watson stat	2.323916	
Prob(F-statistic)	0.002829				Prob(F-statistic)	0.010710			

Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel									
					Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic				
Test critical values: 1% level					Test critical values: 1% level				
5% level					5% level				
10% level					10% level				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)					Residual variance (no correction)				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)					HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LM2) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:05 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LM2) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:05 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	0.023932	0.010039	2.383971	0.0241					
R-squared	-0.219421	Mean dependent var	0.254094						
Adjusted R-squared	-0.219421	S.D. dependent var	0.378431						
S.E. of regression	0.417891	Akaike info criterion	1.126683						
Sum squared resid	4.889726	Schwarz criterion	1.173831						
Log likelihood	-15.33690	Hannan-Quinn criter.	1.141449						
Durbin-Watson stat	1.624034								

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 24 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
					Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic				
Test critical values: 1% level					Test critical values: 1% level				
5% level					5% level				
10% level					10% level				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)					Residual variance (no correction)				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)					HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LM2,2) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:05 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LM2,2) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:05 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1))	-1.084014	0.170510	-6.357474	0.0000	D(LM2(-1))	-1.319106	0.171140	-7.707760	0.0000
C	0.241282	0.078128	3.088311	0.0047	C	0.659957	0.160493	4.112050	0.0004
					@TREND(*1990*)	-0.023053	0.007979	-2.889192	0.0079
R-squared	0.608537	Mean dependent var	-0.041632		R-squared	0.706527	Mean dependent var	-0.041632	
Adjusted R-squared	0.593480	S.D. dependent var	0.532936		Adjusted R-squared	0.683049	S.D. dependent var	0.532936	
S.E. of regression	0.339794	Akaike info criterion	0.747796		S.E. of regression	0.300035	Akaike info criterion	0.531120	
Sum squared resid	3.001964	Schwarz criterion	0.842954		Sum squared resid	2.250521	Schwarz criterion	0.673856	
Log likelihood	-8.469151	Hannan-Quinn criter.	0.776887		Log likelihood	-4.435682	Hannan-Quinn criter.	0.574756	
F-statistic	40.41747	Durbin-Watson stat	1.935980		F-statistic	30.09331	Durbin-Watson stat	2.248580	
Prob(F-statistic)	0.000001				Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic				
Test critical values: 1% level				
5% level				
10% level				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LM2,2) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:05 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1))	-0.784072	0.160785	-4.876525	0.0000
R-squared	0.464935	Mean dependent var	-0.041632	
Adjusted R-squared	0.464935	S.D. dependent var	0.532936	
S.E. of regression	0.389833	Akaike info criterion	0.988864	
Sum squared resid	4.103184	Schwarz criterion	1.036443	
Log likelihood	-12.84410	Hannan-Quinn criter.	1.003410	
Durbin-Watson stat	1.951484			

**المصدر: مخرجات Eviews 10**

### الملحق رقم 03: اختبارات استقرارية السلسلة LREC

Null Hypothesis: LREC has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 19 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: LREC has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
					Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic					-6.760580 0.0000				
Test critical values:					1% level -3.679322				
					5% level -2.967767				
					10% level -2.622989				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)					0.028833				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)					0.003901				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREC) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:06 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREC) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:06 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREC(-1)	-0.084253	0.029614	-2.845081	0.0084	LREC(-1)	-0.203787	0.104911	-1.942470	0.0630
C	0.761422	0.225115	3.382375	0.0022	C	1.414113	0.593563	2.382413	0.0248
					@TREND(*1990*)	0.016423	0.013837	1.186914	0.2460
R-squared	0.230648	Mean dependent var	0.127737		R-squared	0.270192	Mean dependent var	0.127737	
Adjusted R-squared	0.202154	S.D. dependent var	0.197016		Adjusted R-squared	0.214053	S.D. dependent var	0.197016	
S.E. of regression	0.175979	Akaike info criterion	-0.570433		S.E. of regression	0.174662	Akaike info criterion	-0.554234	
Sum squared resid	0.836152	Schwarz criterion	-0.476137		Sum squared resid	0.793175	Schwarz criterion	-0.412789	
Log likelihood	10.27128	Hannan-Quinn criter.	-0.540901		Log likelihood	11.03639	Hannan-Quinn criter.	-0.509935	
F-statistic	8.094488	Durbin-Watson stat	2.317939		F-statistic	4.812899	Durbin-Watson stat	2.147214	
Prob(F-statistic)	0.008370				Prob(F-statistic)	0.016661			

Null Hypothesis: LREC has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel									
					Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic					3.076630 0.9990				
Test critical values:					1% level -2.647120				
					5% level -1.952910				
					10% level -1.610011				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)					0.041050				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)					0.037840				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREC) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:06 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREC) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:06 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREC(-1)	0.014850	0.005037	2.948279	0.0064	LREC(-1)	0.014850	0.005037	2.948279	0.0064
R-squared	-0.095342	Mean dependent var	0.127737		R-squared	-0.095342	Mean dependent var	0.127737	
Adjusted R-squared	-0.095342	S.D. dependent var	0.197016		Adjusted R-squared	-0.095342	S.D. dependent var	0.197016	
S.E. of regression	0.206194	Akaike info criterion	-0.286125		S.E. of regression	0.206194	Akaike info criterion	-0.286125	
Sum squared resid	1.190446	Schwarz criterion	-0.238977		Sum squared resid	1.190446	Schwarz criterion	-0.238977	
Log likelihood	5.148812	Hannan-Quinn criter.	-0.271359		Log likelihood	5.148812	Hannan-Quinn criter.	-0.271359	
Durbin-Watson stat	1.819821				Durbin-Watson stat	1.819821			

Null Hypothesis: D(LREC) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: D(LREC) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 26 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
					Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic				
Test critical values: 1% level					Test critical values: 1% level				
5% level					5% level				
10% level					10% level				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)					Residual variance (no correction)				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)					HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREC,2) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:06 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREC,2) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:07 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREC(-1))	-1.058812	0.180827	-5.855396	0.0000	D(LREC(-1))	-1.209493	0.185848	-6.507976	0.0000
C	0.121067	0.042673	2.837064	0.0087	C	0.283996	0.089189	3.184219	0.0039
					@TREND(*1990*)	-0.009234	0.004510	-2.047407	0.0513
R-squared	0.568720	Mean dependent var	-0.018042		R-squared	0.630651	Mean dependent var	-0.018042	
Adjusted R-squared	0.552132	S.D. dependent var	0.280286		Adjusted R-squared	0.601103	S.D. dependent var	0.280286	
S.E. of regression	0.187576	Akaike info criterion	-0.440518		S.E. of regression	0.177024	Akaike info criterion	-0.524104	
Sum squared resid	0.914802	Schwarz criterion	-0.345361		Sum squared resid	0.783439	Schwarz criterion	-0.381368	
Log likelihood	8.167254	Hannan-Quinn criter.	-0.411428		Log likelihood	10.33746	Hannan-Quinn criter.	-0.480468	
F-statistic	34.28566	Durbin-Watson stat	2.067084		F-statistic	21.34330	Durbin-Watson stat	2.186365	
Prob(F-statistic)	0.000004				Prob(F-statistic)	0.000004			

Null Hypothesis: D(LREC) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic				
Test critical values: 1% level				
5% level				
10% level				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREC,2) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:07 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREC(-1))	-0.773202	0.168684	-4.583722	0.0001
R-squared	0.435207	Mean dependent var	-0.018042	
Adjusted R-squared	0.435207	S.D. dependent var	0.280286	
S.E. of regression	0.210643	Akaike info criterion	-0.242245	
Sum squared resid	1.198001	Schwarz criterion	-0.194666	
Log likelihood	4.391424	Hannan-Quinn criter.	-0.227699	
Durbin-Watson stat	2.078672			

المصدر: مخرجات Eviews 10

### الملحق رقم 04: اختبارات استقرارية السلسلة LDEP

Null Hypothesis: LDEP has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: LDEP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel						
	Adj.	t-Stat	Prob.*		Adj.	t-Stat	Prob.*		Adj.	t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-3.398492	0.0193	Phillips-Perron test statistic			-3.489749	0.0594		
Test critical values:	1% level		-3.679322		Test critical values:	1% level		-4.309824			
	5% level		-2.967767			5% level		-3.574244			
	10% level		-2.622989			10% level		-3.221728			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					*MacKinnon (1996) one-sided p-values.						
Residual variance (no correction)			0.016645		Residual variance (no correction)			0.012744			
HAC corrected variance (Bartlett kernel)			0.018644		HAC corrected variance (Bartlett kernel)			0.015727			
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEP) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:07 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEP) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:07 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		
LDEP(-1)	-0.077645	0.021809	-3.560174	0.0014	LDEP(-1)	-0.345199	0.096814	-3.565592	0.0014		
C	0.727643	0.166168	4.378949	0.0002	C	2.185832	0.537706	4.065104	0.0004		
					@TREND("1990")	0.037164	0.013174	2.821088	0.0090		
R-squared	0.319468	Mean dependent var	0.142696		R-squared	0.478958	Mean dependent var	0.142696			
Adjusted R-squared	0.294263	S.D. dependent var	0.159160		Adjusted R-squared	0.438878	S.D. dependent var	0.159160			
S.E. of regression	0.133708	Akaike info criterion	-1.119851		S.E. of regression	0.119224	Akaike info criterion	-1.317929			
Sum squared resid	0.482698	Schwarz criterion	-1.025555		Sum squared resid	0.369573	Schwarz criterion	-1.176485			
Log likelihood	18.23784	Hannan-Quinn criter.	-1.090319		Log likelihood	22.10998	Hannan-Quinn criter.	-1.273631			
F-statistic	12.67484	Durbin-Watson stat	1.891963		F-statistic	11.94999	Durbin-Watson stat	1.912967			
Prob(F-statistic)	0.001399				Prob(F-statistic)	0.000209					

Null Hypothesis: LDEP has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
	Adj.	t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test statistic			3.124195	0.9991
Test critical values:	1% level		-2.647120	
	5% level		-1.952910	
	10% level		-1.610011	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)			0.028466	
HAC corrected variance (Bartlett kernel)			0.046059	
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEP) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:08 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	0.016785	0.004185	4.010888	0.0004
R-squared	-0.163841	Mean dependent var	0.142696	
Adjusted R-squared	-0.163841	S.D. dependent var	0.159160	
S.E. of regression	0.171704	Akaike info criterion	-0.652211	
Sum squared resid	0.825507	Schwarz criterion	-0.605063	
Log likelihood	10.45706	Hannan-Quinn criter.	-0.637445	
Durbin-Watson stat	1.233609			

Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
Adj. t-Stat					Adj. t-Stat				
Prob.*					Prob.*				
Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic				
Test critical values: 1% level					Test critical values: 1% level				
5% level					5% level				
10% level					10% level				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)					Residual variance (no correction)				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)					HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEP,2) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:08 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEP,2) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:08 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEP(-1))	-0.772338	0.180642	-4.275509	0.0002	D(LDEP(-1))	-0.930340	0.193202	-4.815383	0.0001
C	0.098338	0.038919	2.526701	0.0179	C	0.228172	0.079978	2.852924	0.0086
					@TREND("1990")	-0.006867	0.003743	-1.834640	0.0785
R-squared	0.412827	Mean dependent var	-0.016036		R-squared	0.482501	Mean dependent var	-0.016036	
Adjusted R-squared	0.390244	S.D. dependent var	0.191561		Adjusted R-squared	0.441101	S.D. dependent var	0.191561	
S.E. of regression	0.149584	Akaike info criterion	-0.893172		S.E. of regression	0.143210	Akaike info criterion	-0.948056	
Sum squared resid	0.581757	Schwarz criterion	-0.798015		Sum squared resid	0.512726	Schwarz criterion	-0.805320	
Log likelihood	14.50441	Hannan-Quinn criter.	-0.864082		Log likelihood	16.27278	Hannan-Quinn criter.	-0.904420	
F-statistic	18.27998	Durbin-Watson stat	2.043977		F-statistic	11.65465	Durbin-Watson stat	1.944799	
Prob(F-statistic)	0.000227				Prob(F-statistic)	0.000265			

Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
Adj. t-Stat				
Prob.*				
Phillips-Perron test statistic				
Test critical values: 1% level				
5% level				
10% level				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEP,2) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:09 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEP(-1))	-0.458617	0.143695	-3.191590	0.0036
R-squared	0.268649	Mean dependent var	-0.016036	
Adjusted R-squared	0.268649	S.D. dependent var	0.191561	
S.E. of regression	0.163821	Akaike info criterion	-0.745026	
Sum squared resid	0.724606	Schwarz criterion	-0.697448	
Log likelihood	11.43037	Hannan-Quinn criter.	-0.730481	
Durbin-Watson stat	2.337641			

المصدر: مخرجات Eviews 10

### الملحق رقم 05: اختبارات استقرارية السلسلة LRECT

Null Hypothesis: LTCH has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: LTCH has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
Adj. t-Stat					Adj. t-Stat				
Prob.*					Prob.*				
Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic				
Test critical values: 1% level					Test critical values: 1% level				
5% level					5% level				
10% level					10% level				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)					Residual variance (no correction)				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)					HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTCH) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:09 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTCH) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:09 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.214686	0.033145	-6.477259	0.0000	LTCH(-1)	-0.307628	0.053278	-5.774009	0.0000
C	0.966724	0.136787	7.067341	0.0000	C	1.229443	0.177312	6.933790	0.0000
					@TREND("1990")	0.007811	0.003634	2.149356	0.0411
R-squared	0.608440	Mean dependent var	0.089228		R-squared	0.667516	Mean dependent var	0.089228	
Adjusted R-squared	0.593937	S.D. dependent var	0.159853		Adjusted R-squared	0.641940	S.D. dependent var	0.159853	
S.E. of regression	0.101863	Akaike info criterion	-1.663894		S.E. of regression	0.095653	Akaike info criterion	-1.758477	
Sum squared resid	0.280157	Schwarz criterion	-1.569598		Sum squared resid	0.237888	Schwarz criterion	-1.617033	
Log likelihood	26.12647	Hannan-Quinn criter.	-1.634362		Log likelihood	28.49792	Hannan-Quinn criter.	-1.714178	
F-statistic	41.95489	Durbin-Watson stat	1.446206		F-statistic	26.09963	Durbin-Watson stat	1.458227	
Prob(F-statistic)	0.000001				Prob(F-statistic)	0.000001			

Null Hypothesis: LTCH has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
Adj. t-Stat				
Prob.*				
Phillips-Perron test statistic				
Test critical values: 1% level				
5% level				
10% level				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTCH) Method: Least Squares Date: 03/07/21 Time: 16:09 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	0.017307	0.007598	2.277883	0.0306
R-squared	-0.115908	Mean dependent var	0.089228	
Adjusted R-squared	-0.115908	S.D. dependent var	0.159853	
S.E. of regression	0.168864	Akaike info criterion	-0.685576	
Sum squared resid	0.798418	Schwarz criterion	-0.638428	
Log likelihood	10.94085	Hannan-Quinn criter.	-0.670810	
Durbin-Watson stat	0.780554			



## الملحق رقم 06: نتائج تقدير معاملات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LTINF)				
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/07/21 Time: 14:14				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 23				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTINF(-1))	0.325352	0.052124	6.241867	0.0034
D(LTINF(-2))	0.203250	0.040353	5.036872	0.0073
D(LM2)	4.204048	0.328123	12.81241	0.0002
D(LM2(-1))	-2.135990	0.234160	-9.121916	0.0008
D(LM2(-2))	-2.303425	0.242839	-9.485408	0.0007
D(LREC)	-2.886844	0.336380	-8.582085	0.0010
D(LREC(-1))	3.155128	0.481115	6.557946	0.0028
D(LREC(-2))	1.961912	0.448594	4.373470	0.0119
D(LDEP)	5.124376	0.536498	9.551534	0.0007
D(LDEP(-1))	1.687909	0.383000	4.407070	0.0116
D(LDEP(-2))	1.852595	0.313991	5.900155	0.0041
D(LTCH)	2.220170	0.605469	3.666860	0.0215
D(LTCH(-1))	7.607033	1.112517	6.837680	0.0024
CoIntEq(-1)*	-1.398187	0.103897	-13.45738	0.0002
R-squared	0.995835	Mean dependent var	-0.100784	
Adjusted R-squared	0.989819	S.D. dependent var	1.542035	
S.E. of regression	0.155589	Akaike info criterion	-0.604075	
Sum squared resid	0.217872	Schwarz criterion	0.087095	
Log likelihood	20.94686	Hannan-Quinn criter.	-0.430248	
Durbin-Watson stat	3.207117			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	13.41490	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: مخرجات Eviews 10

## الملحق رقم 07: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LTINF)				
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/07/21 Time: 14:13				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 23				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22.73526	5.689482	3.996015	0.0162
LTINF(-1)*	-1.398187	0.236251	-5.918228	0.0041
LM2(-1)	2.535221	0.728873	3.478277	0.0254
LREC(-1)	-7.461428	2.058230	-3.625168	0.0223
LDEP(-1)	2.837807	1.346543	2.107477	0.1028
LTCH(-1)	-1.499435	1.033374	-1.451009	0.2204
D(LTINF(-1))	0.325352	0.118375	2.748484	0.0515
D(LTINF(-2))	0.203250	0.086304	2.355050	0.0781
D(LM2)	4.204048	0.747836	5.621616	0.0049
D(LM2(-1))	-2.135990	0.848619	-2.517019	0.0656
D(LM2(-2))	-2.303425	0.445216	-5.173724	0.0066
D(LREC)	-2.886844	0.745824	-3.870676	0.0180
D(LREC(-1))	3.155128	1.186808	2.658499	0.0565
D(LREC(-2))	1.961912	0.890213	2.203869	0.0923
D(LDEP)	5.124376	1.081676	4.737440	0.0091
D(LDEP(-1))	1.687909	1.060764	1.591220	0.1868
D(LDEP(-2))	1.852595	0.964516	1.920750	0.1272
D(LTCH)	2.220170	1.544251	1.437700	0.2239
D(LTCH(-1))	7.607033	1.853634	4.103848	0.0148
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	1.813221	0.576687	3.144203	0.0347
LREC	-5.336504	1.346470	-3.963330	0.0166
LDEP	2.029634	0.742566	2.733273	0.0523
LTCH	-1.072414	0.612801	-1.750021	0.1550
C	16.26053	3.992148	4.073128	0.0152
EC = LTINF - (1.8132*LM2 - 5.3365*LREC + 2.0296*LDEP - 1.0724*LTCH + 16.2605 )				
F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	13.41490	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	23	10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
Finite Sample: n=30				
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223

المصدر: مخرجات Eviews 10

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استعمال أدوات السياسة المالية والنقدية في استهداف معدل التضخم الأمثل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2019، وذلك من خلال دراسة التطور الحاصل في أدوات السياستين وهذا بتقسيم فترة الدراسة تبعاً للبرامج التنموية المطبقة، حيث قمنا بدراسة قياسية لاختبار علاقة التكامل المشترك بين السياسة المالية والنقدية، والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 بواسطة نموذج ARDL، بالاعتماد على الإنفاق العام والإيرادات العامة كمتغيرات مالية، والكتلة النقدية وسعر الصرف كمتغيرات نقدية، بالإضافة إلى التضخم كمتغير تابع، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير لهذه المتغيرات المستقلة على التضخم. وبالتالي لتحقيق استهداف معدل التضخم الأمثل يجب أن يكون هنالك تنسيق فعال بين السياستين المالية والنقدية من خلال تخفيض الإنفاق العمومي وترشيده، البحث عن مصادر دخل أخرى لزيادة الإيرادات العامة، التوقف عن الإصدار النقدي غير المغطى، والبحث عن سعر صرف ملائم.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، التضخم الأمثل، استهداف التضخم، سعر الصرف، الإيرادات العامة، الإنفاق العام.

## Abstract :

This study aims to use the tools of budgetary and monetary policy to target the optimal inflation rate in Algeria during the period 1990-2019, and this by studying the evolution of the two tools by dividing the study period according to applied development programs. The study is based on the use of a model to study the joint integration between fiscal, monetary and inflation policy in Algeria during the period 1990-2019 by an ARDL model, which is based on government expenditure and government revenue as financial variables, and money supply with the exchange rate as monetary variables, taking inflation into account as the dependent variable. The results of the work led to the idea that there is an effect of the two independent variables on inflation.

From this, we conclude that to achieve the objective of the optimal inflation rate, there must be effective coordination between fiscal and monetary policies by reducing and rationalizing expenditure, with the search for other sources of income to increase public revenue, thus stopping the issuance of unhedged money, and seeking an appropriate exchange rate.

**Key words:** fiscal policy, monetary policy, inflation optimization, inflation targeting, exchange rate, public revenues, public spending.

**Résumé :**

Cette étude vise à utiliser les outils de politique budgétaire et monétaire pour cibler le taux d'inflation optimal en Algérie durant la période 1990-2019, et ceci par l'étude de l'évolution des deux outils en divisant la période d'étude selon les programmes de développement appliqués. L'étude repose sur l'utilisation d'un modèle pour étudier l'Intégration conjointe entre la politique budgétaire, monétaire et inflation en Algérie durant, la période 1990-2019 par un modèle ARDL, qui se base sur les dépenses publiques et des recettes publiques comme variables financières, et de la masse monétaire avec le taux de change comme variables monétaires, en tenant compte de l'inflation en tant que variable dépendante. Les résultats du travail a conduit à l'idée qu'il y a un effet des deux variables indépendantes sur l'inflation.

De là, nous concluons que pour atteindre l'objectif du taux d'inflation optimal, il doit y avoir une coordination efficace entre les politiques budgétaire et monétaire en réduisant et en rationalisant les dépenses, avec la recherche de d'autres sources de revenus pour augmenter les recettes publiques, ainsi l'arrêt de l'émission monétaire non couvert, et la recherche d'un taux de change approprié.

**Mots clés :** politique budgétaire, politique monétaire, optimisation de l'inflation, ciblage de l'inflation, taux de change, recettes publiques, dépenses publiques.